محمد مفتاح يكتب من زنزانته عن عوائق الطريق الى المصالحة

المقالح: قصة لقاء الرئيس والزنداني وجاراجكسي

خالد طميم لـ«النداء»: الصراع السياسي في الجامعة ضار

أطفال فلسطينيون في روضة بمخيم مار إلياس - بيروت
(صورة من ارشيف «النداء»)

غداً: مهرجان الطفل الفلسطيني السادس

برعاية الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، وتحت شعار «المقامون الصغار في عرف الانتصار»، وبحضور ارملة الشهيد عبدالعزيز الرنتيسي (أم محمد)، تقيم لجنة نساء فلسطين «مهرجان الطفل الفلسطيني السادس» غداً الخميس في قاعة المركز الثقافي بصنعاء.

الدعوة ستكون عامة في الفترة الصباحة وللنساء فقط في المساء. وتعقد «أم محمد» مؤتمراً صحافياً بهذه المناسبة.

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 8 صفر 1427هـ الموافق 8 مارس 2006 العدد (45) Wed. 8/2/1427 - 8 Mar. 2006 No. (45) 30 ريالاً 12 صفحة

الحكومة تتوقع إستسلام 16 من سجناء القاعدة الفارين

● الربيعي

● البدوي

● المقري

قالت مصادر حكومية إن مسؤولي الأجهزة الأمنية يتوقعون استسلام نحو ستة عشر من سجناء القاعدة الذين فروا من سجن الامن السياسي في فبراير الماضي، بموجب مفاوضات تتم عبر وسطاء وزملاء لهم تم إلقاء القبض عليهم مؤخراً.

وحسب المصادر فإن وجهاء قبليين وزملاء للمطاردين يتولون مساعي الوساطة من اجل اقناع الفارين بالاستسلام مقابل الالتزام بعدم اصدار أي عقوبات اضافية على تلك التي كان قد حكم عليهم بها. واكدت ان هناك مؤشرات ايجابية على نجاح الوسطاء في هذه المهمة غير أن ابرز المطلوبين في القضية مازالوا بعيدين عنها.

المصادر قالت لـ«النداء» ان جمال البدوي المتهم الرئيس في قضية الهجوم على المدمرة الامريكية (كول)، وفواز الربيعي المطلوب امريكياً والمحكوم عليه بالاعدام ومعه جابر البناء، الذي تؤكد واشنطن أنه من أخطر العناصر المطلوبة، ويحمل الجنسية الامريكية، هؤلاء جميعاً مازالوا بعيدين عن هذه الاتصالات، حيث اقتصرت العملية حالياً على اولئك الذين قضوا اكثر من نصف العقوبة المحكوم بها عليهم ولا تزيد عن عشر سنوات ولا تقل عن ثلاث.

وكانت السلطات قد اكدت امس الاول القبض على ثلاثة من الفارين ليرتفع بذلك عدد من اعيد ايداعهم السجن إلى ستة اشخاص.

مصادر مطلعة قالت لـ«النداء» إن العملية تمت في منتصف شارع حدة بقلب العاصمة حيث اشتبه عملاء جهاز الأمن السياسي بثلاثة من الاشخاص كانوا يرتدون ثياباً حديثة وهم حالقو اللحى وعند التدقيق في ملامحهم ومقارنتها مع الصور الموجودة لدى عناصر الأمن السياسي تبين حجم الشبه الكبير بين الصور وهؤلاء الشباب حيث تم استدعاء قوات الشرطة وتم إلقاء القبض عليهم.

المعلومات المتوافرة تؤكد أن أحد المقبوض عليهم هو ابراهيم المقري.

ثقة الجهات الامنية بإمكانية إلقاء القبض على الفارين وحديث المسؤولين عن مفاوضات معهم، تثير اكثر من علامة استفهام، اذ لا تعرف الكيفية التي حددت من خلالها السلطات اماكن تواجد

التتمة في الصفحة 4

المعارضة تصعد وتهدد بالنزول إلى الشارع

قحطان يؤكد: الأحمر لم يعلن دعمه ترشح الرئيس

خطاب غير مألوف ظهرت به احزاب المعارضة امس واعلنت برنامجاً تصعيدياً في مواجهة الحكم إلى حين الاستجابة لمطالبها، وتوج بإعلان الناطق الرسمي باسم اللقاء المشترك محمد قحطان ان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس تجمع الاصلاح لم يعلن انه سيرشح الرئيس علي عبدالله صالح.

وفي مؤتمر صحافي للهيئة التنفيذية للقاء المشترك عقد في مبنى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، أعلن قحطان ان احزاب المعارضة اقرت برنامجاً تصعيدياً من أجل إجبار السلطة على «الاستجابة لمطالبها بإيجاد ضمانات لنزاهة الانتخابات الرئاسية».

ويتضمن البرنامج، وفق ما أعلن عنه أمس، النزول إلى الشارع والدعوة للتظاهر وتنفيذ الاعتصامات، حتى تجبر السلطة على الاستجابة لمطالبها، وعلى أن تمتد هذه الاجراءات إلى سحب ممثلي اللقاء المشترك في اللجنة العليا للانتخابات.

قحطان، اكد أن الوضع الذي تعيشه البلاد لم يعد يقبل المساومة السياسية فـ «إما أن تتقدم التجربة الديمقراطية خطوة للأمام أو نحتكم إلى الشارع».

تلويح المعارضة باللجوء إلى كل وسائل الضغط السلمية والاحتكام للشارع ترافق مع تأكيدها عدم

التتمة في الصفحة 4

البرلمان يشكل لجانه السبت

■ كتب - عبدالحكيم هلال:

يستأنف مجلس النواب جلساته السبت القادم لانتخاب لجان المجلس التي اثير حولها خلاف الاسبوع الاخير من دورة انعقاده الشهرية الماضية.

وعلمت «النداء» بوجود توجه لبعض الاعضاء في إحداث تغيير لبعض الوجوه في لجان هامة على رأسها لجان التنمية والنفط والمالية، والخدمات.

التتمة في الصفحة 4

النائب الخبجي: وقف القائد على ظهر الجندي ليلقي خطاباً

■ «نيوزيمن»:

أدان الدكتور ناصر محمد الخبجي عضو مجلس النواب ماتعرض له جندي في كتيبة المدفعيه في اللواء 37 مدرع بالخشعه- المنطقه الشرقيه محافظة حضرموت.

وقال النائب الإشتراكي في تصريح لـ(نيوزيمن) إن قائد الكتيبة "أمر افراد الكتيبه في ي 2006/3/4م بالمرور على جسد الجندي بعد ان اجبر الجندي على الانبطاح ارضا، قبل أن يصعد القائد فوق جسد الجندي ليلقي خطابا ودروسا بالاخلاق والانضباط من على ظهره".

ووصف النائب الخبجي ماتعرض له الجندي بـ"أبشع اصناف الاذلال والاهانه امام زملائه" وأن ماقام به قائد الكتيبه "يعد انتهاكا صارخا للقانون العسكري وحقوق الانسان والمواطنه والقيم الاخلاقيه والرحمه البشريه التي تعلمناها من ديننا وشريعتنا".

وناشد النائب الخبجي رئيس الجمهوريه القائد الاعلى للقوات المسلحه ووزارة الدفاع التحرك السريع والتحقيق في القضيه ومحاسبة مرتكب هذه الجريمة، مناشدا المنظمات الحقوقيه والانسانيه التدخل لمساعدتها في كشف هذه الجريمه، أسوة بجريمة سحل الجندي القعقوع في مارب في

التتمة في الصفحة 4

باجمال يستفز النساء في عيدهن

■ كتبت - منى صفوان:

رفض رئيس الوزراء عبد القادر باجمال استحداث وزارة خاصة بالمرأة وهو المطلب الذي أوصت به المشاركات في المؤتمر الثالث للمرأة. وبرر ذلك بأنه مطلب خاطئ، وسيجعل الحكومة تكرس انفصالية المرأة وتشتيتها وسيحصر كل قضايا المرأة وحقوقها في وزارة واحدة، وفي المقابل وعد بإعادة تنظيم وضع المجلس الأعلى للمرأة الذي يرأسه وجعله أكثر ديمقراطية.

وفي المؤتمر الذي جاء تحت شعار 30 % نساء في المجالس المحلية ترجمة الأقوال إلى الأفعال، رأى باجمال ان

التتمة في الصفحة 4

إعلان

Modern German Hospital

بعلن

مختبر المستشفى الألماني الحديث

للإخوة الاطباء والمرضى الكرام

عن توافر الفحوصات التالية:

١- فحص الكشف المبكر عن الجلطات الدموية (D.Dimer) بواسطة جهاز VIDAS الحديث.
٢- فحص مزارع الدم خلال ٤٨ ساعة بواسطة التقنية الجديدة لجهاز Bactec.
٣- فحص غازات الدم.
٤- فحوصات الكشف المبكر عن السرطانات Tumor Markers.
٥- الفحوصات المناعية المختلفة
ANA,ASMA,AMA, Anti ds DNA, Anti Cardiolipin)
(Abs, Anti LKM Abs.. etc
بواسطة تقنية Fluorescence microscope وكذا ELISA.
٦- فحوصات تحديد مستوى علاجات الصرع(Carbamazepine,
Valproic Acid, phenytoin) بواسطة جهاز synchron.
٧- فحص تحديد مستوى علاج Digoxin الخاص بمرضى القلب.

نحت إشراف كادر متخصص ذوي كفاءة عالية

للإستفسار:
صنعاء - شارع تعز - قبل تقاطع الستين هاتف: ٦٠٠٠٠٠ تحويلة (١٢٤)
فاكس: ٦٠١٨٨٩ - ص.ب: ١٩٠٨٥ www.mg-hospital.com

المحرر: بشرى العنسي
boshrasalehali@yahoo.com
النداء

إيجاد آلية فاعلة لحماية الاراضي الرطبة

■ بشرى العنسي

حذر الدكتور احمد غصن، الممثل الإقليمي لمكتب غرب آسيا لبرنامج الامم المتحدة للبيئة «UNEP-ROWA»، من الإزدواجية في العمل. وأكد على ضرورة التنسيق والتكامل وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة لترجمة الاقوال والدراسات إلى أفعال على أرض الواقع ما من شأنه توفير المال والجهد، الذي يمكن أن يستفاد منه في مواضيع ومشاريع أخرى لتحسين البيئة، وذلك من خلال ورشة العمل الوطنية التعريفية باتفاقية الاراضي الرطبة (رامسار) ا لتي عقدت بداية هذا الاسبوع تحت شعار «الشراكة البناءة في حماية الاراضي الرطبة»، حيث تم استعراض عدد من مواقع الاراضي الرطبة في جزيرة سقطرى بالإضافة إلى بيئة اشجار «الشورى» في الاراضي التي تعاني من تدهور بسبب الإحتطاب والرعي الجائر إضافة إلى التلوث الناتج عن العلب والبلاستيك وزيوت الناقلات التي تتعرض للحوادث. وتأتي أهمية الحفاظ على هذه الاراضي كونها موئلاً لعدد من الاحياء البحرية والطيور المائية المهددة بالإنقراض.

تعد هذه الورشة امتدادا للورشة الأولى التي عقدت في عدن نهاية العام الماضي والتي خرجت بعدد من التوصيات اهمها إيجاد آلية فاعلة لتنفيذ القوانين والتشريعات لحماية الاراضي الرطبة، الموجودة في اليمن. وقد اتفق جميع المشاركين على توصيات عدن. إضافة لتوفير البدائل للسكان الذين يعيشون في تلك المناطق حتى يتم التوازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية.

تجدر الاشارة إلى أن اتفاقية الاراضي الرطبة هي أول معاهدة دولية حديثة بين الحكومات، تعنى بالحفاظ والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية ويطلق عليها اتفاقية (رامسار) نسبة لمدنية رامسار الإيرانية التي تم فيها تبني هذه الاتفاقية، في 2 فبراير 1971. وتشمل الاراضي الرطبة المقصودة في الاتفاقية مناطق السبخات والمستنقعات والاراضي المغمورة بالمياه سواء كانت هذه المياه طبيعية أم اصطناعية، دائمة أم مؤقتة، مياهها ساكنة أم جارية، لا يتجاوز عمقها عند الجزر ستة امتار. ويتم انتقاء الاراضي الرطبة؛ لإدارجها في قائمة رامسار بناءً على اهميتها الدولية من النواحي: الايكولوجية، النباتية، الحيوانية، والهيدرولوجية. وينبغي أن تدرج في المقام الأول الاراضي الرطبة التي تعد في كل الفصول ذات اهمية دولية بالنسبة للطيور.

سقطرى بيئة ذات حدود شائكة

■ علي علوي

يسعى المشرعون في القضايا البيئية إلى إيجاد قوانين وتشريعات تعمل على تنظيم العلاقة بين الانسان وأنشطته من جهة والنظام البيئي من جهة أخرى.

وجزيرة سقطرى ذات المرتبة الرابعة عالميا والتي تعتبر من أغنى مناطق اليمن بالتنوع الحيوي وذات بيئة حساسة تستلزم الاهتمام والحذر في عملية صونها والحفاظ على مواردها.

بالحديث عن جزيرة سقطرى حيث تزداد حد المنع وتفعُّل القوانين البيئية بشكل مفرط وهو ما جعلني اختلف مع مدير البيئة في الجزيرة في قضايا عدة من ضمنها منع دخول الاكياس البلاستيكية عبر منافذها المختلفة كالمطار والميناء ومنع الناس من استخدام الاشجار كحطب أو الاحجار للبناء وشق الطرقات، بدا الناس مستائين من تدخلات إدارة البيئة ومحاولتها فرض قوانينها وتطبيقها بأي شكل كان متجاهلة مطالب واحتياجات السكان المحليين.

وأنا أقف إلى جوار المواطنين بضرورة أن تعيد إدارة البيئة النظر في تلك القوانين لأنها ستفشل تلك التجارب إن عاجلاً أو آجلاً وهذا ما أتخوف منه وأنا من المؤيدين والمحبين لبيئة الجزيرة لكن وفق ضوابط معينة.

لقد ولدت قوانين المنع المشددة دون إيجاد بدائل يعوض عنها مع واقع عزلة الجزيرة وانعدام الموارد من خلال ازمات في مواد البناء أو الوقود وهو ما يحصل دائماً. فاختفاء مادة الغاز أو إنعدام الاخشاب يحتم على السكان المحليين خرق تلك المحظورات ليدخلوا في مواجهة يلوح عبرها السكان بنسف الاتفاقيات التي تمت بينهم وبين ممثلي البيئة وإذا ما تطورت المواجهة فهذا بدوره ينقل البيئة من صديق إلى عدو ويجب أن يوضع له حد.

كانت تلك الرؤية من خلال معايشتي لأحداث المحميات التي لابد أن تتأزم العلاقة بينهم كقضية محمية (ديطوح) ومحمية (قرية) ومحمية (عبلهن) لغياب التنسيق والخطط الواضحة المدروسة لإحتياجات ابناء تلك المناطق، ما يجعل العاملين في الحقل البيئى يرضخون مرغمين لشروط وإملاءات الناس المستائين من صرامة تلك القوانين وإغفالها لمطالبهم الملحة.

ومن هنا نعيد الفكرة السابقة: إن عملية المنع دون إيجاد بدائل معوضة ومقنعة، تؤتي نتائج عكسية فمن الواجب إشراك المجتمع المحلي وتفعيله وإدراجه ضمن عمليات التنمية البيئية وتكييف القوانين للوصول إلى مرحلة ما يمكن أن نطلق عليه: «لا ضرر ولا ضرار».

تدهور البيئة في الجوف إلى متى!!؟

■ مبخوت محمد

كغيرها من معظم محافظات الجمهورية تعاني الجوف من مشاكل صحية كبيرة بسبب التلوث البيئى المحيط بالناس نتيجة لعدد من الممارسات الخاطئة متمثلة في تكديس اكوام القمامة وسط الشوارع وإحراقها بين التجمعات السكانية بالإضافة إلى إحراق إطارات السيارات، والذي اصبح مشهداً يومياً تعود عليه الجميع، ناهيك عن مخلفات وبقايا الجزارة والذبح التي ترمى في الشوارع وأمام محلات الجزارة مسببة روائح كريهة ومناظر مؤذية للعين.

التهريب عرف طريقه إلى المحافظة ايضا جالبا معه السيارات القديمة والمستهلكة والتي قد تصل إلى ثلاثين سيارة يومياً متصاعدة منها أدخنة مضرة بالبيئة والصحة إلى جانب المهربات الاخرى من مواد غذائية وأدوية تالفة. وهناك ملوثات أخرى لا تقل في خطورتها على البيئة والناس حيث ساهم المناخ الصحراوي للمحافظة، والرياح شبه اليومية المثيرة للغبار والضباب، في حمل الأكياس البلاستيكية إلى الأراضي الزراعية وخاصة القريبة من مدينة (الحزم) لتغطي معظم الاراضي بتلك الأكياس والتي لها اثرها الكبير في تدهور حالة الأراضي الزراعية حسب ما أشارت إليه دراسات حول مخاطر إنتشار البلاستيك في الاراضي الزراعية. وتأثرت الزراعة بموسم الجفاف ايضاً ا لذي شوه جمال المحافظة وحولها إلى أرض جرداء بالإضافة إلىعوامل التعرية التي ساعدها قطع الاشجار وجرف السيول لكل انواع النباتات في ظل انعدام سياسة التشجير والمتابعة لتستقر مخصصات التشجير ونظافة وتحسين المدينة. كانت توجد غابات كثيفة على جوانب الوديان الاربعة في المحافظة لكن اختفت تلك الغابات نتيجة الرعي غير المنظم والتحطيب الجائر الذي لجأ إليه الناس.

إن غياب الوعي البيئى له اثره في اختفاء كثير من المساحات الخضراء التي لو استغلت لاصبحت محميات طبيعية رائعة لكنها وكما يقال «جوهرة في يد فحام».

انعدام المظهر الحضاري للمحافظة وغياب البنى التحتية وتدهور التعليم والأوضاع الصحية والزراعية والتلوث البيئي الذي يخلق ضحاياه يومياً كل هذا يحدث وسط تجاهل وإهمال من الجهات المختصة والمسؤولين، فالمتولون لزمام المحافظة مجموعة ممن انعدمت لديهم القيم والضمائر الحية وغابت عن اعينهم المصلحة العامة أمام رغباتهم الشخصية منغمسين في مستنقع الفساد الذي توافر لهم في مناطق نائية بعيداً عن سلطة الرقابة مستغلين جهل وطيبة الناس لنهب المزيد من المال العام.

وأخيراً فإن توفير الخدمات من طرق معبدة وتحسين ونظافة وتشجير الشوارع وبيئة نظيفة والتعليم والكهرباء والدواء وإيجاد المياه الصالحة للشرب وتصريف مياه السيول التي تسبب بركاً ومستنقعات تجلب الامراض، وإيجاد رقابة صحية على المطاعم والمسالخ ووضع ضوابط تمنع التلاعب بحياة الناس وتخصيص مقالب للقمامة بعيداً عن الاراضي الزراعية والتجمعات السكانية هو أقل ما يمكن أن تعطيه الحكومة للناس ليعيشوا حياة آمنة في بيئة صالحة للعيش.

مشروع الاستفادة من ماء الوضوء في عدن

دُشن، الاسبوع الماضي، وبمناسبة اليوم الوطني للبيئة، مشروع إعادة استغلال مياه الوضوء في ري أشجار الشوارع في محافظة عدن.

وسيتم تجميع مياه الوضوء في خزانات ارضية خرسانية، بكميات تقدر بـ(11025) متراً مكعباً في السنة وستوصل بشبكة ري حديثة لتروي مساحة تقدر بـ(50000) متر مربع.

ويستهدف المشروع ري (10000) نبتة متنوعة باستخدام احدث المضخات لضخ المياه من خزانات التجميع إلى مواقع التشجير المختلفة.

وقد شمل المشروع مساجد مديريتي خور مكسر (خمسة مساجد) والمنصورة (مسجدين) كمرحلة أولى وينفذها برنامج الادارة المستدامة للموارد الطبيعية بتمويل من برنامج الامم المتحدة (UNDP) بالتنسيق مع محافظة عدن وصندوق نظافة وتحسين المدينة.

وهي خطوة أولية لتعميم مثل هذا المشروع على محافظات الجمهورية، حيث تشير احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء إلى أن كمية مياه الوضوء المستهلكة في مساجد الجمهورية التي لا يستفاد منها تصل إلى (27.67) مليون متر مكعب في السنة.

خيار البحر.. مورد يتعرض للإختفاء

■ «النداء»:

أوصى فريق مسح ميداني بضرورة وقف صيد خيار البحر بشكل مؤقت، وإجراء دراسة تقييمية للوضع الراهن لمخزونه في المناطق الرئيسة المتواجد فيها ومن ثم اتخاذ القرار السليم، وذلك بعد عمليات الصيد الجائر الذي تعرض لها في مناطق البحر الاحمر وخليج عدن.

ويفيد المسح الميداني لفريق مسح البيئات الساحلية في البحر الأحمر، يناير 2004م، وحسب ما جاء في النشرة البيئية التي تصدرها الهيئة العامة لحماية البيئة في عدن، بوجود مشكلة حقيقية؛ إذ يتعرض خيار البحر في تلك المناطق إلى الصيد الجائر والمكثف. وتشمل مناطق الاصطياد بحسب التقرير عدة جزر أهمها جزر: (ذي حراب)، (رافع)، (رافع بري)، (الفشت)، وغيرها من الجزر اليمنية المنتشرة في المنطقة الممتدة من (الدويمة) وحتى جنوب (ميدي) على الساحل الرئيس.

وتتم عمليات الصيد بالتتابع في هذه المناطق فكلما استنفد المخزون في منطقة او جزيرة انتقل الصيادون إلى منطقة اخرى وهكذا يتم صيد خيار البحر واحداً واحداً عن طريق الغوص بمعدات غير مناسبة مما يعرض الصيادين غير المدربين وغير المجهزين لمخاطر عديدة مثل الشلل والجلطات والموت غرقاً ناهيك عن أمراض ستظهر اثارها لاحقاً.

كما ان الصيادين لا يميزون بين صغير وكبير ولا يتقيدون بمواسم التكاثر وهو ما ادى إلى تدهور سريع في اعداد هذا الكائن المسالم والمفيد للبيئة البحرية والتوازن البيئي فيها.

إضافة إلى ذلك هناك اضرار أخرى ناتجة عن هذا الصيد المكثف فبعد عمليات الصيد تتم عمليات تجميع وتحضير المنتوج للتصدير حيث يشمل ذلك: الفرك ومن ثم نزع الاحشاء والغلي في الماء وأخيراً التجفيف تحت أشعة الشمس. وتتسبب هذه العمليات في انتاج كميات كبيرة من المخلفات التي ترمى في المنطقة دون معالجة. كما يؤدي استخدام خطاطيف الرسو المتكرر إلى تدمير الشعاب المرجانية بل إن الصيادين يعمدون إلى قلب الشعاب المرجانية بحثاً عن هذا المخلوق الذي هو عبارة عن معو متحرك ينتمي لعائلة الجلد شوكيات.

وتتفاوت احجام خيار البحر فأطولها المعروف باسم (ذيل النمر) ويبلغ مترين ولكن معظم الانواع اصغر من ذلك وتتراوح ما بين 15-40 سم طولاً. ويتنفس من خلال إدخال المياه وإخراجها عبر عضوه التنفسي الذي يسمى (شجرة التنفس). يتكاثر بوضع البيض، ويعتبر بيضه وصغاره غذاء لأنواع أخرى من الكائنات. وهو يقضي معظم حياته زحفاً في قاع البحر ويقوم بابتلاع التربة وغربلتها بغرض الحصول على المواد العضوية المترسبة والعالقة وبذلك فهو يقوم بدور يشبه دور دودة الارض في التربة الزراعية، حيث يساعد على تفكيك وتقليب القيعان الرملية وتنقيتها وكذا تنقية المياه وزيادة درجة شفافيتها مما يساعد على وصول الاوكسجين والضوء للكائنات الاخرى التي تستوطن القاع.

الشيخ عبد المجيد الزنداني يعود إلى الواجهة متصدرا الأخبار والتحليلات، بعد اللغط الذي أثارته صحيفة 26 سبتمبر التابعة للجيش، والمقربة من القصر الرئاسي، عند نشرها نهاية الشهر الماضي، خبرا يقول إن الرئيس الأمريكي جورج بوش، ومعه الإدارة الأمريكية، قد طلب (رسميا)، بواسطة رسالة إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، إلقاء القبض عليه، وهو خبر أثار غضبا واستنكارا واسعين في الأوساط اليمنية. لكن النفي الأمريكي على لسان آدم إيرلي الناطق باسم الخارجية الأمريكية، أشاع جواً من الريبة والتوجس، والتأويلات المختلفة لتفسير دلالات نشر معلومات غير دقيقة، بل غير صحيحة عن قضية خطيرة وحساسة كقضية الشيخ الزنداني، وما يتعلق بها من مزاعم تمويل الإرهاب.

النفي الأمريكي أغضب السلطات اليمنية، التي قامت بنشر نص الرسالة التي بعثها بوش نهاية العام الماضي، في موقع القوات المسلحة «26سبمبر نت» والقريب من مكتب رئيس الجمهورية، ثم في عدد من الصحف الحكومية. لكن نص الرسالة أكد ما أعلنه المتحدث الرسمي للخارجية الأميركية عن عدم وجود أي طلب رسمي للقبض على الشيخ عبد المجيد.

بيد أن موقع الجيش الإعلامي استدرك موضحا أن طلب الاعتقال جاء على لسان فروان باونيبند مستشارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لشؤون الإرهاب، في مكالمة هاتفية أجرتها، يوم الأربعاء 15 فبراير الماضي، مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

سعيد ثابت سعيد

خفايا وأسرار التسريبات المتكررة حول الطلب الأمريكي
مسارات ملتبسة في العلاقة المتوترة بين الشيخ الزنداني والإدارة الأمريكية والحكومة اليمنية

ابتزاز وضغط سياسي وتلويح بمخاطر البديل المفترضة

• صالح

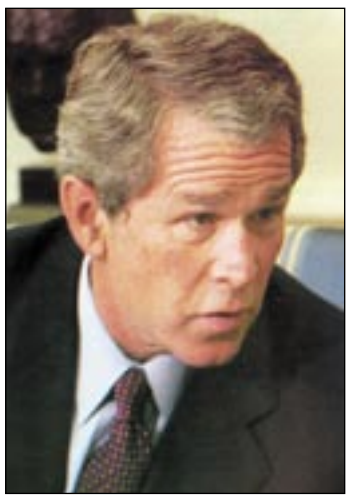
• بوش

• الزنداني

بتحليل أولي لنص رسالة بوش يجد المراقبون أنها تضمنت قسمين، ينتهي كل قسم بطلب القسم الأول تضمن عتابا للرئيس صالح بسبب مرافقة الشيخ الزنداني له في مؤتمر مكة المكرمة، إذ قال: "شعرت بخيبة أمل كبيرة عند معرفتي بأنكم ضمنتم الشيخ الزنداني وهو الشخص الذي حددته الأمم المتحدة بوجود صلات له بمنظمة القاعدة، وذلك في وفد اليمن الرسمي في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة، العربية السعودية في مطلع الشهر، إذ خصص هذا الاجتماع لشجب الإرهاب ومكافحة التطرف وتعزيز التسامح، ولا يمكنني فهم قراركم بدعوة الزنداني لمرافقتكم إلى القمة». وأختتم هذا القسم بطلب تنفيذ القرار الأممي، فيقول بوش: "الطريقة التي يمكنكم من خلاله إثبات أنكم شريك ملتزم، هي قيامكم بتنفيذ -وبدون المزيد من التأجيل- التزامات اليمن الدولية بتجميد ممتلكات الشيخ الزنداني ومنعه من القيام بالسفر مستقبلاً".

أما القسم الثاني فيتضمن انتقادا مبطنا للرئيس صالح لاستقباله خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أثناء حضور الأخير أعمال المؤتمر الرابع لمؤسسة القدس الدولية، في الخامس من (ديسمبر) الماضي في صنعاء، وجاء لقاء الرئيس اليمني بمشعل في سياق التقائه بقيادة مؤسسة القدس وعلى رأسها الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ علي أكبر محتشمي مستشار الرئيس الإيراني، والشيخ حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق. قال بوش في رسالته: "لقد تعاظم قلقي أكثر عندما علمت بأنكم قد استقبلتم بحرارة زعيم حماس، خالد مشعل في مطلع هذا الشهر، ومن وجهة نظري الأكيدة بأن لقاء هؤلاء الذين يدعمون أو الذين يرتبطون بالإرهاب يقلل من قدر الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب. وعلاوة على ذلك فإن الالتقاء بمشعل يضر بالرئيس الفلسطيني عباس في إطار جهوده لإقامة الأمن والاستقرار والديمقراطية في السلطة الفلسطينية، وإن الارتباط الوثيق بالأفراد الذين ورد ذكرهم أعلاه يشكك بالتزامكم في الحرب على الإرهاب". وانتهى القسم الثاني بقول بوش: "فإني أحثكم على قطع علاقتكم مع حماس وزعمائها. إن تعاونكم في الحرب ضد الإرهاب مهم، أمل أنه يمكن الاعتماد على قيادتكم للمساعدة في إحراز النصر ضد الإرهاب".

تفكيك رسالة بوش تولّد مجموعة أسئلة لا جواب يقيني لها حتى الآن: فلماذا سربت وسائل الإعلام الحكومية خبراً عن طلب أمريكي رسمي باعتقال الشيخ الزنداني، في الوقت الذي لم يحدث ذلك من خلال الرسالة ونفي الناطق باسم الخارجية الأمريكية؟، ولماذا تم نشر مضمون رسالة الرئيس بوش بعد مرور أكثر من شهر على استلامها، ومرور نحو أسبوع على المكالمة الهاتفية لمستشارة الرئيس بوش لشؤون الإرهاب؟ وما دلالة تزامن الخطاب الشديد اللهجة للرئيس صالح الذي ألقاه في افتتاح مؤتمر الطفولة والشباب في 22 من الشهر الماضي، وفيه حمل الكثير من الوعيد للمعارضين، كما حمل انتقادا مبطنا لدول غربية لم يسمها، وتأكيده أنه لن ينحني لأحد، مع كشف الموقع الإخباري التابع للجيش والقريب من القصر الرئاسي عن الطلب الأمريكي بشان الزنداني؟ الغريب أن المكالمة الهاتفية التي أجرتها مستشارة بوش للإرهاب مع الرئيس اليمني لم تتطرق بالمرة لحادثة هروب 23 معتقلا من أعضاء تنظيم القاعدة من سجن الاستخبارات في الثالث من الشهر الماضي، وهو ما يضيف غموضا للقضية، إذ أصبح بوش ومستشارته مهتمين بقضايا هي من صميم السيادة الوطنية وتتعلق بحق رئيس الدولة باستقبال من يشاء، واصطحاب من يحب، ولم يكن معنيا بمن اتهموا بتفجير المدمرة الأمريكية، وناقلة النفط الفرنسية.

وعندما أكد الموقع الإعلامي المقرب للقصر الرئاسي أن مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الإرهاب هي التي طلبت رسميا القبض على الشيخ الزنداني وتجميد أمواله ومنعه من السفر منتصف الشهر الماضي، لم يوضح أسباب تكرار تسريب أخبار بواسطة مصادر سياسية وإعلامية حكومية منذ نحو عام عن طلب أمريكي لليمن بتسليم الزنداني.

انزعاج وحوادث مرورية

سبق أن مسؤولا في الخارجية اليمنية شدد في لقاء صحفي في (مايو) العام الماضي على ضرورة التفريق بين كون الشيخ عبد المجيد مطلوبا أو أنه مطلوب التعامل مع مصادر تمويله، وقال: "يجب أن نفرق بين كونه مطلوباً، وبيّن أن المطلوب التعامل مع مصادر تمويله. الشيخ عبد المجيد الزنداني وضع اسمه في ما تسمى (القائمة الموحدة) كونه أحد المتهمين بتمويل تنظيم القاعدة وطالبان".

وكان مصطفى نعمان الوكيل السابق في وزارة الخارجية اليمنية لشؤون أوروبا وأمريكا، والسفير اليمني في الهند حاليا، هو من أكد أن واشنطن لم تطلب تسليم الزنداني، كما أن قرار تجميد أمواله والحد من تحركاته خارج البلاد ليس قرارا أمريكيا، وإنما هو قرار أممي. هذه التصريحات أزعجت كثيرا أوساطا في الحكومة، ما دفع بالمحرر السياسي لصحيفة الثورة الحكومية لأن يتحدث للمرة الأولى عن حادثة لم يسمع بها الرأي العام حينها، ولا مناسبة لإيرادها، وقعت لنعمان (وكيل وزارة الخارجية السابق) في 1992، وقال المحرر السياسي: "إنها حادث مروري في منطقة إب صُوِّر حينها بأنه كان مدبراً من السلطة لاستهداف حياته!".

ومن الموافقات غير المفهومة أنه في خضم هذا اللغط والغموض والالتباس يعلن الشيخ الزنداني السبت الماضي عن تعرضه لحادثتين منفصلتين، ومدبرتين خلال الأيام الماضية كادتا تودیان بحياته.

حادثة السيارة أضفت هنا ستارا كثيفا من الغموض على مجمل تطورات قضية الشيخ الزنداني، لاسيما وأن هناك شخصيات يمنية قد تعرضت لحوادث مرورية مشابهة، بعضها أودت بحياتها مثل العميد يحي المتوكل الأمين المساعد للحزب الحاكم، وأبرز شخصية سياسية يمنية، والعميد مجاهد أبو شوارب، أحد أبرز القيادات العسكرية والقبلية في اليمن وذراع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. وثمة حوادث مرورية وقعت لشخصيات سياسية لكنها ألحقت أضرارا بدنية كما حدث للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب أثناء مشاركته في مؤتمر برلماني الدول الإسلامية في السنغال.

الابتزاز السياسي على طاولة الانتخابات

بعض المراقبين يعتقد أن تسريب معلومات غير دقيقة تتعلق بطلب واشنطن اعتقال الشيخ الزنداني يأتي في سياق ما يصفونه (بالابتزاز السياسي) على حزب الإصلاح، الذي يتولى الزنداني رئاسة مجلس الشورى (اللجنة المركزية) فيه. ويقول المراقبون: "إن الحكومة تعيش أزمة حقيقية بخصوص قضية الزنداني ما يحول دون قدرتها على اتخاذ قرار واضح حيالها، فإن ما يتضح الآن أن نمطا من التعامل الحكومي مع قضية الزنداني واللائحة الدولية، بدأ يعبر عن نفسه منذ صدور تصريح لمصدر مسؤول نشر نهاية (مايو) الماضي في صحيفة الوحدة الحكومية معلقا على البيان الصادر عن دورة استثنائية عقدها مجلس شورى حزب الإصلاح، الذي يرأسه الزنداني، واقر فيها الإطار العام لمشروع برنامج أحزاب برنامج اللقاء المشترك". المصدر المسؤول، الذي لم تسمه جريدة الوحدة، أبدى استغرابه للنتائج التي خرج بها (شورى الإصلاح)، وقال: "إنها تعكس تخبطا في الرؤية السياسية لحزب الإصلاح"، واصفا ما تضمنته بشان الإصلاحات السياسية بأنها "تزلف سياسي لكسب ود الخارج، واستعداء الداخل".

وإذ ظهر مثل هذا الحديث، للمرة الأولى، في بيان لمجلس شورى الإصلاح، كان على الحساسية الرسمية، يقول مراقبون، أن تصل لمستوى قياسي أنتج تصريح المصدر المسؤول الذي وجد من السهل، ما دام الطرف المقابل هو «حزب الزنداني»، الاعتماد على لغة (الابتزاز السياسي) والضغط على نقاط الضعف، إذ أضاف المصدر في تصريحه: "في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة ببذل كافة جهودها الدبلوماسية التي تؤكد فيها عدم (تسليمها) لأي مواطن يمني لأي دولة نتيجة لشبهات حوله غير مؤكدة لعلاقته بدعم الإرهاب كما هو الحال بالنسبة للشيخ عبد المجيد الزنداني في الوقت ذاته نجد مجلس شورى الإصلاح برئاسة الزنداني يروج لمشاريع الإصلاحات السياسية التي تحاول بعض الدول الغربية فرضها على العديد من دول المنطقة".

يبدو، بحسب المراقبين، أن قفز (المصدر المسؤول) على الواقع، من خلال الزعم بطلب أمريكي بتسليم الزنداني، يعبر بدرجة أساسية عن "الحاجة الرسمية لتهويل موضوع الزنداني داخليا للوصول إلى الحد الأقصى من الاستفادة السياسية المتمثلة في إضعاف حزب الإصلاح، أكبر أحزاب المعارضة، وإملاء المواقف عليه وضمان تحركه فقط ضمن حدود الشروط التي تضعها السلطة و المبررة بحماية مفترضة توفرها هذه الأخيرة لأحد أهم رموز الحزب: عبد المجيد الزنداني، وفي قضية حساسة هي الإرهاب، وضد طرف خارجي بحجم الولايات المتحدة و الأمم المتحدة".

يتوقع بعض المتابعين السياسيين أن موضوع الزنداني سيكون حاضرا على طاولة الصفقات التي ربما تجمع الرئيس صالح وقيادات حزب الإصلاح كلما اقترب موعد الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والمحلية، بما يفضي إلى ضمان الرئيس لموقف إصلاحي يكرر موقف انتخابات 1999 الذي أعلن حزب الإصلاح خلاله أن علي عبد الله صالح مرشحه الرئاسي.

لكن ثمة تفسيرا آخر يقول إن ما يتعرض له الشيخ من حرب نفسية، وتسريب معلومات غير دقيقة بشأن الموقف الأمريكي منه، يهدف، ربما، إلى الضغط على الشيخ الزنداني للقبول بخوض مضمار الانتخابات الرئاسية كمنافس للرئيس صالح، إذ سيشكل دخوله فيها نكهة ذات خصوصية، تسمح بفوز الرئيس صالح بسهولة، مستفيدا من كم هائل من الأوراق التي سيستخدمها بكفاءة في المنافسة، في الوقت الذي ستبدو الانتخابات ذات طابع تنافسي جدي، كما سيكسب الرئيس صالح اختراقا كبيرا داخل أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) خاصة إذا اتخذ القرار فرديا، وخارج إطار المؤسسة الحزبية للتجمع اليمني للإصلاح، وهو ما يستبعده مراقبون سياسيون، لصرامة والتزام الزنداني بالقرارات الصادرة عن حزبه.

جذور الأزمة

الأزمة بين الشيخ الزنداني والإدارة الأمريكية كانت اندلعت عندما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية مطلع (فبراير) 2004 عن إضافة اسم الشيخ الزنداني، إلى قائمة المشتبهين في دعم الأنشطة الإرهابية. وقالت الوزارة: "إن الزنداني له تاريخ طويل في العمل مع بن لادن، وله أسماء مستعارة، ويعد أحد زعمائه الروحيين، ونشط في تجنيد أنصار (القاعدة) للتدريب في معسكراتها. كما أن له دوراً في شراء أسلحة للمنظمة ومنظمات أخرى إرهابية وأن الولايات المتحدة ستطلب من الأمم المتحدة إضافة اسم الزنداني إلى القائمة الدولية لداعمي الإرهاب.

ويقضي التصنيف بتجميد أي أرصدة مالية يمتلكها الزنداني، والحظر عليه القيام بأي معاملات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويحرم عليه الأمريكيون التعامل معهم.

إعلان وزارة الخزانة الأمريكية دفع الشيخ الزنداني على الفور إلى إصدار بيان شهير وزعه بعد يومين من صدور الإعلان نفى فيه بشدة الاتهامات، وقال: "إنني أؤكد إدانتي للإرهاب الذي عرّفه المجمع الفقهي بمكة المكرمة، والمتمثل باستخدام السلاح خارج الشريعة والقانون أو قتل الأبرياء فهو إرهاب باطل أدينه بكل صوره وأشكاله وقد أعلنت ذلك من قبل عدة مرات".

وأضاف الزنداني في سياق البيان: "يسرني أن أعلن للناس نفيي للاتهامات الباطلة الموجهة إلي من وزارة الخزانة الأمريكية". لكن السلطات الأمريكية رفضت الاستماع إلى توضيحات الزنداني، ومواقفه المنددة بكل الأعمال الإرهابية، وكانت بانتظار موقف حكومي يمني تجاه قرارها، ولما لم تتلق أي رد أدرجت اسم الزنداني في القائمة الموحدة الخاصة بممولي الأنشطة الإرهابية، وبالفعل أضاف مجلس الأمن الدولي اسمه في قرار برقم 1267 إلى قائمة الممولين للإرهاب نهاية (فبراير) عام 2004 وفي جلسة لم يحضرها ممثل اليمن في الأمم المتحدة.

رغم القرار الدولي فإن الحكومة اليمنية، بحسب متابعين، تلكأت في توجيه رسالة توضيح وتفنيد إلى مجلس الأمن تطلب من خلالها رفع اسم الشيخ الزنداني، بل إن الحكومة لم تتحرك في هذا المجال إلا بعد نحو عام، إذ ظلت تؤكد من خلال مصادر مسؤولة، أنها لم تتلق أي رسالة بخصوص الزنداني من الأمم المتحدة، كما ورد في تصريح لمصدر مسؤول لصحيفة الميثاق في (مارس) 2004 عندما قال إن حكومته لم تتلق أي خطاب بهذا الشأن، وإنها في حالة تلقيها رسمياً ما يفيد من ادعاءات على الشيخ الزنداني فإنها سترد على ذلك، موضحا أن الشيخ الزنداني أولاً وأخيراً مواطن يمني له على الدولة كامل حقوقه بحكم الدستور والقانون.

ولأن الحكومة اليمنية كانت ملزمة بتقديم نقضها قرار وزارة الخزانة الأمريكية خلال الفترة من (مارس) إلى (أبريل) 2004، لكنها ماطلت، ولم تفعل، وبالتالي فإن مرور نحو عام على عدم الرد الحكومي اليمني على الاتهامات ضد الشيخ الزنداني، أضاع فرصة ثمينة في إبطال إضافة اسمه، وسمح للإدارة الأمريكية أن تمضي في إصرارها على إدراج اسمه في القائمة الأممية.

وكان موقع «26سبتمبر نت» في 24 (مارس) 2005 قد نسب إلى «مصادر حكومية» لم يفصح عنها، قولها: "إن اليمن وجهت رسالة إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة و إلى الجانب الأمريكي طالبت من خلالها الجانبين، إما بتقديم أدلة تثبت التهم التي على أساسها تم إدراج اسم الشيخ عبد المجيد الزنداني ضمن قائمة داعمي الإرهاب أو رفع اسمه من تلك القائمة"، وأشارت تلك المصادر الحكومية إلى أن السلطات المختصة ستواصل متابعتها لهذه القضية.

وبحسب القرارات الأممية الخاصة فإن اللجنة المختصة بشأن القائمة الموحدة تطالب الدول التي لها علاقة بأي اسم أضيف للقائمة بتقرير أولي خلال 60 يوما من أول إبلاغ لها بإدراج هذا الاسم (شخصا أو هيئة)، ولتعزيز مصداقية اللجنة المشرفة على القائمة الأممية فهي تسعى إلى «الأخذ بعملية الشطب من القائمة عند الإشارة خطأ إلى طرف، أو بالنسبة للأطراف التي عدلت عن ارتكاب أفعال إرهابية و/أو بينت بطريقة ما أنها لا تستحق أن تظل مدرجة في القائمة"، وتؤكد أن "إمكانية الشطب من القائمة قد توفر بالنسبة لأي فرد مدرج فيها حافزا هاما للعدول عن ارتكاب أفعال إرهابية". وليس هناك حد زمني أقصى لإدراج بنود في القائمة، أي يبدو أن عملية الإدراج قد لا تنتهي ما لم يقرر مجلس الأمن أو اللجنة خلاف ذلك. علاوة على ذلك، وبالرغم من أن المبادئ التوجيهية للجنة بشأن سير عملها تشير إلى إجراء الشطب من القائمة، فإنها لا تحدد المبررات الداعمة لذلك، كما أنها لا تسمح لأي فرد بتقديم طلب التماس لشطب اسمه من القائمة إلا عن طريق حكومة بلد إقامته.

أصيب أحد أفرادها في مواجهات مع الأمن

قبائل الحدا تطالب بالقبض على الضباط المعتدين

■ ذمار - ياسر العرامي:

أقدمت مجموعة من رجال الأمن بذمار، قوامها ثلاثة اطقم عسكرية، على إقتحام منزل مواطن وفي يوم عطلة رسمية، الجمعة الماضية، يقول مقربون من المجني عليه إنه بسبب مديونية بمبلغ 35.000 ريال لدى المجني عليه وما زالت القضية في القضاء بينما يقبع والد المجني عليه حسن البخيتي في السجن على خلفية القضية.

في بلاغ صحفي صادر عن ابناء قبيلة الحدا، الذي ينتمي إليها المجني عليه، يروي لنا عملية الإقتحام البشعة والتي أحدثت دمارا شاملاً في جميع انحاء المنزل وإصابة المجني عليه، حسن البخيتي، بطلقة نارية اخترقت صدره لتخرج من العمود الفقري وما زال يقبع في العناية المركزة بالمستشفى الأهلي بصنعاء في حالة خطره بإنتظار عملية جراحية- يؤكد مصدر طبي أن نسبة نجاحها لا تتجاوز 5٪.

يقول البلاغ: إن الأطقم العسكرية بعد رفض المجني عليه تسليم نفسه قاموا بإطلاق الرصاص الكثيف باتجاه المنزل أدت إلى تكسير جميع نوافذه وأثاروا الرعب لدي الاطفال والنساء حتى أصيبت إحدى نسائه بتوتر عصبي ونفسي ولم يكتفوا بذلك، بل قاموا بالتسلق إلى سطح المنزل وأحدثوا فتحات كبيرة في اسطح جميع الغرف، وهو ما شاهدناه اثناء زيارتنا للمنزل؛ أقتحموا من خلالها المنزل ليتحول إلى ثكنة عسكرية ويوجهوا بنادقهم نحو البخيتي مما أدى إلى اصابته البالغة التي قد يفارق الحياة جرّاءها.

● البخيتي

أبناء قبيلة الحدا طالبوا الجهات الرسمية بسرعة إلقاء القبض على الجناة وعلى رأسهم الرائد خالد الخوجة، نائب مدير قسم المنطقة الشمالية بمدينة ذمار- حد قول البلاغ، وإحالتهم إلى القضاء لإحقاق الحق حقناً للدماء- بحسب البلاغ، الذي قال «حتى لا نضطر إلى أخذ حقنا خارج إطار القانون».

الأحد الماضي توجه عشرات من قبائل الحدا مسلحين إلى مدينة ذمار لمقابلة المحافظ وعرض شكواهم. إلا أنهم منعوا من دخول المدينة مسلحين فنفذوا اعتصاماً في حديقة هران، جوار المدخل الشمالي لمدينة ذمار، وأنهوا الاعتصام عصر نفس اليوم بعد أن تم التقاء عدد من مشائخهم بمدير أمن ذمار، الذي وعدهم بحبس الجناة وتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث تكون قبائل الحدا طرفاً فيها.

وحتى كتابة هذا الخبر- الاثنين- اكد مصدر مقرب من المجني عليه أن مدير الأمن لم يف بوعده وما زال الجناة خارج السجن.

في السجن المركزي: زيارات الشبك الداخلي لذوي الثروات

نشكو كثيراً ومراراً، مرارة الزيارات إلى السجن المركزي، خصوصاً نحن السجناء الذين تصلنا الزيارات بندرة شديدة ومن مناطق بعيدة جدا.. شكونا الأمر لمدير السجن ولمصلحة السجون عساهم ييسروا لنا الزيارات التي لا تكون إلا كل عام مرة أو كل ستة أشهر.

وكانت التوجيهات بأن يتاح لنا استقبال الزيارات في الشبك الداخلي خصوصاً عندما تصلنا امهاتنا أو اباؤنا (المتقدمون في السن) ولم يعودوا قادرين على الرؤية أو السمع إلى خلف القضبان والحواجز الحديدية المتداخلة..

وكانت آخر الزيارات التي وصلتني أنا شخصياً زيارة والدتي العجوز -أطال الله عمرها- فور وصولها من احدى قرى الصبيحة المحاذية لباب المندب ولم تستطع زيارتي منذ عامين، وكان اخر ما فهمته منها أنها لم تحس بزيارتي لأنها لم ترني ولم تسمع الاشياء من بعض كلامي..وأن زيارتها لي شيء من رؤيا المنام...

عافاك الله يا أمي.. هذا هو الواقع المؤسف عندما يظل الشبك الداخلي محدوداً جداً لذوي الزيارات الخاصة من رجال المال والاعمال!

السؤال ملح نضعه كحق انساني امام كل من يهمه الأمر في حقوق الانسان وحقوق السجين تحديداً، هل يجوز التمييز بين السجناء في مثل هذه الاحوال؟

ولسنا بحاجة إلى الوعود بتحسين اوضاع زياراتنا النادرة بقدر ماهو المطلوب وضع حد للمهزلة في التمييز بين السجناء على أساس مابأيديهم من المال والجاه والهنجمة لأننا جميعاً مواطنون متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات والثواب والعقاب وهي دعوة منا ومناشدة لإدارة السجن المركزي بصنعاء ومصلحة السجون للإسراع بإصلاح وضع الزيارات عموماً ورفض كافة اشكال التمييز أو تقديم المصالح الضيقة التي كثيراً ما يقوم بها من لم يقدروا المسؤولية من الأفراد الذين لا حسيب عليهم ولارقيب، ووضع حد لكل السلبيات المهدرة للحدود الدنيا من الحقوق الآدمية.

بجاش الاغبري

الحكومة تتوقع

(تتمة الصفحة الأولى)

مثل هذه العناصر التي وصفت بالخطرة ولا تقدم على اعتقالهم. وهل من المعقول أن يبقى الفارون في العاصمة ويتجولون في شوارعها دون خوف من كشف هوياتهم؟!

على صعيد متصل قال المحامي عبدالملك السنباني، الذي يتولى الدفاع عن خمسة من المواطنين السعوديين يحاكمون لدى المحكمة المختصة بقضايا الارهاب وامن الدولة، ان جهاز الامن السياسي منع عائلات المعتقلين من زيارتهم رغم صدور قرار من المحكمة بذلك.

وانتقد السنباني في تصريح لـ«النداء» الطريقة التي تعامل بها عناصر الامن السياسي مع اقارب المعتقلين عند حضورهم جلسة هذا الاسبوع؛ اذ منعوا من مخاطبة ابنائهم في قفص الاتهام، بل وقام افراد الامن بإخراجهم من قاعة المحكمة عنوة.

وكان السنباني قد احتج بشدة على اجراءات عناصر الامن وابلغ القاضي محمد البعداني بضرورة احالة المسؤولين عن مخالف قرار المحكمة بنقل المتهمين إلى السجن المركزي وإلى النيابة للتحقيق معهم بتهمة مخالفة القانون.

ومثله فعل المحامي عبدالعالم اليوسفي حيث اعترض على تولي ممثل الادعاء ادارة الجلسة بدلا عن القاضي وتجاهل المحكمة لطلبات المحامين.

قحطان يؤكد

(تتمة الصفحة الأولى)

مقاطعة الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في سبتمبر القادم. وقالت انه في حال الاستجابة لمطالبها فإنها ستخوض هذه الانتخابات بمرشح واحد وبموقف واحد في الانتخابات المحلية. كما اعلنت رفضها لأي عروض مقدمة من حزب المؤتمر الشعبي على شكل مساومة سياسية وقالت إنها لن تتحدث «في أي موضوع خارج سياق الضمانات التي اعلنتها».

ومع إلحاح الصحافيين على اعلان موقف محدد من الانتخابات الرئاسية وما اذا كانت المعارضة ستقاطعها ام قال الناطق الرسمي إن المعارضة لن تقاتل حتى تهرب «ولكنها ستناضل حتى تجبر السلطة على الاستجابة لمطالبها».

وفي رده على سؤال اخر حول اعلان الشيخ عبدالله الاحمر تأييده لترشيح الرئيس علي عبدالله صالح لولاية جديدة، جزم قحطان بأن الشيخ لم يعلن ذلك وأن ما صدر عنه في قناة الجزيرة لم يكن موقفاً مسانداً لترشيح الرئيس صالح وأن قوله «جني تعرفه ولا إنسي لا تعرفه» لا يفهم منه ابدا انه تأييد لترشيح الرئيس.

وكان بيان قد وزع في بداية المؤتمر الصحافي مع قائمة بالضمانات التي حددتها أحزاب المعارضة، قد حمل اللجنة العليا للانتخابات المسؤولية الدستورية والقانونية عن تبعات اصرارها على المضي في اجراءاتها «غير القانونية» وعن النتائج «غير الشرعية» لتلك الاجراءات «بما في ذلك تأخير او تعطيل الانتخابات الرئاسية المقبلة».

وقال البيان ان من اولويات شروط المعارضة لتوفير مناخات مناسبة للانتخابات الرئاسية، احالة اعضاء اللجنة العليا للانتخابات للمساءلة الدستورية والقانونية «على كل المخالفات والخروقات والجرائم الانتخابية التي ارتكبتها اللجنة».

وجددت المعارضة دعوتها للحزب الحاكم إلى الجلوس على طاولة الحوار لمناقشة الضمانات التي اعلنت عنها مع أنها أوضحت في البيان الصادر عنها أن ثلاثة اشهر من الحوار مع الحزب الحاكم لم تؤد إلى أية نتائة وأن الحزب تعمد افشال الحوار ورفض كل مطالبها.

النائب الخيجي: وقف

(تتمة الصفحة الأولى)

يوينو الماضي، والتي حكمت المحكمة الابتدائية العسكرية للمنطقة الوسطى والشرقية في آخر جلساتها أواخر يناير الماضي بالسجن لمدة سنة ونصف على المقدم حسين صالح الشوصري مسؤول الأمن في اللواء 13 مشاة وإحالته إلى عمل ميداني آخر بعد أن ثبت إدانته بتعذيب الجندي عبد الله عبد القوي القعقوع.

وكان المحامي خالد الآنسي - المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود)، قال إن الاعتداء علي احد أفراد القوات المسلحة من قبل أحد قادته تعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وأوضح الآنسي لـ(نيوز يمن) انه وفقاً للقانون تعد الجريمة جريمة أياً كان مرتكبها وقانون الخدمة العسكرية نظم العلاقة بين المجند وقادته وعلاقته باغيره أيضاً،مضيفاً "أي خروج عن القانون هو جريمة بغض النظر عن صفة القائم بها".

البرلمان يشكل

(تتمة الصفحة الأولى)

إلا أن النائب البرلماني على عشال نفى أن يكون ذلك وارداً حسب علمه وقال لـ«النداء» إن التغيير اذا ما حدث لن يكون كبيراً، معتقداً حدوثه على مستوى بسيط جداً، وأكد أن الكثير من اعضاء المجلس ملأوا استمارات رغباتهم واختاروا لجانهم السابقة، على اعتبار أنهم اصبحوا ملمين ومتكيفين للعمل فيها، واصبحوا اكثر خبرة فيها.

وقال إنه ليس من مصلحة المجلس ولا الحكومة احداث تغييرات كبيرة في اللجان لأن ذلك سيؤثر على أداء المجلس في الفترة القادمة، لا سيما وأن الانتخابات الداخلية للمجلس اصبحت كل عامين.

بينما تبقى على الانتخابات القادمة عام واحد فقط بحسب اللائحة، وهو الأمر الذي يرجح عدم إحداث تغييرات كبيرة، على اعتبار أن التغيير اذا حدث فلن يكون هناك وقت كافٍ لإلمام النائب مرة أخرى بالعمل في لجنة جديدة.

باجمال يستفز

(تتمة الصفحة الأولى)

المطالبة بنسبه 30 % نسبة لا يستطيع المؤتمر الشعبي العام تحقيقها فهو قد ألزم نفسه بـ 15 %. أما التطلع لنسبة أعلى ، فهو أمر منوط بالنساء، اللواتي عليهن ان يعملن على تحقيقه من داخل أحزابهن وان يواصلن النضال من اجل ذلك.

ووقف باجمال على توصيات ومطالب المؤتمر الذي نظمته اللجنة الوطنية للمرأة، ومنها خفض سن التقاعد للنساء. وقال إن هذا لايتناسب والأعباء المادية الملقاة على عاتق المرأة اليوم والتي تحتاج للعمل لوقت أكثر. وأشار إلى ان النساء لايعملن بنفس القدر الذي يعمل به الرجال، وهو ما أثار استياء الحاضرات. ووجه باجمال انقادا حادا لرئيسات الاتحادات النسائية اللواتي يرهقن الميزانية العامة للدولة من اجل السفر للخارج لحضور المؤتمرات والندوات، وقال: «إن مشكلة الاتحادات والنقابات انه بمجرد ما يوصلوا للسلطة ويصبحوا أمانة عامة، يدوروا على الفاكسات والدعوات الخارجية ، وان خيروا بين زيارة داخلية ورحلة خارجية الاولوية للخارج ،....تفرطة خارج اليمن) وطالب الجمعيات العمومية للاتحادات النسائية بمحاسبة القيادات التي انتخبتها.

وعلق على المطالبة بتعميم مفهوم الجندر في القوانين والاستراتجيات الحكومية بقوله: «إن مفاهيم الجندر تظل في إطار البحوث العلمية عن الجنس والنوع ، لكن في الحياة العملية لايزيد عدد القارئات عن 35 % فنحن أمام 60 % أميات ، فلا نتكلم عن الجندر فلسفيا واجتماعيا هذا هو الهروب من مواجهة المشكلات». وكان المؤتمر الذي استمر على مدى يومين من (6-7) مارس قد جاء احتفاء بيوم المرأة العالمي (8 مارس)، وعمل على مناقشة واستعراض عدد من الأوراق، منها ما يتحدث عن تنمية المرأة الريفية، والمشاركة السياسية ، والمرأة والإعلام، قدمها مجموعة من الباحثات والباحثين.

الاسبوع الماضي احتفل الزميل
عبده بورجي
نائب رئيس تحرير صحيفة «٢٦سبتمبر»
بعقد قران نجله
«وائل»
بمشاركة لفيف من الأهل والأصدقاء
خالص التهاني وأجملها تهدى للزميل
وللعروسين مع أمنياتنا بقرب
موعد الفرحة الكبرى
محمد الغباري، محمد صدام، سامي غالب،
طارق السامعي وأسرة «النداء»

هل «حنايا»
مولودة بكر حلَّت في حياة المبدعين هدى العطاس وعمار النجار
أسمياها «حنايا»، جاءت كاصدار مميز ضافية على حياتهما
قصصاً بلون الحب وقصائد بنكهة الكون..
أمنياتنا للمولودة حياة هانئة مديدة ولوالديها الفرح المفتوح..
أمل الباشا، عبدالباري طاهر، نبيلة الزبير، نبيل سبيع
سامي غالب، جمال جبران وأسرة «النداء»

أمس الأول احتفل الصديق
علي أحمد الكينعي
بخطوبته، في خطوة تمهد
لإتمام مراسيم الانتقال الى
حياة ستكون أكثر سعادة
وهناء.. ألف مبروك
المهنئون:
سامي غالب، محمد الغباري،
همدان الغباري، احمد صالح المقبلي

رزق العزيزان
روزا عبدالعزيز الزارقة وربيع حيدر
بمولودهما البكر الذي أسمياه
«حيدر»
وللمناسبة نهنئهما ونهنئ
الجد العظيم عبدالعزيز الزارقة..
عبدالباري طاهر، سامي غالب
عبدالكريم الخيواني،
محمد الغباري، وأسرة «النداء»

كلمة شكر
تتقدم أسرة «النداء»
بخالص الشكر للأخوة
في شركة سمارتك
للتجارة المحدودة
للتعاون الذي أبدوه تجاه
الصحيفة إثر تعرض الأجهزة الفنية
لمكتبي اسوشيتد برس
و«النداء»، للسرقة
في أغسطس الماضي..
كما تتقدم بخالص الشكر
والعرفان للاستاذ الفاضل
الدكتور سالم باحبيشي
الذي لم يألُ جهداً في تيسير
إعادة تجهيز الصحيفة فنياً..

أنا متضامن إذا أنا موجود

احمد الزرقة

اليوم الأربعاء 8مارس جلسة المحاكمة الثالثة لرئيس تحرير صحيفة «اليمن أوبزرفر» الزميل محمد الاسعدي في قضية كانت وزارة الإعلام فيها مدفوعة بالعاطفة وتحاول تحاشي شيء غير موجود أصلاً. القضية اليوم أصبحت تمثل إحراجا للحكومة خاصة وأن هناك العديد من الدول التي تصدت لإغلاق الصحف فيها بسبب إعادة نشر الصور الدنماركية، سيئة الذكر، قد تراجعت عن قرارها بوقف الصحف ولم تقدم صحفيها للمحاكمة وتلافت الخطأ غير المقصود بعد ثبوت انعدام القصد الجنائي لدى الصحف الناشرة. وجدها اليمن التي دخلت القضية فيها منحى خارجاً عن السيطرة بسبب تدخل قوى تقليدية تبحث لها عن مكان في الصورة بسبب انحسار تأثيرها السياسي والمعنوي لدى الشارع اليمني بسبب غيابها عن مجرى الأحداث في الساحة المحلية والعربية والدولية التي تمر بها الأمة وتخفيها خلف عدد من الأقنعة في محاولة للانحناء أمام العاصفة الدولية والمسماة الحرب على الإرهاب، التي لسنا معها لكن يبدو أن هناك من يخشاها كثيرا.

أتساءل كم سيكون من الزملاء الصحافيين موجودون داخل قاعة المحكمة وهل سيكون عدد المحتسبين والمحامين، الذين وكلهم الشيخ الدكتور الداعية عبد المجيد الزنداني، أكثر من عددهم كما حدث خلال جلسة محاكمة صحيفة الحرية الأسبوع الماضي عندما حضر أكثر من 20محاميا محتسبا بدعوى أنهم متضررون أصليون من واقعة نشر الصور في الصحف اليمنية والمعروف أنهم في حقيقة الامر من الباحثين عن نصيب من كعكة الملايين الخمسة التي جمعها الزنداني لمحاكمة الصحف اليمنية.

يدرك الصحافيون أنهم قبيلة معزولة لا تملك سندا غير تضامن أعضائها جنبا إلى جنب وحضورهم الجماعي عند تعرضهم لأي انتهاكات، ولكننا ندرك جميعا أن هناك نفسا قصيرا عند التضامن ومن يحضر اليوم قد يغيب غدا وقد نجد العذر لبعضنا البعض نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الصحافيون بحثا عن لقمة العيش الصعبة في بلد لا يحترم الإبداع والمبدعين وبالتالي فالتضامن وحده لايكفي ومع كثرة الانتهاكات والاعتداءات والقضايا المرفوعة ضد الصحافيين فان هناك حالات من الملل قد تعترى الزملاء المتضامنين وبالتالي لابد من التفكير بتطوير وسائل التضامن مع بعضنا البعض وتجديد طرق ووسائل التضامن وإشراك جميع الزملاء في تلك العملية التضامنية خاصة وأن هذا الدور منوط بنقابة الصحفيين لكننا نعلم مدى صعوبة الأوضاع التي تمر بها النقابة والتي قد تجعلها في كثير من الأوقات فاقدة للتأثير مع تقديرنا العميق لعدد من أعضاء مجلس النقابة الذين نجدهم دوما في مقدمة المتضامنين رغم مشاغلهم لكن يجب أن يدرك جميع أبناء الأسرة الصحفية أنهم جميعا فاعلون ومؤثرون في الدفاع عن زملائهم وأن مسؤولية التضامن هي مسؤولية جماعية وهي فرض عين لا تسقط بقيام البعض بالتضامن. فبوقوفنا معا نشعر بأن لنا وجودا وتأثيراً وأن فرص نجاحنا هي بمدى تماسكنا وكل محاكمة ونحن معاودتم.

خلافات حكومية حول قاعة، تعرقل الدراسة

■ إب - ابراهيم البعداني:

نشبت خلافات بين مكتبي الأحوال المدنية، والتربية والتعليم بمحافظة إب، على خلفية استيلاء مكتب الاحوال المدنية بمديرية ذي السفال على قاعة دراسية تتبع المعهد العالي بمديرية القاعدة.

ورفع مكتب التربية بالمحافظة، مذكرة إلى محافظ المحافظة طالب فيها المحافظ بالتوجيه لمكتب الاحوال المدنية بإخلاء القاعة، بحسب ما نقلته مصادر محلية بالمحافظة، والتي قالت إن مدير مكتب الاحوال المدنية برر تصرف مكتبه حين أقدم على الاستيلاء على قاعة المعهد العالي الدراسية، عقب إجازة امتحانات الترم الاول من العام الدراسي الجاري، بسبب وقف الوزارة لأية ايجارات، وتوجيهاتها للفروع بالبحث عن مقرات حكومية والاستفادة منها كمكاتب لهم.

وسبب هذا الامر إرباكا كبيراً لإدارة المعهد وعرقلة سير العملية الدراسية، لنقص القاعات. وكان المجلس المحلي بالمديرية وجه سابقاً لمكتب الاحوال المدنية باستخدام القاعة التابعة للمعهد، إلا أنه لاحقاً برر اجراءاته بعدم علمه بحال المعهد، ووجه لومه إلى مدير المركز المهني (فرع المعهد حالياً) لعدم اعلام المجلس وتوضيح الأمر مسبقاً.

.. ومقتل ثلاثة في إب بسبب قمامة!

لقي ثلاثة اشخاص بينهم امرأة، مصرعهم، واصيب اثنان آخران بجروح خطيرة، حين اقدم، قايد الخولاني باطلاق النار عليهم بطريقة عشوائية، في قرية منعم، مديرية بعدان، محافظة إب؛ وذلك بسبب خلاف بسيط بين اسرةالجاني والضحايا، على رمي القمامة والمخلفات المنزلية في الطريق الواقع بين منزلي الاسرتين، حيث كان كل منهم يتهم الاخر برمي القمامة امام منزله.

تطور الخلاف من تشائم بالألسن إلى استعمال السلاح، حين اقدم الجاني بإطلاق النار مودياً بكل من: محسن سيف المريسي وزوجته وابنهما الاكبر نصر المريسي (35) عاماً.

وقد تمكنت قوات امن المديرية من القاء القبض على الجاني بعد أن تحصن في منزله، وهدد بإطلاق النار على كل من يحاول الاقتراب منه، وكان قد تمكن من الفرار عندما حاول الأهالي القبض عليه، إلا أن رجال الأمن تمكنوا من اقتحام المنزل بعد أن غافلوه، وقد تمت إحالته إلى النيابة.

سجناء بني حشيش يناشدون الرئيس

قدم سجناء من أهالي مديرية بني حشيش -محتجزين في السجن المركزي بصنعاء- مناشدة لرئيس الجمهورية ووزير العدل والنائب العام وكافة المنظمات المعنية بالحقوق والحريات، طالبوا فيها بسرعة التدخل ورفع الظلم الذي وقع عليهم منذ خمس سنوات وبالافراج عنهم من السجن تنفيذاً لاوامر رئيس الجمهورية الصادرة في مايو 2001، وقرار الافراج الصادر من رئيس محكمة نهم بني حشيش في اكتوبر من نفس العام.

واوضح السجناء: فرحان احمد يحيى القاضي، ومحمد يحيى القاضي، ومحمد محمد يحيى القاضي، انهم محتجزون منذ خمس سنوات دون ذنب اقترفوه أو تهمة واضحة، وسألوا: ماهي العقبات التي اعترضت تنفيذ اوامر رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة القاضية بالافراج عنا منذ خمس سنوات؟!

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

اعياد في مدينة حزينة

فكرة الاحتفاء بأعياد الوحدة «22مايو» في عواصم المحافظات، بعيداً عن حصرها في العاصمة صنعاء فكرة رائعة..لكنها تحتاج لمزيد من التنقيح والتطوير؛ والتطوير بلا شك يضمن الاستمرارية لهذه الفكرة و يساهم في تحقيق الاهداف المتوخاة منها. ولعل اهم هذه الاهداف تحقيق دفعة ايجابية للخط البياني للبنى التحتية لهذه المحافظات لإيجاد توازن نسبي بين ما وصلته العاصمة صنعاء وهذه المحافظات التي ما زالت بعيدة عن المدينة المنشودة.

بلا شك أن محافظة حضرموت قد استفادت إلى حد كبير من احتضان العيد الخامس عشر للوحدة، في مايو الماضي، ولا ريب أن محافظة الحديدة سوف تستفيد من احتضان العيد السادس عشر في مايو القادم، لكن هناك ملاحظات كثيرة يمكن طرحها في هذا الشأن، لعل اولها ان الاعداد والترتيب للاحتفاء بهذه الاعياد يخالجها جانب كبير من «العشوائية والاستعجال» في تنفيذ كثير من المشاريع وقد لا يصدق القارىء ان المواطن العادي في محافظة الحديدة لم يلمس الجدية في تنفيذ التوجيهات الرئاسية بإحتضان العيد الوطني في الحديدة إلا منذ شهرين فقط.

الفترة المتبقية حتى موعد الاحتفاء بالعيد الوطني تبدو قصيرة وقصيرة جداً لذا لن يواكب تنفيذ المشروعات التي تبنتها الحكومة في الحديدة سوى اهدار المال العام في مشاريع سوف تنفذ بصورة عشوائية بعيداً عن المواصفات المطلوبة في هذه المشاريع والتي تضمن الاستفادة القصوى من احتضان عواصم المحافظات لهذه الاعياد الوطنية.

لماذا مثلاً لا يُقدم محافظ تلك المحافظات قبل فترة كافية لرئيس الحكومة تصورهم لطريقة الاحتفاء والمشاريع المطلوبة في تلك المحافظات بحسب احتياج كل محافظة؟ ولماذا لا يقترن الاحتفاء باعياد الوحدة اضافة «صبغة» سياحية للتعريف بالجانب الثقافي والفني بتلك المحافظات بحيث تتحول هذه المحافظات إلى وجهة سياحية تترجم المقولة التي حفظناها ولم نطبقها «اعرف وطنك»؟

اعتقد أن رئيس الجمهورية قد عَمد من خلال تبني هذه الفكرة ان يشعر الناس بخير هذه الوحدة، وأن لا يكون هناك «انفصام» بين احتفاء الحكومة بهذه الاعياد وشعور المواطن العادي بجدواها لكن الطريقة التي تسير الامور عليها حالياً سوف تجرد هذه الفكرة من مضمونها وتتحول الاعياد إلى مناسبات دعائية يستفيد منها اعضاء لجان الاحتفالات.

ما جدوى عيد وطني في الحديدة ولا يوجد مصنع للاسماك يستوعب بطالة الشباب؟! وما جدوى عيد وطني والمواطن العادي يفتقد للمروحة العادية، التي تلطف عليه قيض الحرارة المرتفعة في الحديدة بسبب ضعف الكهرباء وما جدوى ان تحتضن شوارع الحديدة الافراح والمنازل تعيش مآتم الفقر المدقع؟!

إعلان تحذيري

بناءً على الاتفاق المؤرخ 2004/6/21م والمعمّد بواسطة وزارة الصناعة والتجارة وحكم المحكمة التجارية رقم (48) المؤرخ 2005/10/1م فإن **مؤسسة الكبوس للتجارة والصناعة** تحذر كافة المنشآت والمحلات التجارية من قبول أو بيع أو توزيع أية عبوة شاي تحمل العلامة المقلدة المرفقة بالاعلان.

وذلك لأنها تعد تقليداً غير مشروع للعلامة الصناعية والتجارية المملوكة لمؤسستنا والمكفولة بالحماية القانونية ويتحمل كل من يتولى التوزيع أو البيع بالجملة أو التجزءة المسؤولية القانونية في حالة تداوله وقبوله عبوات الشاي التي تحمل العلامة المقلدة أعلاه، وسيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ضده.

والله الموفق..

التاريخ: 2006/2/27م

مؤسسة الكبوس للتجارة والصناعة

يشاركون ولا يشاركون

د. محمد عبدالملك المتوكل

سألني أحد الأصدقاء عن موقف أحزاب اللقاء المشترك من الانتخابات القادمة المحلية والرئاسية، في ظل تجاهل السلطة وحزب الحاكم للضمانات، التي قدمتها احزاب اللقاء المشترك لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة والتي من أهمها تصحيح أوضاع اللجنة العليا وادارتها المشرفة على الانتخابات ووضع الضمانات لحيادية مؤسسات الدولة ومقدراتها وسلطاتها... قلت للصديق: أنا غير مخول بالحديث نيابة عن اللقاء المشترك؛ فللمشترك ناطق مخول بالتعبير عنه، هو الاستاذ محمد قحطان. قال ما رأيك الشخصي هل يشارك المشترك في الانتخابات القادمة أم يقاطعها؟

قلت له رأيي أن يشارك ولا يشارك. قال هل هذه أحجية؟ قلت لا وإنما هو موقف من قضيتين: الأولى، المشاركة في الانتخابات كاستحقاق وطني. والثانية المشاركة في اللجان كشاهد زور ماشافش حاجة) أو شاف ولا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً.

رأيي ألا يشارك في اللجان وأن ينسحب أعضاؤه في اللجنة العليا مادامت اوضاع الادارة الانتخابية مختلة ومنحازه وغير محايدة ولا متوازية؛ لأنه بمشاركته سوف يمنح الانتخابات شهادة مزورة بصرف النظر عما يقوله. عدم المشاركة في اللجان اعلان منذ البداية أن الانتخابات في ظل الادارة الحالية مشكوك في سلامتها، ومطعون في شرعيتها وعلم المنطق يقول: «المقدمات تدل على النتائج»، والاصرار على رفض تصحيح اوضاع الادارة الانتخابية، لخلق الاطمئنان لدى الاطراف المتنافسة، دليل على النوايا المسبقة، وإلا فما الضرر في تطمين المشاركين لو كانت النية قائمة على اجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة؟!

قال الصديق: وما الذي يشاركون فيه؟ قلت يشاركون في العملية الانتخابية تسجيلا وتصويتا وترشيحا ودعاية واحتكاكاً بالجماهير. قال وما الفائدة والنتيجة معروفة سلفا؟ قلت له ايجابية المشاركة في العملية الانتخابية لا تقتصر على نجاح المرشح من عدمه.. العملية الانتخابية تدريب وتنشيط للكوادر، وتقديم للحزب ومرشحيه وبرنامجه. ومناسبة اعلامية هامة سواء لتوضيح الرؤى أو تعرية فشل الحزب الحاكم وسوء إدارته والاستشهاد بأقواله على استشراء الفساد وما وصلت إليه الأحوال في كل المجالات وبالإحتكاك بالجماهير يتجسد في اذهان المواطنين البديل ويرسخ في وعيهم دورهم في التغيير السلمي والديمقراطي، ويكسبهم الخبرة باساليب التزييف وخطورتها، وأهمية اصواتهم في صناعة المستقبل الأفضل لهم ولأولادهم واحفادهم. المواطن العادي لا يعرف ولا يقدر قيمة صوته لأنه لا يعرف دور مجلس النواب أو الادارة المحلية ولكنه يعرف جيداً فائدة الخمسمائة ريال التي تدفع شراء لصوته... المواطن إلى اليوم لايدرك ان صوته يصنع الرؤساء، ويسقطهم. وفوق كل ما سبق المشاركة في العملية الانتخابية ممارسة لاستحقاق وطني علينا أن نتعود ونعود، شعبنا، عليه ترسيخاً لثقافة ديمقراطية، وتعزيزاً للنهج الديمقراطي، وتوضيحاً للمواطن أن الخلل في الممارسة وليس في الديمقراطية نفسها؛ وحتى لا يترسخ في ذهنه ان ما يجرى على الساحة هو ديمقراطية حقيقية وأن ليس منها فائدة إذا كانت كذلك.

على احزاب اللقاء المشترك ألا تشارك في لجان التزوير، ولكن عليها ان تشارك بقوة وفاعلية في العملية الانتخابية وعليها ان تحدد بوضوح اهدافها من النزول والمشاركة بصرف النظر عما تقوم به اللجنة والادارة الانتخابية، ومن ورائها السلطة ومراكز القوى.

أما فكرة المقاطعة للعملية الانتخابية فليست سوى هروب وتخل عن واجب وطني.

وفي نفس الوقت اعطاء فرصة لمن اراد التزوير أن يجرى انتخابات صحيحة لا تزوير فيها؛ لأنه لا منافس له وسوف تشهد الرقابة الدولية على ذلك وبشكل خاص والمقاطعة التي تعرفها حزابنا هي المقاطعة السلبية لا المقاطعة الايجابية التي يخرج المقاطعون بلوحاتهم وشعاراتهم ليملأوا الساحات والميادين في كل انحاء اليمن وبزخم جماهيري كبير ترصده الكاميرات العالمية وتقارن بينة وبين صفوف هزيلة تقف أمام الصناديق. المقاطعة السلبية هي التي تعودت عليها الدول المتخلفة حيث يذهب كل إلى داره لينعم بنوم هني متغنياً بقول الشاعر:

دع المقادير تجري في اعنتها ولا تنامن إلا خالي البال

المشاركة الايجابية أفضل وأضمن، والمقاطعة الايجابية تحتاج الى كثير من الضمانات سواء في اتساع الحشد او تفادي الصراع والمواجهة، اما المقاطعة السلبية فخزى، وعار، وسوء توفيق، واعلان صريح بانتهاء دور احزاب المعارضة، ودعوة للكوادر للبحث عن بدائل فهي صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير.

تنويه واعتذار:

خطأ غير مقصود، ورد في عمود الاستاذ محمد عبدالملك المتوكل، الأسبوع الماضي؛ إذ جاء اسم «محمد العيدروس» خطأً، والصواب هو «محمد اليدومي».

نعتذر من الكاتب ومن القراء الكرام..

حضرموت الخير

محسن العمودي
angalh@homail.com

حضرموت الخير، حضرموت الثقافة، حضرموت التاريخ، جمل تتكرر يومياً واعتاد ابناء المحافظة سماعها وتكرارها مع القائل، إلا أنهم مجوها وسئموا تكرارها لأن واقع الحال غير ذلك، فحضرموت، منذ سقوط المكلا الأول العام 1967م وإلى عهد «الساقط» في مؤسسة الاتصالات و«التقسيط» في مصلحة العقار في الألفية الجديدة وهي وأبناؤها من ترد إلى آخر، ومن فعل حشرة «الدوباس» التي لم تكتف بنخر «النخلة» في الوادي، بل تجاوزته إلى نخر الانسان في الوادي والساحل وبعض دول الجوار، حتى اصبح الانسان خاوياً فارغاً يفتقد الولاء والانتماء، فأحد الاخوة العائدين من المهجر أوجز وضعه بالقول «كنت مغترباً» وصرت الآن «غريباً». وشقيق زائر قال: «رأيت حضرموت الارض ولم اجد حضرموت الإنسان فالحشرة قد فعلت فعلها ولم يعد لدينا إلا خواء وبقايا إنسان».

يتحمل ابناء حضرموت اولاً واخيراً المسؤولية الكاملة عما آل اليه حال محافظتهم، ولا اعنيهم كلهم، بقدر ما اعني من تسنم المسؤولية منهم يوماً، ومن هو على سدة المسؤولية الآن، فالأول، بذريعة «الأممية العالمية» دمر كل شيء. والاخير بحجة أن يبقى مرضياً عنه؛ تعامى عن كل شيء.

في حضرموت الآن «جدار قدر» من بعض ابنائها، مهمته الاولى تجميل كل قبيح من قول أو فعل امام مرؤسيه بدءاً من قيادة السلطة المحلية إلى سدة رئاسة الجمهورية، وهذا الجدار، الذي تكون يوماً ما نتيجة لتوازنات سياسية في السابق، أو لمقدرة عجيبة لديه على فهم «الوحدة» واستيعاب «الميثاق» والمقدرة الفريدة على التشكل والتكون فهو «انفصالي» إن نادمهم مساءً، وهو «وحدوي» إن داوم صباحاً.

جدار لديه الإمكانية على الاستمرار والديمومة، فهو وإن جاء نتيجة لتقاطع المصالح، إلا أنه يبقى متماسكاً لإدراكه بأن سقوط حجر منه يعني بداية نهايته كله، ولضمان ذلك فهو يستنفر ويتحفز لأي قادم جديد بل وعلى استعداد لإظهار انيابه ومخالبه، لا مواجهاً بل عبر تقارير تكتب او اشاعات تسرب.

أدرك ابناء محافظة حضرموت الآن، وهم يعانون كل يوم من تسيب وفساد اداري نغص عليهم صفو حياتهم، في ظل نغمات تتكرر: حضرموت الخير، حضرموت الثقافة، حضرموت التاريخ، بأن مأساتهم ومعاناتهم مستمرة طالما بقي هذا الجدار، وبأن نعت البعض لهم بـ «الحضرمي المسالم» اصبحت تعني الآن، اكثر من ذي قبل، بأنه الحضرمي الجبان، واستوعب الحضرمي الآن، ولو متأخراً، بان بقاء هذا الجدار لم يتأت إلا بمباركة السلطة ودعمها له، مع ادراكهم وقناعاتهم الخاصة بأنه ليس بمثل هؤلاء تبنى الاوطان، وبأن الانسان ينبغي أن تبقى له الاولوية لا (مجالس الدان) أو شعراء المناسبات فمعظم النار دوماً تأتي من مستصغر «الشرر».

بين السلطان والقرآن

الحركة السياسية ومعارك يديرها الخصوم

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

الحكم هو إدارة المجتمع لصالح قواه الحيّة التي تتمثل بوسائل الإنتاج الخاصة به والتي تشكل عصب حياته، حسب علماء الفكر السياسي.

هل يمكن لنا من خلال مثل هذا القاعدة أن نتأمل واحداً من أسباب إخفاقات الحركة السياسية الوطنية في تحقيق منجزات تغادر بها بلادنا حالتها الثابتة منذ عقود طويلة من الزمن؟ أقصد بالقاعدة: اللاتطابق بين خطاب الحركة السياسية الوطنية والقوى الحية التي حددتها العبارة المبتدأ بها بـ"التي تمثل وسائل الإنتاج".

إن المتتبع للخطاب السياسي اليمني في غالب الأوقات، سيجد أن ثمة استسلاماً للمقدمات الصانعة لهذا اللاتطابق. اللقاء المشترك اليوم يطالب بالنظام البرلماني، وتتحدث أحزابه عن التداول السلمي للسلطة، وهي قضايا ليس لها قوى إنتاج في المجتمع اليمني؛ باعتبار الإنتاج هو الذي يتحكم فعليا بحركة المجتمع.

وإذا كنا نفهم عجز مختلف الأحزاب عن التشارك في التفكير مع ثلث المجتمع اليمني الذي، بسبب قسوة الجغرافيا، وندرة وسائل الإنتاج، يفضل البقاء في مربع العلاقات التقليدية التي حكمت مجتمع القبائل، كغرامة تحت حكم الشيخ؛ فإننا لايمكن أن نفهم ذات العجز مع مئات الآلاف بل ملايين العمال، من سائقي المواصلات المختلفة، ومقاولي البناء، وصغار التجار.

إنه، وفيما نستولي -نحن الصحافيين والسياسيين- على مقتضيات الجدل في محطات مختلفة من الأزمان؛ فإن العمال وحدهم هم من يتعاملون مع المتطلبات اليومية للحياة: هذه عمارة للسكن، وذاك سوق للبيع والشراء. علما بأن تتبعا بسيطا لأداء السياسيين والإعلاميين سيفضي إلى الصدمة. ففيما يبدأ العمال يومهم، الذي يبدأ قبل طلوع الشمس بكأس من الشاي الأحمر وقطع صغيرة من (الزلابيا)؛ فإن غالب الإعلاميين والسياسيين لايعرفون أن ثمة صباحاً، ولايبدأ يومهم إلا وقد انتصف الجزء الأول من عمر الشمس اليومي.

لا أعتقد أن الأمر مهم إلى هذه النقطة، بل لما بعده، وهو أن هذا التغاير في السلوك اليومي، يتبعه تغاير وانفصال في الاهتمامات والقضايا. لذا فإنه وعلى الرغم من القضايا العادلة التي يعمل لها سياسيو الحركة الوطنية؛ فإنها لاتمثل مشكلات يبحث لها رجل الشارع فعلا عن حلول، ومن ثم، ويوما بعد يوم، يتزايد عجز الطرفين عن الشراكة اللازمة لتحقيق إنجازات حقيقية لإدارة الحكم أو حتى للضغط على القائمين به.

الخبرة الاجتماعية

المسألة ليست مجرد إهمال من الحركات السياسية، علما بأن لها تجارب رائدة عكس ذلك في بعض المجالات. يمكن هنا تذكر أداء الحركة الإسلامية الذي حقق نجاحات عالية المستوى بمشاركة المجتمع وعيه تجاه القضايا الدينية، مقابل ذات المستوى لحركة اليسار تجاه قضايا العدالة الإجتماعية.

أقول إن الأمر ليس مجرد إهمال، بل هو نزوع نحو التسطيح، يقوده المثقفون للأسف الشديد، من قبيل «نقص القادرين على التمام». وأقصد به وبهم، هذا النزوع نحو التبرير الذي لايقرأ الأسباب، ويكتفي بخطاب يدين الضحية من جهة، ومن أخرى يتنازل عن الواجبات التي عليه في الفصل بين التحليل الثقافي المعرفي، وبين متطلبات القرار السياسي.

إن متأملا لا يمكنه أن يخطئ ماتملكه شخصية كالدكتور عبدالغني قاسم ومثله الدكتور أبوبكر السقاف، وقبلهما أحمد النعمان، وعمر الجاوي، وعبده محمد المخلافي، ومحمد محمود الزبيري، وعشرات الأسماء من الحركة الوطنية من قدرة على إدارة حكم تكون فعلا لصالح "قوى الإنتاج"، والمعنى حكم يرتبط فعلا بمتطلبات التنمية.

غير أن ذات المتأمل يمكنه أن يدرك وبسهولة أن هؤلاء بكل ما لديهم من قدرات إنما يعيشون في هامش إدارة الحياة، وأن قوى الإنتاج المشار إليها سالفا ليست فقط غير مرتبطة معهم، بل إنها مستعدة للاصطفاف ضدهم في أي معركة عامة. والأمثلة كثيرة جدا، في سياق الصراعات السياسية التي حقق فيها أطراف- رغم أنها في الأساس ومن حيث المبدأ ضد حقوق المجتمع ومصالحه- وبالتعاون مع المجتمع نفسه، حققت نجاحات ضد المشروع الوطني.

وباعتقادي أن الأمر ناتج عن إغفال الحركة السياسية وحتى الثقافية لمايمكن وصفها بـ «الخبرة الاجتماعية في إدارة الحياة».

لقد كنت أتأمل في الأيام الماضية -وأنا في عزاء قريب لي- كيف أن أصحاب الأفكار المختلفة التي تدعي أنها مدارس سلوكية مختلفة، تعبر عن حزنها بذات الطريقة. وتذكرت إذا الأفراح، ثم الصراعات، والتحالفات، وعشرات بل آلاف التحديات التي يتعامل معها المجتمع بخبرته الاجتماعية لا بما يقرأه قليل فيه من كتب.

ومن ثم فما يحققه (أعداء) المشروع الوطني، كما يدعي المثقفون والسياسيون الذين يعتقدون حداثتهم، إنما بسبب أداء متناقض بينهما: تحديثيون لايحسنون احترام الخبرة الاجتماعية، ويعتقدون أنه يكفي أن يقتنعوا هم بمايريدون، ليتوجب تحقيق النجاح له، مقابل خصوم للتحديث لكنهم أوفياء -دون قصد عكس، السلطات العربية- لهذه الخبرة التي يبادلهم أصحابها (وفاء بوفاء).

أمثلة

ويكفي تأمل مسيرة الديمقراطية والعلاقة بالغرب، لنجد أنهما أكبر دليل على هذا الاضطراب؛ إذ يكفي خطبة جمعة واحدة لتثير الشكوك حول شرعية الديمقراطية، أو تذكرنا بصليبية الغرب.. كل الغرب.

ومع ما يمكن لمقال حداثي أو فكرة متطورة أن تناله من إعجاب، فإن المجتمع سرعان مايظهر أن ليس كل إعجاب يصير سلوكا.

والأمر ليس مجرد (تطرف) أو (استغلال للدين). يمكن هنا التذكير بأن برنامج مثل «فتاوى» اليمني، أو «نور على الدرب» السعودي يحافظ على شعبية متزايدة مقابل عجز كلي للبرامج القانونية. وليس الأمر دليلاً على انتشار التدين، إذ من قال إن القانون والدين خصمان؟! بل دليل على عجز المهتمين بالقانون عن التفكير في كيفية تحويل الثقافة القانونية وعلى رأسها ثقافة المواطنة، ثم الديمقراطية.

وفيما لاتزال النزعة اليسارية في التحليل تسيطر على المثقفين غير الحركيين، فإن الإسلاميين لما يناقشوا الأمر بعد، وحتى يتحقق ذلك يبدو أن على الغرب والشرق أن ينتبه إلى أنه لاتكفي الخطابات فالشعوب العربية يملكها طرف غير هؤلاء الذين قد يرتدون (الكرافتة) صباحا، ويقولون كلاما جميلا قد يكون مقبولا وأقدر على التأثير ولكن في أوروبا وأميركا.

بين السلطان والقرآن

لست أقول ما سبق استسلاما بأن سيطرة (القرآن) أو بالأصح (عمق الأفكار الدينية)، فمنذ القدم قال لنا آخر الحكام المدنيين المنتخبين للدولة الإسلامية، الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، إن الله «يزع بالسلطان مالايزع بالقرآن»، وهو تلخيص للعلاقة بين المواطن العربي وبين الوعظ والقانون، لصالح الأخير حين تحميه دولة، وليس تنظيرا للقمع والاستبداد.

وأتذكر القاضي محمد بن إسماعيل العمراني، أمد الله في عمره، وهو يحكي لنا (طلابه في إحدى حلقاته العلمية) كيف أن «(بريه) العسكري أكثر تأثيرا على أبناء صنعاء من عمامة الفقيه».

ولذا فأنا أتحدث بما سبق فقط لأن سلطاتنا الحاكمة هي الأكثر حماسا لتوظيف الخبرة الاجتماعية في إطار مشروعها غير الرشيد، الذي جل مايطمح إليه أن تبقى هي في سدة الحكم ولو على رأس مجتمع هش لايملك أبناؤه ثمن أحذيتهم، فضلا عن تلقيهم تعليما ممتازا وانخراطهم في سياق التحولات الكبرى التي تصنع بها خبرات الإنسان الرفاهية له ولجيرانه. أتحدث عن اليمن، خصوصا.

وصدق الله الذي "لا يُغَيِّرُ ما بقَوم حتّى يُغَيِّرُوا مابأنفُسهم". وإذا كان الله كذلك يفعل، فلم نريد نحن أن نُجر المجتمع لقضايا تتصادم ووعيه وخبرته؟!

ومن ثم ومادمنا نسابق مثل هذه السلطة، فإن مايتوجب علينا هو مراعاة الخبرة الاجتماعية لإدارة الحياة، والكف- من ثم- عن تمكين السلطة، وشركائها بين صفوفنا، من رقبة مشروعنا عبر إظهارنا خصوماً لهذا المجتمع الذي إن أردنا دعمه فلنحترم خياراته، ولندع للزمن وللعمل الثقافي مهمة الإصلاح والتبشير لمبادئ هذا التغيير!!

خطوات في الطريق الصحيح

محمـد مفتـاح

إذا كان المراد من الاجراءات الأخيرة لمعالجة موضوع صعدة هو الوصول إلى حل جذري حاسم -كما هو مؤمل- فإنه لابد من مراعاة عدة أمور:

الأول- إن على السلطة التي اندفعت نحو الحل «الأمني» والعسكري بشدة، متزامناً مع حملة إعلامية متشنجة وغير مسؤولة وغير متزنة ولا واقعية، أن تكون أكثر استجابة لمتطلبات الواقع، وأن تكون سخية في الإنفاق على آثار القتال والخراب والدمار أكثر مما كانت سخية على العمل «الأمني» والعسكري والحملة الإعلامية، وأن تعلم بأن الإنفاق على الإعمار والتنمية وإصلاح اوضاع الناس هو إنفاق في طريقه الصحيح، وأن تنمية أي منطقة هو مكسب للوطن بأكمله، وأنه لابد من تعويض محافظة صعدة عن الحرمان الذي عاشته وتعيشه إلى الآن، وأنه لا بد من تعويض مجز للمتضررين من هذه الحرب بدون استثناء وأنه يجب النظر إلى المبالغ الكبيرة التي انفقت أو سجلت كخسائر للعمليات العسكرية مقارنة بما هو مطلوب كتعويضات ومتطلبات اساسية لإعادة تاهيل المناطق المتضررة وتطبيع الحياة فيها.

الأمر الثاني- على الدولة أن تعمل باهتمام ومسؤولية على حل كل الإشكالات الناتجة عن العمليات العسكرية ورعاية المصالحات بين ابناء المنطقة تجنباً للثارات، وإلزام من دفعتهم السلطة للقيام بأدوار لمناصرة الجيش بضبط النفس والابتعاد عن إثارة الخلافات حتى يتحقق الأمن والاستقرار للجميع، وعلى السلطة ايضاً أن توقف البيانات المتشنجة التي كان لها الأثر الأكبر في توسيع رقعة المواجهة وإثارة الشكوك والريبة لدى كثير من المواطنين، وعلى اقطاب السلطة وكل المكلفين من قبلها أن يقتصدوا في خطب الذم والقدح والإساءة في حق الأحياء والأموات، وأدعوهم إلى التوقف عن هذا الاسلوب السلبي والعقيم نهائياً لعدم جدواه ولما يخلفه من آثار سلبية على السلطة والمجتمع ولأنه يوغر الصدور ويورث الضغائن بلا مبرر أصلاً.

ثالثاً- على الإخوة الذين كانوا طرفاً في الصراع أن يعملوا بكل جهدهم وطاقتهم على تطبيع الوضع ويساهموا بنفس الهمة والعزيمة التي أبدوها اثناء المواجهات في إرساء السلم وإعادة تأهيل مناطقهم ومحافظتهم وأن يتحلوا بالحكمة وضبط النفس مع الآثار الناجمة عن المواجهات وأن يتجنبوا كل ما من شأنه أن يعكر العلاقة مع سائر شرائح المجتمع. والمرجو من الآباء العلماء والإخوة المرشدين وطلبة العلم أن يصرفوا همتهم وجهدهم لطلب العلوم الشرعية و متابعة شؤون حياتهم وأعمالهم وبث روح الاخوة والتسامح بين المجتمع.

رابعاً- على الذين أججوا نيران الفتنة بخطبهم وأرائهم وكتاباتهم وتحليلاتهم ومساعيهم أن يراجعوا انفسهم ويكفوا عن هذا المسلك المشين ويتقوا الله في مقدرات الشعب وأن يتذكروا قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب عندما جاء يهودي يتقاضى ديناً له على رسول الله فأخذ بتلابيب النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد! أعطني حقي، إنكم يا بني عبدالمطلب قوم مطل!! فاغتاظ عمر وقال: يا رسول الله! دعني اضرب عنقه! فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «كنا أحوج إلى خير من ذلك، تأمره بحسن الطلب وتأمرني بحسن القضاء»!!

وللأسف فإن هؤلاء المتكسبين إذا استمروا بهذه النفسية الانتهازية النفعية فإن شرورهم ستطال مناطق كثيرة من البلاد وشرائح عديدة من المجتمع.

خامساً- يتردد بين حين وآخر أن هناك من يستهدف النظام الجمهوري ويسعى لإعادة الإمامة، ويلمح بذلك إلى العلماء وطلاب العلم والشريحة المثقفة من الزيدية. ومن المؤكد بشكل جازم أن لا أحد من ابناء الزيدية لديه أدنى ميل نحو فرض الوصاية على الشعب اليمني وفرض نظام ورؤية لا يريدها الشعب. وأما قيام دولة الإمامة في القرون السابقة فقد نشأت كمطلب شعبي، وما دام الشعب اليمني قد ارتأى في النظام الجمهوري خياره المناسب لتحقيق العدل والحرية والعيش الكريم فإن كل زيدي هو في مقدمة المدافعين عن خيار الشعب وإرادته ولا يمكن أن يكون علماؤنا وطلبة العلم والمثقفون حجر عثرة امام تطلعات الشعب بل نحن نعتز ونفتخر بخدمة شعبنا بكافة اتجاهاته وشرائحه ولن نوفر جهداً في السعي لما فيه خير شعبنا وامتنا، ولكننا لن نقبل ابداً ان يجرح أحد مشاعرنا وينال من علمائنا وأئمتنا ولن نقبل ان يكال لنا السباب والشتائم والتكفير والتفسيق والتخوين، فنحن نريد أن نعيش بحريتنا وكرامتنا. على أننا ولله الحمد نحترم كل المذاهب الإسلامية ونجل علمائها وندرس كتبها ونسعى دائماً لإشاعة روح التسامح والاخوة، ولنا خصوصيتنا ولن نرضى أن نكون لعبة في يد أحد، فلنا فقهنا وفكرنا النابع من صميم الاسلام بسماحته وعقلانيته واتزانه ومرونته وملائمته للواقع ولن نسمح لأحد بالمزايدة علينا في شأن صحابة رسول الله ونسائه رضي الله عنهم وعنهن ولن نقبل بالمزايدة علينا في شأن مسلكنا الفكري والفقهي ولا في شأن ولائنا لديننا ولا في شأن احترامنا لإرادة شعبنا ولن نقبل بالمزايدة علينا في وطنيتنا وحبنا لبلادنا وحرصنا على مصلحتها، ولن نسمح لأحد أن يطمس هويتنا ويجتثنا ويصادر حقنا ووجودنا ولن نتسامح في منع كتبنا من الطباعة والتداول والدراسة والتدريس بحرية وعلانية وتحت سمع وبصر الدولة ومؤسساتها كما هو حق مكفول لنا في الدستور والقانون وجميع الشرائع والأعراف.

سادساً- على السلطة احترام العلماء وعدم تهميشهم وعدم الزج بهم في مشاريعها الفاشلة وإتاحة الفرصة لهم للقيام بواجبهم في خدمة دينهم ومجتمعهم، ومنحهم فرصة مناسبة عبر وسائل الإعلام لأداء واجبهم بدون انتقاء لعينة محددة ولا تحيز لتيار معين، وعلى العلماء أن يحرصوا على كل ما يجمع الجهود ويوحد الكلمة ويزرع روح التعاون والاخاء بين جميع ابناء الامة، ويجب على كل معني العمل على تنشئة الشباب والشابات على قيم المؤاخاة الحقة ونبذ كل اسباب ودواعي الفرقة.

سابعاً- على جميع المنخرطين في العمل الفكري والسياسي والاجتماعي وناشطي المشارب الفقهية والفكرية والسياسية أن يبتعدوا عن التكفير والتفسيق والتجريح والتخوين، أن يسعوا ليكون للجميع ميثاق شرف تحترم فيه الثوابت المجمع عليها وتحترم فيه حرية الرأي والمعتقد ويحدد الخطوط العريضة للوصول إلى السبيل الأمثل للتعبير عن الذات بدون الإساءة إلى الآخرين ومصادرة حقوقهم.. وللحديث بقية.

الفارق بين معسكر أبو غريب ومعسكر أوشفيتز!

نصـر شمالـي

ما يتعرض له الفلسطينيون والعراقيون من عمليات تنكيل وقتل، في معسكرات الاعتقال وخارجها، هل هي جرائم حرب أم إبادة نوع؟ إن الوثائق والشهادات المدوّنة والمصوّرة تظهرها في فلسطين أقرب إلى عمليات إبادة الجنس منها إلى مجرّد جرائم الحرب، وتظهرها في العراق أقرب إلى جرائم الحرب منها إلى عمليات إبادة الجنس! وإذا كان المشهد الفلسطيني الرهيب يتضمن جرائم الحرب فإن المشهد الثاني العراقي الفظيع لا ينفي جرائم إبادة الجنس! ولا يملك الإسرائيليون والأميركيون أية وثائق حاسمة دامغة تقطع بأن النظام الألماني النازي نظم في الحرب العالمية الثانية عمليات لإبادة الجنس اليهودي، فهم يوحون بذلك إيحاء فحسب، لكنهم يستطيعون تقديم الإثباتات القاطعة على جرائم الحرب الألمانية، وهي من نوع ما ارتكبه جميع المتحاربين حينئذ، والذي هو مدان بمجمله سواءً أكان أميركياً أم ألمانياً، لكن العالم أجمع يملك اليوم من الوثائق ما يقطع بأن الأميركيين والإسرائيليين يرتكبون جرائم الحرب وينظمون عمليات إبادة الجنس!

إن ما يفعله الأميركيون والإسرائيليون بنا اليوم هو من نوع ما فعله الأنكلوسكسون في أميركا وأستراليا، أي إبادة الجنس، وإذا كان هتلر لا يتورّع عن فعل ذلك فإن الوثائق تؤكد أن حربه ضدّ اليهود لم تصل إلى هذا الحدّ، فهو كان يعاملهم كأقلية محاربة معادية، وبموجب منطق الحرب كان يحتجز الذين يقيمون منهم على مقربة من خطوط النار، ولم يكن ذلك همه الأساسي، بل كان همّه الأكبر ضمان أمن وسلامة جنوده، وكانت القيادة الألمانية تشتبه بقدرة اليهود على القيام بنشاط دعائي وتجسسي ضدّ قواتها، وتخشى تهريبهم للسلاح وفعاليتهم في السوق السوداء، فهم كانوا متفوّقين في هذه الميادين، ولابد من الحيلولة دون تأثيرهم على الجنود الألمان.

لقد حاول هتلر بنجاح، قبل نشوب الحرب، حثّ اليهود على الهجرة، وكان يتمنى أن يجدوا لهم وطناً خارج أوروبا التي يريد أن تنفرد ألمانيا بقيادتها، وقد طرحت مدغشقر كمشروع وطن يهودي ترعاه ألمانيا وتتحمل أعباءه، ولم يكن هتلر يمانع، طبعاً، في توجههم إلى فلسطين أملاً أن يكونوا في خدمته بعد انتصاره، بل هو ساعدهم حقاً على الهجرة إليها، وكان يرى لهم أفضلية العمل في استصلاح الأراضي، وفي القطاع المصرفي، أي أن اهتمامه بهم لم يكن يختلف عن اهتمام كروموبل الإنكليزي في القرن السابع عشر، أو نابليون وتشرشل وروزفلت في ما بعد (أقلية نشطة في خدمة أية امبراطورية سائدة) غير أن مسارات الحرب ومجرياتها أربكت المشروع الألماني اليهودي الاستيطاني، وبما أن قيادة الحركة الصهيونية أعلنت الحرب إلى جانب الحلفاء ضدّ ألمانيا فقد كانت القيادة الألمانية تصدر التعليمات التي تمليها أسباب أمنية عسكرية أكثر مما تمليها الرغبة بالإذلال والإهانة والإبادة.

كانت القيادة الألمانية تخشى أن يتكرر ما وقع في غيتو وارسو (الحيّ اليهودي البولوني) فهناك حدث فجأة، خلف خط الجبهة مباشرة، أن انفجرت ثورة في نيسان/ أبريل عام 1943، واكتشف الألمان أن اليهود أقاموا هناك سبعمائة تحصين، فقمعت الثورة، ونقل المشتبه بهم إلى معسكرات انتقال معدّة للعمل وللاعتقال، وفي تلك المجمعات عاش اليهود المأساة، فما هي تلك المعسكرات التي اعتبروها في ما بعد معسكرات إبادة؟

كان معسكر أوشفيتز الشهير في سيليزيا العليا، على سبيل المثال، قبل كل شيء وفوق كل شيء معتقلاً صناعياً مهماً جداً، يتألف من ثلاثة مجمعات رئيسية وأربعين مجمعاً ثانوياً منتشرة في المنطقة كلها. لقد كان مدينة صناعية عظيمة تعج بالصناعات المعدنية والزراعية، وبنشاطات الأبحاث الكثيرة المهمة: مناجم فحم، ومطاط صناعي، وصناعة أسماك.. الخ أي أنه لم يكن معسكر إبادة، بل ولا حتى معسكر اعتقال بما تعنيه الكلمة!

وكان يوجد في أوشفتيز رقم 2، في بيركيناو، أناس كثيرون غير قادرين على العمل، تتردى أوضاعهم الصحية في مكان وظروف العمل، وبينهم كانت أعداد من الغجر، ليس لأسباب عنصرية بل لسبب يتعلق بنظام حياتهم القائم على التجوال الدائم، وبسبب احتمال استعدادهم للجريمة! ومن المعروف في فرنسا أن رجال المقاومة الفرنسيين لم يكونوا يحبون الغجر الذين يتنقلون طوال الوقت، ويشتبهون بهم كجواسيس، غير أن قوافل الغجر استمرت تجوب أوروبا!

لقد كان همّ الألمان أثناء الحرب إرغام جميع المعتقلين على العمل كي يربحوا الحرب، وكانت تعطى في أوشفتيز دروس في التعليم المهني للشبان، من سن 12 إلى سنّ 15، أي أن المعتقلين كانوا ثروة للألمان، وضرورة للمجهود الحربي، لا يعقل تبديده أو التفريط به.

لقد كان المسؤولون الألمان عن نقل الأسرى والمعتقلين الأجانب إلى المعسكرات يصرّون على سوق أكبر عدد من القادرين على العمل، وكانت الحكومات الأجنبية التابعة، التي احتل الألمان بلادها، تصرّ من جانبها على عدم الفصل بين أفراد الأسرة الواحدة، أي على ضمّ الشيوخ والأطفال إلى القوافل (أشرنا إلى دروس التعليم المهني للأولاد في المعسكرات) وفي تلك الرحلة البائسة إلى معسكرات السخرة لم يخطر في بال اليهود ولا غيرهم أنهم يساقون إلى أي مكان للإبادة، وبالطبع هم كانوا على حق، إذ لماذا يتجشمون عناء سوقهم مسافات طويلة كي يبيدونهم؟ ولماذا لا يبيدونهم في أماكن تواجدهم؟ ثم إنه لمن الصعب تصوّر القيادة الألمانية، في خضم الحرب العالمية، تفكّر بتنظيم وتسيير قوافل بشرية محمولة للذبح، بينما هي في أمس الحاجة للقطارات والسيارات والموظفين والجنود، بل من الصعب التصوّر أنها قادرة على فعل ذلك! وجدير بالذكر أن قوافل الأسرى والمعتقلين، من اليهود وغيرهم، كانت لها الأفضلية في وسائط النقل على المواد الحربية، وذلك بسبب حاجة الألمان الماسة والقصوى للأيدي العاملة في المجهود الحربي عموماً وفي تأمين مستلزمات الحياة الداخلية.

لقد ارتكبت النازية جرائم حرب مروّعة ضدّ شعوب كثيرة ضمنها اليهود، مثلها مثل أعدائها من الدول الأخرى، لكن قصة معسكرات الإبادة ضدّ اليهود لم تتأكد بصورة قاطعة أبداً، بل إن الوثائق والوقائع تنفيها، فلم يحدث قط أن أصدر هتلر أوامر بإبادة اليهود تحديداً، فمثل هذه الأوامر التي يزعم الصهاينة أنها صدرت عام 1941 لم يرها أحد على الإطلاق، وإنه لمن المؤكد أن ما ارتكبه هتلر من جرائم الحرب لا يرقى أبداً إلى المستوى الذي يرتكبه الأميركيون والإسرائيليون في فلسطين والعراق، والذي هو خليط من جرائم الحرب وإبادة الجنس، وثابت بما لا يقبل الجدل.

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

حول الفساد وطرق معالجته في اليمن!

يقال -والعهدة على الراوي- أن شخصيات كبيرة في الدولة والحكومة تعكف هذه الأيام على تداول عدد من الخيارات المعروضة أمامها بخصوص شكل وطبيعة (اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد) التي من المقرر الإعلان عنها قريبا استجابة لأحد شروط (صندوق التأهل للألفية) وهو الشرط الذي حمله رئيس الجمهورية من واشنطن نهاية نوفمبر الماضي والى جانبه شروط أخرى تتعلق بضرورة تشكيل لجنة مستقلة للمناقصات، والإعلان عن فتح خط (ساخن) للتبليغ عن الفاسدين وقضايا الفساد،وإصدار تشريعات تحمي الصحافيين وتعاقب المعتدين عليهم بالخطف والضرب وغيرها من جرائم القرصنة والبلطجة المعروفة...الخ.

على أن ما نحن بصدده الآن هو ان المشكلة الحقيقية التي يواجهها صاحب القرار النهائي فيما يخص تشكيل (لجنة الفساد) تأتي من كونه -وحسب الراوي أيضا- يقع بين مطرقة الضغوط الدولية ومطالب الدول المانحة التي تتمحور في ضرورة تشكيل لجنة لمحاربة الفساد مستقلة فعلا عن السلطة وفسادها الذي يزكم الأنوف، وسندان المفسدين وأصحاب السوابق، الذين ما إن سمعوا بوجود رغبة لتشكيل لجنة دستورية مستقلة لمحاربة الفساد والحد من غلوائه حتى سارعوا إلى تقديم أوراق اعتمادهم وملفاتهم إلى صاحب القرار مستخدمين كل أوراق الضغط والابتزاز بما في ذلك استخدام ورقة السلطة وتركيبتها الاجتماعية من اجل تعيينهم في رئاسة وعضوية تلك اللجان المطلوبة دوليا!! والسؤال هو: إلى أي مدى تستطيع سلطة فاسدة التوفيق بين مطالب الخارج والداخل بهذا الخصوص!!؟

بالنسبة لي اشك كثيرا في جدية السلطة ومصداقيتها في محاربة الفساد. و اشك أكثر في إمكانية حل مشكلة الفساد المسيطرة على كل مفاصل الدولة والمجتمع؛ والسبب من وجهة نظري هو أن الفساد المالي والإداري ومن ثم الأخلاقي يعود بدرجة رئيسة إلى طبيعة النظام السياسي المعمول به دستوريا في اليمن والذي يجعل السلطة في بلادنا سلطة دائمة وغير مؤقتة «من ناحية» ولا يخضع صاحبها ومن يمارسها للمساءلة والعقاب من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي وباستمرار إلى خلق مراكز قوية للفساد تستمد نفوذها وفسادها من السلطة ومن مركزها الأول الذي لا يحاسب على سلطته أو سلطاته المختلفة. وعلى هذا الأساس فان تشكيل لجنة مستقلة أو غير مستقلة لمحاربة الفساد في اليمن لن يكون له تأثير كبير على الفساد والمفسدين ولن يكون للجنة المستقلة من مهمة سوى تغطية الفساد ذاته الذي سيمارس بوسائل وطرق أخرى ومن خلال لجنة محاربة الفساد نفسها!! ومع هذا دعونا ننتظر لنرى كيف ستشكل اللجنة وممن ستتشكل، وهل سيستفاد من أصحاب السوابق بالنزاهة أم من أصحاب السوابق بالفساد!!؟

حكومة...!!

قبل أسابيع قرأت في عدد من الصحف اليمنية تقريرا علميا لأحد المتخصصين الأمريكان جاء فيه ان اصدق وصف يمكن أن نعرف به الحكومة اليمنية هو وصف «حكومة اللصوص» وهي كذلك عندما نسمع بأنها تنوي اقتطاع (قسطاً واحدا) من معاشات ومرتبات الموظفين اليمنيين لصالح أصحاب هذه الكارثة أو تلك المأساة الإنسانية. يا قوم (التبرع) عمل خيري وطوعي ومن الناحية الأخلاقية والدينية مطلوب ومستحب لكنه يتحول إلى عمل لا أخلاقي وغير إنساني حين يتحول إلى عمل من أعمال القرصنة واللصوصية التي تمارسها حكومتنا علناً باسم القضايا الإنسانية.

الغريب أن أحدا لم يعترض حتى الآن على ممارسة السرقة العلنية لمعاشات الموظفين اليمنيين: مرة باسم تعريفة التلفون والكهرباء والمياه وارتفاع أسعار البترول ومشتقاته!!، ومرة أخرى باسم التبرعات والهبات ومن جيوب الغلابا والمعدمين!!

لاحظوا أن (الماء) الذي يفترض انه (شراكة) بين الناس مثله مثل الهواء والكلأ بحسب كل قوانين الأرض والسماء، قد أصبح في بلادنا وفي (حكومة اللصوص) عبارة عن (سلعة) رأسمالية لا يستطيع دفع ثمنها سوى الأثرياء والموسرين ومصاصي دماء وثروات اليمنيين!!

المطلوب من المعارضة، والصحافة معنية، أن تجعلا من فواتير الماء، والكهرباء والتلفون الأرضي والسماوي جزءاً لا يتجزأ من أجنداتهما وقضاياهما الأساسية لأنها في الأساس قضايا الناس.. كل الناس!!

الرئيس والشيخ والسفير!!

تناقلت بعض وسائل الأعلام المحلية -الأحد الماضي- خبرا غريبا بعض الشيء جاء فيه أن لقاء وديا ضم كلاً من رئيس الجمهورية والشيخ الزنداني والسفير الأمريكي بصنعاء، وان الرئيس اسمع الحضور شريطا مسجلا لمكالمة تلفونية تعود لمسؤول أمريكي كبير يطلب فيها من الرئيس ضرورة إلقاء القبض على الشيخ الزنداني.. وان الرئيس خاطب سفير الولايات المتحدة قائلا: «معلوماتنا عن الشيخ الزنداني انه رجل متزن وان هذه الممارسات لا يمارسها إلا الصغار وأنا (أضمن) الشيخ الزنداني، وانتم آخذين عنه صورة غير صحيحة...». واختتم الخبر بتصريح للشيخ الزنداني نشره موقع «الصحوة نت» يقول فيه إنه «تم الاتفاق خلال اللقاء بأن يقدم رسالة للخارجية اليمنية وهي بدورها ترفعها لمجلس الأمن وستتعاون الحكومة الأمريكية في هذا لرفع اسمه من قائمة الإرهاب..» شخصيا لم افهم الخبر بأبعاده السياسية والدبلوماسية وتحديدا لم استطع حل لغز (أنا اضمن الشيخ) و(هذه الممارسات لا يمارسها إلا الصغار) وقبل ذلك الإجابة على سؤال: كيف يتم الجمع بين الشخصيات الثلاث؟ وما علاقة ذلك بالأعراف الدبلوماسية وقواعد العلاقات الرسمية بين الدول، وان كنت أتمنى فعلا أن تتعاون إدارة بوش مع الأخ الرئيس في سبيل رفع اسم مواطن يمني بحجم ومكانة الشيخ عبد المجيد الزنداني من قائمة المدرجين لدى الأمم المتحدة في خانة داعمي الإرهاب؛ لأن ذلك لن يرفع الظلم عن الشيخ وحسب بل سيسهم في حل إشكالية حقيقية لدى كل الأطراف اليمنية المعنية.

في الحلقة السابقة عرض الباحث سعودي علي عبيد ثلاثاً من أبرز النتائج السياسية لحرب صيف 1994، ويستكمل هنا ما تبقى من النتائج السياسية، قبل أن يواصل تفنيد أهم النتائج العسكرية والاقتصادية.

الحرب اليمنية الثالثة

الأسبـــاب والنتائـــج (5)

د. سعودي علي عبيد

٤- انتصار القوى الأصولية الإسلامية

من الملاحظ أن القوى السياسية الإسلامية مجتمعة، قد دخلت في تحالف متين مع المؤتمر الشعبي العام، ضد الحزب الاشتراكي اليمني، ولكن بشروط يدرك تفاصيلها هذا التحالف.. إلا أنه من المؤكد بأنّ هذه الشروط كانت تدور في مضمونها حول اقتسام "الكعكة"، أي مغانم الحرب التي قادها هذا التحالف، ومن غير المشكوك فيه بان هذه القوى الإسلامية وبشكل خاص التجمع اليمني للإصلاح، قد وضع نصب عينيه الحصول على مكاسب جديدة، وخاصة في المواقع التقليدية للحزب الاشتراكي اليمني (المناطق الجنوبية)، وهو ما ظهر في الواقع قبل وأثناء وبعد الحرب. فقد لعب التجمع اليمني للإصلاح قبل الحرب دوراً نشطاً في التعبئة السياسية والأيديولوجية الموجهة ضد الحزب الاشتراكي اليمني، أكان على مستوى الإعلام أو باستخدام المساجد ووسط القوات المسلحة التابعة للشطر الشمالي... أما أثناء الحرب فقد شاركت هذه القوى من خلال مجموعة الفتاوى الفقهية التي أعلنها فقهاء الإصلاح، أو من خلال المشاركة الفعلية في الحرب بتعبئة مليشيا تهم الخاصة بهم، أو تجميع القبائل الشمالية وإلحاقها بالجيش النظامي وإشراكها في المعركة.

كما أن الحرب قد أسفرت عن خروج بعض الجماعات الإسلامية إلى العلن، والتي كانت تتخذ من العنف أسلوبا للعمل، والتي كانت توصف قبل الحرب بـ"الجماعات الإرهابية" أو التي عرفت بـ"المجاهدين الأفغان" وجيش عدن/ أبين، حيث اشتركت هذه الجماعات كافة في الحرب. وقد شكّلت هذه الجماعات تحدياً لسلطة ما بعد الحرب، من خلال قيامها ببعض الممارسات تحت ذريعة أن ذلك يعتبر تنفيذاً للشريعة الإسلامية. إضافة إلى قيام هذه الجماعات بهدم أضرحة الأولياء في بعض المناطق الجنوبية.. وقد أدى ذلك إلى صدام مسلح بين السلطة وبين هذه الجماعات، وهو ما يعني بأن هذا الصدام ليس سوى البداية للمواجهة القادمة بين القوى الإسلامية الأصولية والسلطة، وهو ما حدث فعلاً.

إن القوى الإسلامية التي يتزعمها التجمع اليمني للإصلاح لم تقف عند ما حققته في الحرب، وبواسطتها، ولكن ما يهمها هو تحويل النظام السياسي برمته إلى نظام إسلامي على نمط ما هو متوافر في إيران أو السودان أو ما يطالب به إسلاميو الجزائر، وهو ما تحقق من خلال مجموع التعديلات الدستورية، وخاصة فيما يتعلق بدور الشريعة الإسلامية باعتبارها "المصدر الوحيد للتشريعات" أو "مصدر جميع التشريعات" كما جاء في هذه التعديلات.

٥- هزيمة القوى الأقليمية

كنا قد أشرنا إلى علاقة القوى الإقليمية بأحداث الحرب اليمنية، وتحركها عربياً ودولياً بهدف الاعتراف بالواقع الذي استجد أثناء الحرب، والمتمثل بإعلان انفصال "الشطر الجنوبي، وإعلان قيام" جمهورية اليمن الديمقراطية"، وهو ما لم يتحقق بسبب العوامل التي ذكرناها سابقاً، وهو ما يعني عدم تحقيق الأهداف السياسية المباشرة لهذه القوى الإقليمية، أو ما يعني بعبارة أخرى هزيمة هذه القوى الإقليمية في معركتها تلك.

■ طالب "الجنوبيون" أولاً بضرورة تصحيح مسار هذه الوحدة بغرض وقف تداعياتها المستمرة. ثم أخذت هذه المطالبة أشكالاً أخرى، مثل الموقف السلبي، من جانبهم، بوقف نشاطهم في مختلف المؤسسات، واعتكاف نائب الرئيس (علي سالم البيض) احتجاجاً على ما وصلت إليه الأوضاع من تدهور، والانسحاب غير المعلن للكوادر الجنوبية الى المحافظات الجنوبية وخاصة إلى مدينة عدن، ثم إعلان "الانفصال"

ثانياً: النتائج العسكرية

وباعتبار أن الحرب هي في المقام الأول ذات طابع عسكري، وتحمل في الأساس مهمات عسكرية مباشرة، لذا فإنّ الحرب اليمنية الثالثة قد أسفرت عن مجموعة من النتائج العسكرية، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١- انتصار الشمال وهزيمة الجنوب

إنّ إعادة قراءة تحليلنا السابق والتمعن فيه ملياً سيؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، بأنّ الحرب التي اندلعت في اليمن لم تكن سوى حرب ثالثة بين الشمال والجنوب، بغض النظر عن المسميات الأخرى التي أطلقت عليها ويمكن إثبات ذلك على النحو الآتي:

أ) إنّ الوحدة، التي تحققت في مايو ١٩٩٠، كانت في مضمونها وشكلها عبارة عن توحيد شطري اليمن اللذين كانا يشكلان، إلى هذا التاريخ، كيانين سياسيين واجتماعيين.. وبالتالي فإنّ هذه الوحدة يفترض بها أن تعبر عن مصالح هذين الكيانين السياسيين والاجتماعيين.

ب) لقد رام كل كيان سياسي- أو كل شطر من شطري اليمن- تحقيق مصالح وأهداف معينة بواسطة هذه الوحدة. ومن خلال تتبعنا لهذه المسألة والنظر في "ثنائية القيمة"، اتضح لنا بأنّ الربح كان لصالح الشمال والخسارة لصالح الجنوب في هذه الوحدة.

جـ) وبالعلاقة مع هذه الثنائية، فقد طالب "الجنوبيون" أولاً بضرورة تصحيح مسار هذه الوحدة بغرض وقف تداعياتها المستمرة. ثم أخذت هذه المطالبة أشكالاً أخرى، مثل الموقف السلبي، من جانبهم، بوقف نشاطهم في مختلف المؤسسات، واعتكاف نائب الرئيس (علي سالم البيض) احتجاجاً على ما وصلت إليه الأوضاع من تدهور، والانسحاب غير المعلن للكوادر الجنوبية الى المحافظات الجنوبية وخاصة إلى مدينة عدن، ثم إعلان "الانفصال" وعن قيام "جمهورية اليمن الديمقراطية".. ومن المعروف أن خطوة "الاستقلال" أو ما تعارف عليها بمصطلح الانفصال،قد جاءت كرد فعل لاستمرار الحرب والإصرار للسيطرة الكاملة على الجنوب، بما يملكه من ثروات متنوعة.

أما "الشماليون" فقد تمسكوا بالوحدة ونتائجها كما هي، ونظروا إلى ما حققوه فقط، وتمسكوا به، ولم ينظروا إلى ما لم يحققه الآخرون، فأهملوه. وقد بنوا مواقفهم وتصرفاتهم اللاحقة تجاه الجنوبيين انطلاقاً من هذه النظرة.. وبناءاً على ذلك فإنّ الجنوبيين من وجهة نظر الشماليين يعدون "انفصاليين" و"معادين" للوحدة، "وعملاء" للخارج.. ولذلك لابد من الحفاظ على الوحدة بأي ثمن، حتى لو كان ذلك الثمن هو "إشعال الحرب على الجنوبيين".. ولذا فان مسؤولية إشعال الحرب يتحملها "القادة الشماليون"، الذين اعدوا لها جيداً وكانوا مصممين على ذلك.

د) إنّ إصرار "الشماليين" على نقل المعركة العسكرية إلى المناطق الشطرية السابقة لما قبل الوحدة، ومن ثم نقل المعارك بشكل كامل إلى المناطق الجنوبية واستمرارها هناك حتى سقوط مدينتي عدن والمكلا بيد القوات الشمالية، كل ذلك يؤكد بشكل قاطع، أنّ هذه الحرب لم تكن سوى حرب يمنية بين الشمال والجنوب، كما هو واقع الحربين السابقتين.

هـ) إن فرحة الجنوبيين عند سماعهم إعلان الانفصال وإعلان دولة "جمهورية اليمن الديمقراطية" يدل على رفضهم لواقع ما بعد الوحدة، ويؤكد موقفهم الراهن المتمثل في رفضهم لواقع ما بعد الحرب.. كل ذلك يؤكد أنّ الجنوبيين كانوا يملكون موقفاً موحداً، والذي على أساسه بنى الشماليون موقفهم تجاههم.

و - برغم أنّ الرأي العام العربي والعالمي كان سلبياً من وجهة نظر الجنوبيين، كما شرحنا ذلك سابقاً، إلاّ أنّ هذا الرأي نفسه قد نظر إلى الحرب بشكل خاص، و الأزمة السياسية بشكل عام، باعتبارها تعبر عن صدام بين شمال اليمن وجنوبه.. وقد انعكس ذلك في العديد من وسائل الإعلام المختلفة.

ولهذه الاعتبارات كلها، فإن هذه الحرب، كانت حرباً ثالثة بين الشمال والجنوب، انتصر فيها "الشمال"، وانهزم فيها " الجنوب" والأسباب معروفة.

٢- تصفية الجيش الجنوبي

في سياق دراستنا هذه، أشرنا إلى أنّ هناك مؤسسات في الشطرين لم يتم توحيدها، واحتفظت بسماتها السابقة. وقد كانت المؤسستان العسكريتان من ضمن تلك المؤسسات وقد ذكرنا أسباب ذلك. وقد اكتفى الجانبان حينها بتوزيع بعض الوحدات العسكرية وفقاً لما ذكرناه.. ومع ذلك فان الحرب قد أدت إلى تصفية " الجيش الجنوبي"، وهو ما كان يهدف إليه الشماليون عندما كانوا يطرحون مسألة توحيد المؤسستين العسكريتين في الشطرين بإذابة " الجيش الجنوبي" في " الجيش الشمالي"، وهو ما كان يرفضه الجنوبيون. ويعود تحقيق هدف تصفية " الجيش الجنوبي" إلى العوامل الآتية:

أ) إن توزيع القوات المسلحة الذي أشرنا إليه كان في صالح "القوات الشمالية" من الناحية الاستراتيجية العسكرية. بمعنى انهم، أي الشماليين، كانوا يدركون تماماً ماذا يريدون من هذا التوزيع.

ب) إن هذا التوزيع كان مساعداً لضرب الوحدات العسكرية الجنوبية المرابطة في المناطق الشمالية، وبالتالي استبعادها كلية من جاهزية القوات الجنوبية عند الضرورة، مع العلم بأن هذه الوحدات العسكرية الجنوبية التي تم ضربها، تعتبر من أفضل ما تمتلكه هذه القوات، من حيث التكنيك والتدريب.. ولذا فإن ضربها قد جعل اندفاع القوات الشمالية نحو الحدود الشطرية، وبالتالي داخل المناطق الجنوبية سهلا للغاية.

جـ) إن مرابطة بعض الوحدات العسكرية الشمالية في محافظة أبين، قد ساعد في السيطرة الكاملة والسريعة على هذه المنطقة من القوات الشمالية، مما أدى إلى عزل المناطق الجنوبية بعضها عن بعض، وحرمان بعض المناطق، وخاصة منطقة عدن من الإمدادات التموينية ورفدها بالمقاتلين.

د) لاشك بأن الجانب الكمي لميزان القوى العسكرية عند الجانبين، كان له أثر مباشر في الوصول إلى هذه النتيجة. فعدد جيش الجانب الشمالي يفوق بكثير عدد القوات المسلحة الجنوبية، حيث ذكرت وسائل الإعلام العالمية في فترة الحرب، بأنّ النسبة بين الجيشين كانت واحداً إلى عشرة لصالح القوات الشمالية.

هـ) لقد لعبت القوات المسلحة الجنوبية التي نزحت نتيجة أحداث يناير ١٩٨٦، دوراً مهماً وحاسماً تقريباً في هذه الحرب، وفي تحقيق هذه النتيجة، بسبب المهارات التي تمتلكها هذه القوات، ومعرفتها الدقيقة بواقع المناطق التي جرت فيها المعارك؛ ولذلك فقد كانت هي القوة التي حسمت المعركة وخاصة فيما يتعلق بإسقاط منطقتي عدن والمكلا.

٣- إضعاف "الجيش اليمني" بشكل عام

لا يهم هنا إذا ما نظرنا إلى المؤسستين العسكريتين باعتبارهما مؤسسة واحدة، أو نظرنا إليها كمؤسستين عسكريتين لشطرين، فإنّ النتيجة كانت واحدة، وهي إضعاف هذه المؤسسة، مما جعل اليمن لا تمتلك تلك المؤسسة العسكرية القادرة على حماية أمنه من أي اعتداء خارجي. كما لا يفيدنا من قريب أو بعيد أن نرمي سبب ذلك على "الأعداء الخارجيين" أو "الأعداء التاريخيين"، حيث أن مسؤولية ذلك تقع على عاتق من فجّر هذه الحرب، بغض النظر عن الأسباب التي يعلن عنها؟ ولاشك بأن هذا الإضعاف للمؤسسة العسكرية قد نتج عن عامل الحرب، وهو ما يعني إهداراً لجزء كبير من الدخل الوطني الذي تبتلعه هذه المؤسسة، بسبب نفقات شراء المعدات العسكرية، التي يتحملها المجتمع على شكل ديون.. وسوف تزداد هذه الديون بسبب عملية إعادة بناء هذه المؤسسة.

٤- بروز المليشيات الحزبية

لقد تم التنبيه خاصة أثناء الأزمة السياسية الى خطورة وجود "جماعات مسلحة" تابعة لبعض الأحزاب، وبشكل خاص الأحزاب الدينية كالتجمع اليمني للإصلاح، والجماعات التي شاركت في حرب أفغانستان "المجاهدين". إلا أنه لم يُكترث بذلك؛ إما لأنّ الحزب الاشتراكي اليمني هو الجهة التي شكت من أذى هذه الجماعات،أولأنه كان يتم إعداد هذه الجماعات لإشراكها في هذه الحرب، وهو ما تم فعلاً.

إلا أنّ ما لم تدركه قيادة المؤتمر الشعبي العام، أنّ هذه الجماعات ستتحول إلى مليشيات لصالح التجمع اليمني للإصلاح، وستكون لها مكانة خاصة في الصراع القادم بين الحليفين اللذين قادا الحرب ضد الجنوبيين. ومن هنا فإن هذه المليشيات قد شكلت تحديات لسلطة ما بعد الحرب لا يمكن تجاهلها.

ثالثاً: النتائج الاقتصادية

كما أن للحرب نتائج سياسية وعسكرية، فإن لها بالضرورة نتائج اقتصادية، ذلك لأنّ للحرب أسبابها الاقتصادية كما عرفنا من سياق دراستنا هذه. ولذا يمكن إبراز أهم النتائج الاقتصادية لهذه الحرب على النحو الآتي:

١- تفاقم المشكلات الاقتصادية السابقة للحرب

عندما تحدثنا عن العوامل الاقتصادية للحرب، عالجنا هذه المشكلة من خلال عنصرين اثنين، وهما: مجموعة المشكلات الاقتصادية التي كان يعاني منها الشطران قبل الوحدة، ومجموعة المشكلات الاقتصادية التي برزت بعد مايو ١٩٩٠.

وفي أتون الأزمة السياسية التي سبقت الحرب، أخذ الحزب الاشتراكي اليمني وبعض القوى السياسية الأخرى، موقع المنتقدين للحالة الاقتصادية التي سقطت فيها البلاد، بينما أخذ المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وبعض القوى السياسية الأخرى موقع المدافعين عن تلك الحالة، أو المبررين لها في احسن الأحوال، أو القول إن تلك الحالة هي من صنع الاشتراكيين.

والمتتبع لإفرازات ما بعد الحرب من مشكلات اقتصادية سيجد أنّ مجموعة المشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد عشية الحرب، قد ازدادت وتفاقمت أكثر، وذلك عكس ما كان يأمله مفجرو الحرب.

فمثلا إذا أخذنا ظاهرة واحدة، وهي الأسعار، سنجد أنها قد ارتفعت بشكل لا يمكن تبريره. حيث ارتفع سعر صفيحة زيت الطعام في فترة الحرب بنسبة (٣٩٦٪) مقارنة بسعرها قبل الحرب. أما سعرها بعد الحرب فكانت مرتفعة بنسبة (٢٧٥ ٪) مقارنة بسعرها قبل الحرب. كما ارتفعت سعر الكيلو السكر في فترة الحرب بنسبة (١٠٤٠٪) مقارنة بسعرها قبل الحرب، أما بعد الحرب فظلت مرتفعة بمعدل (٢٤٠٪) مقارنة بسعره قبل الحرب.. وقس على ذلك بقية السلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى، ناهيك عن أسعار السلع غير الأساسية. علماً بأنّ هيكل الأجور لم يطرأ عليه أي تغيير.. بمعنى أن الدخول الحقيقية للمواطنين قد طرأ عليها تغيير كبير، ولكن نحو الأسوأ بالتأكيد. وهكذا الحال بالنسبة لمظاهر الأزمة الاقتصادية الأخرى، مثل البطالة والعجز المالي، وسوء الإدارة الاقتصادية وغيرها.

إنّ تفاقم المشكلات الاقتصادية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أنّ المشكلة تكمن أساساً في نمط الآلية السياسية والاقتصادية التي تدار بها البلاد، وهي نفس الآلية التي كانت تدار بها الجمهورية العربية اليمنية. والدليل على ذلك ما آلت إليه أعمال النهب والسلب والتخريب للمناطق الجنوبية عند دخول القوات الشمالية إليها، حيث تعرضت بنيتها الأساسية للنهب والسلب باعتبارها "غنائم حرب"، وهو ما هيأله الخطاب السياسي والأيديولوجي والديني للقادة الشماليين زمن الحرب.

٢- الاستحواذ على مصادر الثروة النفطية

دخلت اليمن بشطريها مرحلة الإنتاج النفطي منذ منتصف الثمانينيات، برغم ضآلة حجم ذلك الإنتاج مقارنة مع مثيلاتها من البلدان النفطية المجاورة. وإلى حين توحيد شطري اليمن في ١٩٩٠، فإنّ الاحتياطي من النفط، وخاصة في المحافظات الجنوبية لم يكن معروفاً. وقد تبين بعد ذلك، الحجم الهائل من الاحتياطات النفطية في تلك المحافظات.

ولقد عرفنا -من سياق الدراسة- المكانة الهامة التي احتلها عامل الثروة النفطية في تفجير الحرب، وخاصة بعد معرفة الاحتياطات النفطية في المحافظات الجنوبية. ولذا فإنّ نجاح " مشروع الانفصال" والعودة الى واقع ما قبل مايو ١٩٩٠، يعني أن "القيادة الشمالية" ستخسر قسماً مهماً من العائدات النفطية. ومن هنا فإنّ الحرب كانت هي الوسيلة القادرة للحفاظ على هذه الثروة مجتمعة، والاستحواذ عليها من قبل القيادة الشمالية، ذلك "أنّ الناس يحزنون لانتزاع ملكية منهم، حزناً يفوق حزنهم على موت أب أو أخ، لأنّ الموت يُنسَى أحياناً أما الثروة فلا تُنسَى أبداً، وسبب ذلك يعود إلى أنّ تغيير دولة لا يمكن أن يعيد اكتساب ملكيته".

٣- الاستحواذ على الجزء الأكبر من الدخل القومي

لقد تأكد لنا أنّ من الأسباب التي جعلت "الجنوبيين" يتململون من وضعهم الذي استجد بعد توحيد الشطرين، شعورهم بأنّ نصيبهم من الدخل القومي عند إعادة توزيعه، لم يكن في مستوى إسهامهم في إنتاج هذا الدخل. وانطلاقاً من ذلك فقد ألحّ "الجنوبيون" على ضرورة إعادة النظر في توزيع الدخل القومي، بحيث يسمح لهم بالحصول على جزء من الدخل القومي يتناسب مع إسهامهم في إنتاج هذا الدخل. كما تعرفنا بعد ذلك على الكيفية التي سارت فيها الأحداث.. ولذلك فإنّ انتصار "الشماليين" في الحرب قد ضمن لهم الاستحواذ على الجزء الأكبر من الدخل القومي؛ بفعل عدة عوامل، منها:

■ الناس يحزنون لانتزاع ملكية منهم حزناً يفوق حزنهم على موت أب أو أخ؛ لأنّ الموت يُنسَى أحياناً أما الثروة فلا تُنسَى أبدا، وسبب ذلك يعود إلى أنّ تغيير دولة لا يمكن أن يعيد أباً ولكن قد يعيد اكتساب ملكيته"

أ) أن التوزيع السكاني بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية، والذي يحقق التفوق للأولى، يؤدي بها إلى الاستحواذ على الجزء الأكبر عند توزيع الدخل القومي. كما أن معدل الزيادة السنوية للسكان في اليمن، الذي يصل إلى ٣,١٪، سوف يعمق من عملية الاستحواذ هذه باستمرار..

ب) إنّ السياسة الاقتصادية للدولة، التي ترتكز على اقتصاد السوق، والتي تم تثبيتها دستورياً من خلال التعديلات الدستورية الأخيرة، سوف تتيح استيلاء القطاع الخاص الشمالي على النشاط الاقتصادي في المحافظات الجنوبية.

جـ) كما أنّ استحواذ الشماليين على الجزء الأكبر من الدخل القومي، يتحقق من خلال " اقتسام القمة الفوقية الحاكمة" التي يشكل الشماليون القسم الأعظم منها على جزء كبير من هذا الدخل بفعل مكانتها المتميزة التي تحتلها في هرم السلطة..

د) لقد أعلنت سلطة ما بعد الحرب مباشرة بعد انتهاء الحرب، أكان من خلال خطابات ومقابلات رئيس الدولة، أو برنامج الحكومة المقدم الى البرلمان، عن سياستها الاقتصادية التي تمحورت بشكل رئيس حول تصفية المؤسسات الحكومية أو ما يسمى بـ"القطاع العام".وما يلاحظ على هذه السياسة هو ارتجاليتها من حيث أنها لم تستند على دراسة معمقة لأوضاع هذه المؤسسات، بحيث يتم فرز المؤسسات الناجحة من عكسها والعمل،على تقييم هذه المؤسسات بدلاً من الاقتصار على تصفيتها، هذا أولاً. كما يلاحظ ثانياً أنّ هذه السياسة سوف تمس بشكل مباشر "المحافظات الجنوبية" باعتبار أن القطاع العام منتشر في هذه المحافظات، بما يعني بأنّ هذه السياسة ليست سوى إحدى إفرازات هذه الحرب، والتي انتصر فيها "الشمال" على "الجنوب". وإجمالاً فإنّ المحافظات الجنوبية هي التي ستقع عليها النتائج السلبية لهذه السياسة، أقلها سوءاً خلق جيش كبير من العاطلين عن العمل.

■ هوامش:

(١) كُتبت هذه الدراسة بعد انتهاء الحرب – قيد الدراسة، ولذلك يجب قراءتها على ذلك الأساس.

(٢) إنّ مفهومي (الشماليين) و(الجنوبيين) الواردين في سياق الدراسة يحملان المصطلح السياسي، وليس المصطلح الجهوي بالضرورة.

د. خالد طميم رئيس جامعة صنعاء لـ«النداء»:

المؤتمر لا يربي طلابه عقائدياً والصراع السياسي في الجامعة ضار

على خلاف اسلافة نواب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب الذين عينوا بعد هذا المنصب وزراء للتربية والتعليم في حكومات سابقة، صدر القرار الجمهوري بتعيين د. خالد طميم، نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، رئيساً لجامعة صنعاء خلفاً للدكتور صالح باصرة الذي نقل إلى وزارة التعليم العالي في التشكيل الوزاري الجديد.

ولأن الجامعة الأم والأولى في اليمن تعاني من مشكلات جمة كان لابد من إبرازها في حوار شامل مع رئيسها الجديد، وقد سألناه أولاً عن أولوياته:

■ حوار: محمد العلائي - علي الضبيبي

● د. طميم

■ نهدف تفعيل الجانب البحثي ودور المراكز بالجامعة
■ عملنا لائحة تحدد مهام الأمن داخل الجامعة

– جامعة صنعاء في أمس الحاجة إلى تفعيل الجانب البحثي لدينا مراكز متخصصة وسوف نفعلها بشكل كبير جداً وسوف نجعل أعضاء هيئة تدريس يشاركوا مشاركة فعلية وحقيقية في البحث العلمي لكي يكونوا في خدمة المجتمع وفي كل المجالات وليس في مجال محدد لأن الجامعة متخصصة في مجالات عديدة، والجامعة هي المعمل الحقيقي لبناء الوطن. والقيادة السياسية ممثلة في فخامة الأخ علي عبدالله صالح مهتمه بالتعليم العالي والدليل على ذلك وجود ثمان جامعات على مستوى المحافظات. نريد أن نقيم أنفسنا في المناهج ونطور أداء أعضاء هيئة التدريس في الجانب التدريسي بدورات تأهيلية وتدريبية وكذلك الموظفين بشكل مستمر، سواءً كان في الحاسوب أو في أي مجال آخر لازم يكون هناك مشاركة حقيقية في البحث ليس فقط على المستوى الداخلي بل على المستوى الخارجي، والتشجيع على نشر البحوث في المجلات المحكمة في الجامعات والكتب التي تصدرها الجامعة فالجامعة الآن تصدر 15 كتاباً وكل سنة نضيف وإن شاء الله العام القادم 20 كتاباً نحن على وشك الانتهاء من المطبعة الخاصة بالجامعة والمطبعة لها دور كبير جداً على الاقل يختفي أسلوب الملازم في توزيعها على الطلاب ويكون هناك كتاب جامعي والتشجيع على التأليف، فلدينا كفاءات ممتازة جداً.

■ لكن دعنا نناقش هذه العموميات نقطة نقطة، بداية جامعة صنعاء فيها نقص أكاديمي في بعض الجوانب البحثية وهناك مجالات علمية مغيبة.

– الحقيقة بالنسبة للبحث العلمي ليس في جامعة صنعاء فحسب بل في الجامعات اليمنية بشكل عام لأنه لا ترصد للبحث أية مبالغ وهذا خطأ.

نحن الآن سوف نبحث عبر وزارة المالية وعبر الجهات الخاصة أن توفر مبالغ خاصة بالبحث العلمي. إذا لم نوفر الجانب المالي يصعب على الباحث العمل والانتاج فلدينا باحثين ولدينا أخصائيين جيدين جداً يقومون بالبحوث في المنظمات التعليمية ولبعض المؤسسات، ونحن في الجامعات سنضع خطة لكل قسم والآن بدأنا العمل في كل كلية، سوف ننزل إلى كل كلية ونعمل في الكلية لمدة أسبوع أو أسبوعين لكي نبحث هذه الإشكاليات بما فيها إشكالية البحث العلمي وسوف يتم تسليم هذه المبالغ للأقسام وليست للكليات وإنما الأقسام هي التي سوف تقدم برامجها وترفع هذه البرامج إلى الكلية ثم المجلس الأكاديمي تم لمجلس الجامعة لكي يكون لهذه الأبحاث فاعلية لأنها سوف تكون من لدى الأقسام والأقسام سوف تنزل للمجتمع وتبحث عن الاحتياجات وعندما تقدم هذه الأبحاث نروجها في المجتمع سوف يكون لها فاعلية وسوف يكون لها إنتاج حقيقي..

■ متى ستحقق الجامعة استقلالا ماليا وإداريا لأن الجامعة ربما تخضع لوصاية من قبل وزارات غير معنية ولا تحمل الهم العلمي الذي يجب أن تنهض به الجامعة؟

– أنا أخالفك الرأي المؤسسات الأخرى لا تتدخل في الجامعة.

■ المالية، الخدمة المدنية مثلاً؟

– تتدخل في الجانب المالي فقط أما في الجانب الأكاديمي فلا تتدخل فيه. المشكلة الآن في ترويج أنها ستتدخل لو كان في كل جامعة إدارة مكملة وناضجة وقادرة على العطاء أنا أؤكد لن يتدخل أي شخص لكن إذا كان هناك إدارة فاشلة وضعيفة جداً فلن تتدخل المالية فحسب بل يمكن ان يتدخل المسئول ويتدخل أي شيخ وأي شخص ولكن انت عارف أيش تعمل وعندك لوائح لازم تحتكم لها.

■ قبل ايام قرأنا "وهو الحدث الأهم"، إحالة مجموعة من الأكاديميين للتقاعد من ضمنهم الدكتور عبد العزيز المقالح والمتوكل، ومحمد عبد الجبار سلام؟

– مازلنا نناقش هذا الموضوع مع الخدمة المدنية. نحن كجامعة مصرين على أن هؤلاء الأشخاص لهم دور كبير جداً في الجامعة.

■ معنى أن الجامعة غير مستقلة؟

– لا لا.. هناك إستراتيجية ليست هناك خصوصية لأي مؤسسة من المؤسسات لا وزارة خارجية ولا جامعة ولا حتى قضاء فعندما جاء على أساس بناء الهيكلة الخاصة بالخدمة المدنية.وطبعاً سيصاحب اعادة الهيكلية بعض الأخطاء التي تحتاج إلى معالجة.. والحوار لازال قائما مع الخدمة المدنية وبالنسبة لأي اختلال ممكن عبر المؤسسات القانونية والتشريعية نستطيع أن نعيد النظر في مثل هذه الأشياء ونتفاداها.

■ في بعض الشخصيات محزن أن تحال إلى المعاش!

– صحيح. شخصيات كالدكتور عبد العزيز المقالح هم ثروة الجامعة وهم الذين يجب ان يحافظ عليهم لانهم يمثلون عزة وكرامة الجامعة في المجال الأكاديمي.

■ دكتور.. في موضوع آخر سمعنا من بعض الأطراف أن هناك لوائح ثلاث تجهز الآن فيما يتعلق بالأمن الجامعي – والجمعيات العلمية – والجوالة – الذي يهم هو الجانب الأمني حيث أن أحدى هذه اللوائح تعطي الحق في مراقبة الطلاب والتعرض لأنشطتهم، والحرس الجامعي مرتبط مباشرة بالأمن السياسي كما يحكي.. فهل صحيح أن هناك لوائح تجهز؟

– في الحقيقة لو نظرت إلى اللائحة التي عملناها للحرس الجامعي سيكون هذا الكلام غير وارد في اللائحة لأننا لدينا رؤية في الجامعة لأن الجامعة محتاجة إلى الأمن من أجل الحفاظ على السكينة في داخل الجامعة لكن أنه يراقب الطلاب ليس له حق.

عملنا لائحة كي نظهر للجانب الأمني والطالب والأستاذ والجامعة ما هي العلاقة وأين حدود الأمن في تصرفاته.

أما التدخل في الجوانب العقابية فهذا الدور تقوم به اللائحة الخاصة بشئون الطلاب، والطالب لا يعاقب عبر الأمن وإنما يحال إلى مجلس الكلية وتشكل لجنة من الكلية وتشكل لجنة من الإدارة القانونية ويرفع الى مجلس شئون الطلاب.

■ في الواقع هناك تدخلات من قبل الأمن.

– لا لا ليس هذا توجه.. والأمن لا يتدخل الا في القضايا الجنائية فقط إذا حصل مثلاً اشتباك بين طالب وطالب فلا تفصل العمادة في هذا الموضوع وإنما الأمن يقوم بذلك.

■ لماذا لا يتم ربط أمن الجامعة كما هو في كل جامعات العالم بالإنشاءات عوضاً عن الأمن السياسي أو الأمن المسلح؟

– نحن الآن نمنع الأمن من أن يتدخل في أي شيء خاص بالطلاب.

وأغلب الذين يعملون في الأمن من منتسبي الجامعة. مرافقي يدرس سنة ثانية وهؤلاء كلهم من المنشآت.

■ كل القوى السياسية تطمح للأشتغال في البيئة الجامعية بين الطلاب غير أن هامش التحرك غير مواتي فما الذي تحمله أجندتكم حيال هذا الموضوع خصوصاً وهو يثير جدلاً الآن؟

– السماح للصراع السياسي داخل الجامعة يحول المنافسة الأكاديمية إلى صراع سياسي. صحيح أن الطالب يتعلم السياسة يتعلم الأدب لكنه يتعلمها بطريقة مهذبة ومشذبة.

■ لكن د. خالد رئيس الجامعة الآن هو رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام الحاكم في الجامعة كيف يستطيع الجمع بين هذا وذاك في ظل العمل الذي ينبغي أن يقوم به لإدارة الجامعة؟

– المؤتمر الشعبي العام ليس كما تعتقد.. فهو لا يربي الطلاب التربية العقائدية.

■ عفواً دكتور.. نحن لا نمثل أي طرف نحن نتكلم بكل شفافية..

– الجمع لا يؤثر، رئيس الجامعة عندما يكون في الجامعة يجب أن يكون لكل الطلاب، لأنه لو حاول أن ينغلق سياسيا سيكون فاشلا في عمله.. والجامعة الآن تحتاج إلى عمل أكاديمي وليس إلى عمل سياسي وأكثر الأعمال التي يركز عليها رئيس الجامعة هو في الحفاظ على الجانب الأكاديمي والوئام الأكاديمي والمنافسة العلمية وخلق الإبداع لدى الشباب ومشاركة الشباب في كل المجالات والدليل على ذلك أن الاتحاد شكل من كل الأحزاب.

■ نقابة هيئة تدريس قادت إحتجاجات من ضمنها الاضراب عن الدراسة وتضرر الطلاب الآن نحس ان هناك ربما بعض الأصوات تنادي لاستئناف هذه الأنشطة ماذا بحوزة الدكتور خالد حيال هذا الموضوع؟

– منظمات المجتمع المدني والدولة وجهان لعملة واحدة، فيجب أن يتكاملوا وتحل مشاكلنا لأنه (ماحك جلدك غير ظفرك)..

والترويج لهذا الكلام إساءة للنقابة، فليس هدفها إدارة المشاكل، بالعكس النقابة واعية فهي التي تصون الوطن من خلال عملها المطلبي.

■ يرى البعض أن التعليم الموازي فيه أحجاف بحق الفئات الفقيرة فما هو المسوغ لهذا النظام؟

– بالعكس بالنسبة للنظام الموازي هو مبلغ زهيد جداً.. وبالنسبة للطلاب كان نسبهم ضعيفة جداً 65، 60% فنسبة الحاصلين على 60% و70 % حوالي (65%) إلى أين يذهبوا؟ لأنه ما يمكن أن ادخل كم كبير داخل الجامعة لأن المخرجات ستكون ضعيفة فعندما وجدنا أنه ممكن ندرس الطلاب ونستغل الإمكانيات لدينا من الأساتذة بعد الظهر فتحنا النظام الموازي لكي نقدم خدمة للطلاب لكن المبلغ لوراح جامعة خاصة أو معهد خاص سيدفع أكثر مما يدفع للجامعة فنحن بالنسبة للموازي هو يساعد الجامعة في إعادة بناء وإنشاء معامل.

■ هل هناك مراعاة لبعض الطلاب من الفئات الفقيرة والمعدمة؟

– جامعة صنعاء الوحيدة التي تعفي دار الأيتام من الرسوم سواءً موازي أو غير موازي كذلك المعاقين والمعدمين والفقراء نعطيهم من نيابة شئون الطلاب مرتب شهري ومساعدة شهرية ولكن نظمناها بشكل جيد كي لا يحس الطالب أننا نقدم له صدقة

و لاننا نريد أن نعلمه أنه يتعب ويشقى حددنا له ساعة في اليوم ليعمل في المكتبة أو في أي إدارة يعمل بالساعة على أساس نكسبه مهارة ونكسر حاجز الخوف من العمل وأن هذه المبالغ ليست مساعدة وإنما هي مقابل جهدك أنت.

لدينا طلاب في كلية الطب لا يستطيع دفع قيمة الكتب نحن في الجامعة ندفع لهم قيمة كتب ونساعدهم وكذلك المكفوفين نعطيهم المبلغ وهو يصرف نفسه.. صحيح ، قد يكون المبلغ مش كبير وإنما أعتبره مساعدا له.

تأخر المرتبات وبيع إذاعات مدرسية في الجوف

■ «النداء» - الجوف:

شكا موظفو مكتب التربية بمديرية الحزم من تأخر صرف مرتباتهم لشهري يناير، وفبراير، محملين مكتب التربية في المحافظة تعمد الاهمال والتأخير؛ الامر الذي يسبب الضغط الشديد عليهم في مواجهة أعباء الحياة.

من جهة أخرى شكت نقابة المعلمين فرع الجوف في رسالة وجهتها إلى المحافظ، مدير مكتب التربية لقيامه ببيع أجهزة الاذاعات والمعامل الخاصة بالمدارس، إلى جانب أخذ رسوم عليها من قبل مسؤول المستلزمات المدرسية وبتوجيه من مدير مكتب التربية امين الغذيفي.

وقالت النقابة ان هذا الاجراء أدى إلى عجز مدراء المدارس عن دفع الاتاوات المفروضة من قبل مكتب التربية، وإن ما صرف من إذاعات ومعامل ليس لمدارس حقيقية معتمدة ضمن مكتب التربية وإنما صرفت لمدارس وهمية خارج الخطة لبعض الوجاهات المتنفذة في المحافظة، مضيفة أن تلك المعامل والاذاعات تباع في السوق السوداء ، الأمر الذي ادى إلى حرمان المدارس الحقيقية منها، محملة قيادة المحافظة الإجراءات غير المسؤولة من قبل مكتب التربية.

ونوهت إلى أنه قد تم صرف إذاعات مدرسية من قبل منظمة «أدرا» التي تعمل في الجوف، بعضها ظل طريقه إلى المدارس بسبب تساهل وغياب متابعة مكتب التربية.

ومن جهة أخرى شكا اكثر من 75 موجهاً اجراءات استبعادهم من التوجيه بعد قرار مدير مكتب التربية بالمحافظة بإرجاعهم إلى المدارس واصفين هذا القرار بالمتعسف بحقهم ونكراناً للخدمة التي قدموها طيلة فترة التوجيه.

..ومعلمو ريمة يشتكون من التأخر ومأرب من الاقتطاعات

طالبت نقابة المعلمين اليمنيين في محافظة مأرب، محافظ المحافظة،بإيقاف اقتطاع أية مبالغ من مرتبات المعلمين والعاملين في القطاع التربوي.

وقالت الرسالة التي وجهها أمين عام فرع النقابة لمحافظ المحافظة عارف الزوكا، إن عدداً من المنتسبين لقطاع التربية والتعليم شكوا إلى النقابة إقتطاع من مرتباتهم بصورة دائمة، منها باسم «المندبة» من قبل الادارات التعليمية، ومنها باسم صندوق التكافل، إلا أن احداً منهم لم يحصل على أية إعانة منها.

على صعيد آخر ناشد 71 معلماً ومعلمة في مديرية (بلاد الطعام) بمحافظة ريمة رئيس الجمهورية التدخل لصرف مرتباتهم الشهرية من شهر يناير حتى الشهر الحالي.

الإعداد والتحضير لاسبوع التعليم

■ كتب - اسماعيل زيدان:

استعرضت اللجنة الوطنية لـ«التعليم للجميع» في اجتماعها يوم الاحد برئاسة الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور- نائب وزير التربية والتعليم، رئيس اللجنة الانجازات التي حققتها اللجنة خلال الفترة الماضية؛ للرفع بالتعليم للجميع بحلول عام 2015 تحقيقاً لأهداف داكار الذي عقد في السنغال عام2000م، وكذا تحقيقاً لاهداف الألفية للتنمية بضرورة ايجاد تعليم نوعي متميز يخدم اغراض التنمية المستدامة وسوق العمل.

كما ناقشت اللجنة عملية الاعداد والتحضير لأسبوع التعليم للجميع للعام 2006 والمزمع تنظيمه في شهر ابريل القادم، والذي سيعقد تحت شعار «كل طفل بحاجة إلى معلم، وفي الاجتماع اكد نائب وزير التربية والتعليم إلى ضرورة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، للدفع بعملية التعليم للجميع وخاصة في اوساط الفتيات وردم الفجوة الرقمية بين الذكور والإناث في التعليم وتوعية المجتمع لأهمية الفتاة للأسرة والمجتمع والتنمية.

«نجاح» تساعد طلاب الثانوية على اختيار تخصصاتهم

«اكتشف لونك لتصبح متميزاً» عنوان البرنامج التدريبي الذي اقامته مجلة «نجاح» الاثنين الماضي في نادي ضباط القوات المسلحة.

وجه التدريب لـ26 طالباً من طلاب مدرسة الرشيد الاهلية- الصف الثالث الثانوي.

وهدفت الدورة إلى تعريف المشاركين كيفية اختيار تخصصاتهم وتحديد ملامح مستقبلهم.

وتعد مجلة «نجاح» متخصصة بالتدريب والقوى الادارية والبشرية والمواهب. واثبتت حضورا متميزاً منذ تأسيسها قبل عامين تقريباً.

المحرر: طلال سفيان
talalsofyan@yahoo.com
الميثاق

إعـلان إنفصالـي

احمـد زيـد

بعناية، تمعنوا في السطور حتى لا تفهموا غير ما يدور!! ففي الرأس رياضة ولا مجـال للخلط كمـا هو حالها. أنا هنا لا أبحـث الانفصال الكلي في كل شيء، بل أعلن إنفصال رأيي عن كل مقررات السيد وزير الشباب والرياضة، وإن كنـت أوافقـه الرأي في البعض البسـيط منها بالرغم مـن عدم الرضا لتفـرده بقرار الحكم في الرياضة. كما أتمنـى الانفصال الجزئي في العمل والتخصص في المهام حتى لا تكون نهاية خطابات مسؤولينا: نحن نتحمل كل المهام لذلك سامحونا على كل الخطايا، إذ نخطئ في كل مرة!! فليس مطلوب من كل مسـؤولي هذه البلاد تحمل كافة المسؤوليات، وبقعة أرض يقطنها 20 مليون نسـمة كفيلة بأن توجد عقولاً قادرة على تحمل المسؤولية متى تم تقييم المسؤوليات واتيحت الفرص أمام الكادر المقتدر على تجاوز سلبيات الرياضة اليمنية التي تكمن في افتقارها للإدارة الصحيحة. فقد حدث أن اختلف الأخ عبدالرحمن الاكوع، وزير الشـباب، مـع الاخ محمد عبدالله القاضي، رئيس الاتحاد الأسـبق، ثم كان الخلاف مع خلفه الاخ حسـين الاحمر، ومن ثم مع رئيس الاتحاد الجديد الاخ احمد العيسي. وتشير الاحداث الرياضية إلى أن مشـكلة ما قائمة بين وزير الشباب والرياضة والاخوة في اللجنة المؤقتة وذلك واضـح من خلال لجوء اعضاء اللجنة للإسـتعانة بالاتحاد الدولي «الفيفا». والسـؤال: متى يعلن الوزير صراحـة إنفصاله عن أعمال اتحاد الكرة؟ فمن غير المعقول أن يتحمل الوزير مسؤولية مبنى السبعة طوابق ومسؤولية رئاسة اللجنة الوطنية الأولمبية ومسؤولية رئاسة اللجنة الوطنية لاستراتيجية الطفولة والشـباب ومسؤولية المرشـدات و...و... ولا يخطئ!! متى يقتنع الوزير بأنه وزير للشـباب والرياضة في المقام الأول تقوم مسـؤولياته؟ على الاشـراف ومتابعة ما تم إنجازه ومن ثم مساءلة المختصين بالمهام كل حسب مسؤولياته، مع هذه الاجواء المكهربة في الرياضة ترى هل يحمل الاخ عبدالرحمن الاكوع، عقلاً للتفكير أم أن هناك عقولا خفية تشير عليه ظاهرها النصيحة وباطنها أو نيتها الفضيحة، فكل مشاكل اتحاد الكرة متعلقة بالوزير شخصيا؟!

إن بذخ الاخ الوزير على حساب صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة، وكرمه بداية استلام اللجنة المؤقتة مهامها وصرفه مبلغاً مالياً (حوالى 5 ملايين ريال). الأكيد إنه كفيل يفتح شـهية الاسـتمرارية لدى الاخوة اعضاء اللجنة ومداومة مماطلتهم من أجل البقاء على ما تبقى من خيرات الكرة اليمنية!

ومن مبنى السـبعة طوابق وموظفيه خرجت أخبار مفادها أن الاخ أحمد العيسـي،نائب رئيس نادي الهلال بالحديدة، الذي فقد رئاسة اتحاد الكرة، والذي قدم دعمه للرياضـة اليمنية وبخاصة دعمه المادي للمنتخبات والذي عليه نال الطبال والشـهرة وذيع اسـمه عرض الصحف، تقول الاخبار بأن الاخ العيسي بات يطالب الوزارة بما قدمه، وإن عشرة ملايين ريال هو المبلغ المطلوب من صندوق رعاية النشء والشباب لداعم الشباب.

إن كل هـذه الاحـداث في الرياضـة المحلية تظهر غيـاب الادوات التي بإمكانهـا أن تخدم المجال الرياضي، بل تظهر أكثر غياب المسـؤولية على الرياضـة وأكثر مـا يظهر فيهـا البراجماتية الروحية عند وزير الشـباب والرياضة، الذي بدا أشـبه بـ «الكاوبوي» المغامر الذي يتجه بالرياضة إلى عالم مجهول عن احوال المدورة الكروية.

تنطلق غداً الجولة الثامنة

الصقور في القمة.. والمظاليم يخطفون الأضواء

تدخل الجولة الثامنة لدوري الدرجة الأولى لكرة القدم الموسم 2005-2006م، مرحلة الحسم بعد تقارب فرق المقدمة والوسط في مراكز الترتيب العام للمرحلة الأولى والتي بدأت فيه الأندية من رفع جاهزيتها تحسباً لوقوع أي مفاجأة قد تطرأ خلال الجولات القادمة.

زوار الباب الخلفي

ينطلق غداً الخميس مشوار منافسات دوري الأضواء في جولته الثامنة بخمسة لقاءات، حيث سيجمع استاد الفقيد المريسي بالعاصمة صنعاء لقاء يرموك الروضة سادس الترتيب برصيد 7 نقاط مع نوارس المكلا، الذي اصبح بحاجة إلى وصفه طبيه بعد إصابته بانفلونزا الطيور ونفوقه إلىالمركز الثالث عشر برصيد 5 نقاط. فيما سيشهد استاد 22 مايو بعدن لقاء الشعلة متذيل لائحة الترتيب برصيد 3 نقاط مع شباب الجيل ثاني الترتيب برصيد 9 نقاط. وعلى ملعب العلفي بالحديدة يلتقي الهلال المتقدم إلىالمركز الثالث برصيد 8 نقاط مع ملاحقة رشيد الحالمة، رابع الترتيب برصيد 8 نقاط، وعلى ملعب الشهداء بأبين يتواجه حسان خامس الترتيب برصيد 8 نقاط مع صقور الحالمة متصدر قمة الترتيب برصيد 10نقاط، فيما تحتوي اسوار ملعب عتق مباراة نمورها التضامن القابع في المركز الحادي عشر برصيد 6نقاط مع شلالات تعاون بعدان المتأخر في المركز الثاني عشر برصيد 6نقاط.

فيما تختتم منافسة الجولة الثامنة الجمعة القادمة بلقاءين أبرزهما مواجهة الكبسي بإب والتي ستجمع الشعب المتعثر في المركز التاسع برصيد 6 نقاط والأهلي من صنعاء ثامن الترتيب برصيد 6 نقاط، وعلى مربعات المريسي يستضيف 22 مايو، سابع الترتيب برصيد 7 نقاط، حامل اللقب التلال، عاشر الترتيب برصيد 6 نقاط.

تضامناً مع الزميل (الجرادي)!

الخضر الحسني
alkhader73@yahoo.com

● الجرادي

منصور الجرادي، من حقه أن يملك منزلاً بحُرِّ ماله، وأن يختار المكان المناسب لبناء (عش) الزوجية، بعيداً عن تَهافت «حمران العيون» ومافيا السطو على الاراضـي، الذين باتوا يملكون مساحات شاسعة تفوق خيال (المسكين) منصور، الذي يعاني هذه الايام من هجمة شرسة يشنها (بعض) عناصر يقال أنها تتبع جهات أمنية (معينة) هدفها النيل من منزله المتواضع الذي لم يكتمل بناؤه بعد، بل لا يزال في طور (التشطيبات) قبل النهاية –حسبما بلغني– وهو الجهد الذي استنفد كل الإمكانات المادية الشحيحة لزميل المهنة والحرف الرياضي.. إبن الجرادي (منصور)!!

فبينما كنت –كـالعـادة– متصفحاً (زائـراً) لأحد المواقع الالكترونية (المعروفة) على المستوى المحلي، إذا بي أصدم بقراءة خبر مفاده أن قوات الأمن تحتجز الزميل منصور الجـرادي، بحجة واهيـة، أوهـى من خيوط العنكبوت.. ففي الوقت الذي كان الاحرى بتلك القوات أن تنتشر هناك حيث يجري البسط (المنظم) على عشرات الكيلو مترات من اراضي الغلابا في محافظة عدن وغيرها من المحافظات الاخرى، من قبل متنفذين أو بالأصح (نافذين) من عيار ثقيل.. نجدهم يصبون جام سخطهم و(عفاطتهم) على من هم أكثر إحتراماً والتزاماً بالقانون والنظام والذين لا يملكون نفوذاً و لا هيلماناً، ولا هم من ذوي السوابق في السمسرة والمتاجرة غير المشروعة بأراضي الاوقاف.. وما أدراك ما الأوقاف!!

منصور الجـرادي، زميل حرف رياضي وعضو بـارز في اللجنة المؤقتة للاعلام الرياضي.. وإعلامي متمرس وصاحب رصيد كبير من الاحترام والتقدير في نفوس كافة الزملاء. من حقه علينا أن ننصره ونقف إلى جانبه مؤازرين داعمين مسادين حتى يستكمل مشروعه (الحلم) الذي يحاول (العتاولة) إجهاضه، قبل أن يرى النور عقاباً له على مواقف صلبة شريفة سطرها قلم «الجرادي» في أكثر من صفحة وموقع إلكتروني.. وهي المواقف التي لا نملك إلا أن نبادله عليها تقديراً وتضامناً صريحاً ومعلناً، ليس فقط من اشخاص هنا أو هناك، بل ومن منظمات وهيئات ذات علاقة بالدفاع عن حقوق المستباحة حقوقهم في ظل سيادة قانون (القوة) على قوة القانون.

اللهم هذا باطل فأزله!!

الدخـول إلـى النفـق المظلـم

الكرة اليمنية.. أزمة وهزيمة

■ كتب - طلال سفيان:

تحت قبة صالة 22 مايو الدولية، جاءت كلمة رئيس الجمهورية في ختام مؤتمر الطفولة والشباب نهاية الاسبوع قبل الماضي بالتطرق لأهمية الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب، مشدداً على القائمين على هذا المشروع العمل على معالجة و حل قضايا هذه الشريحة التي تمثل مستقبل اليمن.

الرئيس، في كلمته، طالب الاحـزاب بعدم استـدراج الاطفـال والشباب، وابعادهم عن خضم الصراع السياسي، لم يدرك رئيس الجمهورية يومها حالة الاستدراج، التي ينفرد بساحتها حزب المؤتمر الشعبي الحاكم الذي يتزعمه الرئيس، لهذه الشريحة. منتصف العام الماضي وعند إعادة تشكيل الهيكلة التنظيمية لقواعد المؤتمر بلغ عدد من تم ضمهم ممن هم دون الرابعة عشرة في حدود الـ20٪ فيما كانت نسبة 33٪ من الذين لا يتعدون الثامنة عشر من اعمارهم. وكعادة خطاب رئيس الجهورية في كل مناسبة، شن الرئيس في مؤتمر الاستراتيجية هجوماً على من وصفهم بأعداء الوحدة والوطن والملكيين واحزاب المعارضة والصحافيين ملقياً بالمسؤولية عليهم في كافة ازمات الوطن واتهمهم بمحاولة الإستقواء بالخارج. المعارضة والتي يبدو انها قد ألفت التعاطي مع هجوم الخطاب الرئاسي لها، هذه المعارضة وعلى الرغم من هشاشتها إلا أنها ما زالت تضفي على السلطة الحاكمة نوعاً من الديمقراطية والتعددية الزائفة.

بعد لحظات من إنتهاء المؤتمر ومغادرة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة قاعة المؤتمرات في الصالة الرياضية، كانت تختصر الهزيمة بثلاثية المسافة والزمن؛ فعلى بعد 300 متر ومرور 3 ساعات كان عنفوان شباب اليمن يتلقى أربع صفعات مؤلمة من نظرائهم السعوديين الذي قدموا درساً قاسياً في كيفية صنع النصر لأصحاب الارض والجمهور الذين اكتظت بهم المدرجات الاسمنتية لملعب المريسي. يومها كان منتخب الالم اليمني يعبر عن حالة عجز وانهيار تام. كانت الهزيمة إهانة بالغة

أدت إلى حالة من الاحتقان عبر عنها الجمهور المتواجد بالإشتباك مع رجال الأمن وتحطيم العديد من السيارات خارج الملعب كانت إحدى ضحاياها سيارة الزميل احمد الظامري.

قواعد الاشتباك

قبل موعد تصفيات كأس الأمم الآسيوية الأخيرة، قامت اللجنة المؤقتة لاتحاد القدم اليمني بمخاطبة اتحادات الكرة في الامارات وسوريا ولبنان بهدف اجراء لقاءات كروية ودية معها، وكان الرد سريعاً جداً بتقديم الاعتذار من قبل هذه الاتحادات. لم تفكر هذه الدول حينها بالمغامرة بخوض لقاء تجريبي مع منتخب بمستوى رديء جداً حتى ولو كان مدفوع الثمن بشيك على بياض. لم تكن الهزيمة على المستطيل الاخضر وليدة فراغ بل كانت نتاج واقع متآزم وسلسلة متواصلة الحلقات من الإخفاقات والإنكسارات التي تلف الكرة اليمنية منذ أكثر من ثلاث سنوات، دراما أزمة الكرة بدأت مع اتحاد خاض صراعاً طويلاً ضد بيروقراطية الوزارة الرياضية، ولجنة إنقاذ لهوية أهلية انتهت في سراديب الدوائر السياسية للحزب الحاكم التي كان لها الاثر المباشر بتجميد اللعبة دولياً، لتلحق في برهة زمنية بمرحلة صراع قادها رئيس الاتحاد السابق الشيخ العيسي الذي يترأس فخرياً معظم اندية الجمهورية (مدنها وحضرها)، والذي سرعان ما بدأ يدير معارك أندية طواحين الهواء التي يسيطر عليها مجموعة من متقاعدي المؤسستين العسكرية والأمنية لإفشال اللجنة الجديدة لكرة القدم. أزمة كروية قد تطول لسنوات عدة بعد أن اصبحت مجرد قواعد اشتباك بفعل عناصر إدارية فاشلة وصندوق بموازنة مالية خيالية.

حفلة تنكرية

أزمة الرياضة اليمنية رمت بظلالها على الواقع الأكثر من سيء الذي يتشح به الإعلام الرياضي. هذا الإعلام الذي مثل حالة نوعية من الإرتداد والإسقاط المباشر للهزيمة والإخفاق عند قيام بعض الإعلاميين وتنفيذاً لأوامر تحكمها أهواء مصلحية ذاتية كيما تمارس بسياطها جلد ظهر المدرب الجزائري رابح سعدان الذي أدرك حجم التخبط والعشوائية في إمتار القدم اليمنية ليضع حداً بالإستقالة والرحيل بعيداً عنها. هذه السياط الإعلامية كانت مثالاً للتناقض الصارخ إذ لم تمتلك يوماً أدنى شجاعة في نقد المدرب الوطني أمين السنيني الذي تخلى عن مسؤوليته بالإستقالة بعد أن قاد سقوطاً مدوياً للشباب بعد جولتين خاسرتين في كأس آسيا للشباب التي اقيمت في ماليزيا العام الماضي، ليعود بعدها هذا المدرب الذي أثبت أنه نموذج لمزيج من الإنتهازية والفشل مكللاً بأطواق الياسمين والتكريم بتكليفه بقيادة المنتخب من جديد. نفس الحال ينطبق على الإعلام الرياضي المكبل بلجنة مؤقتة بالتعيين والتبعية المطلقة لهيمنة الوزارة الرياضية والذي اصبح بفضلها هذا الكيان الإعلامي صورة إنعكاسية تخاذلية لتغييب الموقف الإنساني والمهني تجاه اعضائها تمثلت بمعاناة كمال البعداني بعد رحلة مضنية مع فاتورة باهضة الثمن لعملية جراحية وكذلك بعدم وقوفها مع الزميل منصور الجرادي الذي تحاصر قوات الأمن منزله بهدف الهدم وكذلك سكوتها تجاه موقف الإقصاء المتعمد من قبل اللجنة المنظمة لمؤتمر الاستراتيجية والذي طال قامة صحافية كبيرة بوزن وحجم الاستاذ مطهر الأشموري رئيس اللجنة الإعلامية للاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.

الاربعاء ٨ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٨ مارس ٢٠٠٦ العدد (٤٥)
Wed. 8/2/1427 - 8 Mar. 2006 No. (45)

الاوسكار في دورته الـ٧٨

«الجنة الآن» يغرق في بحر السياسة

■ كتب - جمال جبران:

عندما أعلن الممثل الامريكي ويل سميث اسم الفائز بجائزة أوسكار أفضل فيلم اجنبي فجر أمس الأول، وقف المخرج الفلسطيني هاني أبو اسعد وسط قاعة كوداك حاملاً ابتسامة تائهة ذاهبة باتجاه الجنوب أفريقي جافين هود الذي ذهبت إليه الجائزة ولفيلمه «توتسي».

الاسبوع الفائت حزم غسان بن جدو أمتعته متوجهاً نحو هوليوود بغرض التحضير و«الجزيرة» لموقعه جوائز الاوسكار في دورتها الـ78. أتت الخطوة كمحاولة دعم لفيلم الفلسطيني هاني أبو أسعد « الجنة الآن» هذا الفيلم الذي وقع بين تقاطع طرق كلها تشيرنحوه باتهامها الخاص، حتى تلك الواقفة إلى جواره، «الجزيرة» مثلاً، عن طريق تحميلها إياه ما لا يحتمل.

بعد ترشحه لنيل جائزة أفضل فيلم أجنبي تعرض «الجنة الآن» لحملة انتقادات واسعة عبر قنوات اسرائيلية وامريكية قالت إن الفيلم يعمل على تمجيد الانتحاريين عوضاً عن تفسير الأسباب التي تدفعهم للقيام بذلك الفعل.

من جهتها أرسلت مجموعة من الاسرائيليين، بحسب ما أوردته وكالة رويترز، من الذين فقدوا اطفالهم في عمليات تفجير، التماساً يوم الاربعاء الفائت وقع عليه 32 ألف شخص، إلى الأكاديمية الامريكية للفنون والعلوم السينمائية (أوسكار) مطالبين باستبعاد فيلم «الجنة الآن». وقال بوسي زور أحد الذين فقدوا ابناءهم في عملية تفجير حافلة: «ما يصفونه بالجنة الآن، نصفه بجهنم الآن وكل يوم. مهمة العالم الحر إلاّ يمنح جائزة لفيلم كهذا». السيد جيمس الزغبي، رئيس المعهد العربي الامريكي، انتقد المحاولات الاسرائيلية التي سعت لتصنيف الفيلم كما لو أنه انتاج السلطة الفلسطينية وليس فلسطين، وهو ما كان اثناء اذاعة اسم البلد الذي ينتمي إليه الفيلم.

وأضاف: «المشكلة هنا هي أن الاسرائيليين ليسوا قانعين بالسيطرة على كافة أوجه الحياة الفلسطينية اليومية بل أنهم يريدون التحكم في طريقة تصوير الفلسطينيين لأنفسهم في العالم الخارجي، يتعين عليهم أن يتركوا الناس يعبروا عن أنفسهم».

غسان بن جدو مساء السبت الفائت ومباشرة من هوليوود التقى بهاني أبو أسعد وطاقم الفيلم عامداً تجهيز الاستديو بألوان أربعة رامزة للعلم الفلسطيني. أبو أسعد أبدى تهكماً خفيفاً على الفكرة مؤكداً على ضرورة إبقاء فيلمه داخل سياقه الفني. «أنا لست سياسياً» قال أبو أسعد ذاهباً إلى زاوية تذكير: «أنا فنان أولاً وأخيراً».

من جهته كتب الناقد السينمائي عماد عبدالرازق في صحيفة «القدس العربي»اللندنية عدد (16فبراير 2006) متسائلاً: «هل صنع المخرج هاني أبو أسعد فيلمه وعينه على المشاهد الغربي؟ وهل لهذا علاقة بتمويله؟» مشيراً قبل ذلك إلى ضرورة عدم معاملة العمل الفني بالنيات، بل أن يتم الحكم عليه فقط في حدود ما يعرض أمامنا على الشاشة.

وذكر عبدالرازق أنه شاهد «الجنة الآن» مع اصدقاء فلسطينيين وكان أكثر ما ساءهم افتقاره للدقة والموضوعية في تصوير الواقع الفلسطيني.

وفي ذات السياق خرج فيلم (ميونيخ) للمخرج الامريكي ستيفن سبيلبرغ، خالي الوفاض من غنيمة حفل الاوسكار بعد أن كان مرشحاً لخمس جوائز بينها أفضل فيلم وأفضل مخرج وأفضل سيناريو مقتبس.

وفي مقابلة لتوني كوشنر الذي شارك في كتابة الفيلم، مع مراسل وكالة رويترز، قال إنه ما يزال يشعر بالضيق ازاء رد الفعل المعادي الذي قوبل به فيلمه «ميونيخ» الذي يدور حول الثمن الاخلاقي الذي يدفعه عملاء جهاز الموساد الاسرائيلي الذين يتعقبون ويقتلون فلسطينيين مسؤولين عن قتل 11 رياضياً اسرائيلياً في دورة الالعاب الاولمبية التي اقيمت في ميونيخ العام 1972. وكان اسرائيليون قد هاجموا الفيلم قبل ان يتم عرضه واعتبروا انه يضع الارهابيين في كفة واحدة مع الذين يسعون خلفهم. توني كوشنر من جهته أبدى استغرابه قائلا: «الامر الذي اثار دهشتي فيما يتعلق برد الفعل ازاء «ميونيخ» هو كم الرفض الغاضب لفكرة معرفة الدوافع التي تجعل الناس يرتكبون أفعالاً سيئة».

على ذات الصعيد، وفي الاوسكار دائماً أو ما تبقى منه، حصل فيلم (Crash) للمخرج بول هاغميز على جائزة أفضل فيلم، قافزاً على فيلم (Brokepack Mountain) الذي حصل على ثمانية ترشيحات للاوسكار، وهي اعلى نسبة ترشيحات لهذا العام، مكتفياً بجائزة أفضل مخرج للتايواني آنغ لي.

وذهبت جائزة أفضل ممثل لغيليب سيمور هوفمان عن دوره في فيلم (Capote) في حين حصلت ريز ودرسبون على أوسكار أفضل ممثلة عن فيلم (Walk the line).

الشاعر اليمني نبيل سبيع يستعين بالسرد ليتخطى الارث الغنائي*

د. حاتم الصكر

فيلمان في آن على طريقة سينما السبعينات في بغداد، أو خذْ حاجة إضافية مجاناً إذا اشتريت واحدة! - على طريقة باعة التفرطة الهنود. هذا ما ستحسه للمرة الأولى التي تلامس فيها يداك عمل الشاعر اليمني نبيل سبيع (ذمار 1978) المكون من ديوانين يقلب أحدهما ظهره، أو يديره للآخر!

فالجهة التي يبدأ فيها ديوانه «هليكوبتر في غرفة» تعاكسها الجهة الثانية التي يبدأ فيها ديوانه «السير ببال مغمض»... وعلى القارئ أن يقلب الكتاب ليقرأ الجهة الثانية... فيحصل على ديوانين في كتاب واحد ويبتهج بلقيته هذه، بينما يكون نقاد القراءة والتلقي فرحين لسبب آخر... فها هو شاعر شاب يبدأ مسيرته الشعرية فينشر، بعد انتظار، عملين في آن واحد... وها هو يعي أهمية العتبات النصية التي يتحدثون عنها كنصوص موازية أو موجهات قراءة تقود إلى حيث نيات الكاتب المضمرة والمعلنة...

مقدمة قراءتي لعملي نبيل سبيع هي الأخرى صارت - بعدواه - عتبة نصية. فها أنا أؤجل ملاحظاتي النقدية منغمساً في ملاطفة عتبته هو، ومؤدياً واجب الألفة والتعارف كما أراد الشاعر نفسه وهو يصمم عمله بقسميه (مصمم العمل هو الشاعر نفسه كما تشير الصفحات الداخلية الأولى).

لقد استثمر الشاعر عتبة الغلاف والعنوان وتوزيع القصائد خطياً في شكل جيد... فأوصل رسالة عمله وأفصح عن هوية خطابه الشعري المنتمي الى الحداثة والقائم على منطق المغامرة الشكلية المجافية للرتابة والمبتعدة من المألوف والسائد حتى في إخراج النصوص إلى الحياة عبر القراءة، وذلك بطباعة العملين في كتاب واحد يعاكس وجود كل منهما وجود الآخر ويخالفه... فيتحصل لنا تعارف أول مع الشاعر بكونه مؤمناً بفتن الحداثة ولا نهائية تجاربها وتنوع كمائنها وفخاخها... وإذ يسلط النص قوته على قراءتنا نستنجد بذخيرتنا وخبرتنا كقراء ونحاول مثلاً أن نحل لغز المركزية، بمعنى أي النصين هو المركز أو الأول؟ المعلومات الوصفية عن العمل (ط1 - 2005 - الناشر مؤسسة يمن تايمز إلخ...)، تطالعنا في الصفحة الداخلية الثانية لغلاف «هليكوبتر في غرفة» ويتقدم هذا العنوان على «السير ببال مغمض». كما يضع نبيل إهداء عمله للأصدقاء على الغلاف الداخلي الأول لهليكوبتر... إعلانا عن مركزيته وتكريساً لثانوية (السير...).

ولكن القراءة ستخذل هذا التصور. فثمة إشارات عدة إلى أطروحة «البال المغمض» وحالاته المختلفة في قصائد ديوان «هليكوبتر...» المكتوبة في زمن أقرب الى النشر من زمن كتابة قصائد «السير...». بل سيكتشف القارئ أن في «هليكوبتر...» قصيدة بعنوان «كومة بال مجهدة هناك» و «ربما في بال مهمل». لقد سرت مقولة (البال) كرديف معنوي لمفردة (الذاكرة) أو تنويعاتها فتسللت إلى «هليكوبتر...» المكتوبة بعض قصائده لاحقاً...

ولكن لماذا نشغل أنفسنا بالمركز والهامش في تسطير الديوانين؟ ألكي نكتشف المهنية المعرفية والجمالية فيهما مثلاً؟ لندع ذلك للقراءة الآتية ونكتفي بأن نجعل الديوانين توأماً لا لأن عملاً واحداً يضمهما أو حاضنة ولادة مشتركة، بل لأن الشاعر نفسه يقول في «السير...»: «... أفكر في ما هو أكثر ميتافيزيقية/ من إشتراك اثنين/ في مشي واحد» (ص 108). إذاً فلتكن تلك إشارة تشتغل لمصلحة قراءة العملين كوجه وقفا، أو كلوحة طرسية من النوع الذي كان الإنسان يشتغله على الجلود فيضع أثراً فوق أثر... وليكن الديوانان بوجودهما الفعلي (اشتراك اثنين) ولكن (في مشيٍ - أو سيرٍ - واحد)...

سيجرنا العنوان - حين لا يؤدي دور الثريا المضيئة أو الحلية الجمالية أو فتنة اتباع الحداثة كصنف دم - إلى مصائد شكلية ودلالية. وستتوسع (غرفة) نبيل سبيع بجدرانها لكي تحل فيها هليكوبتر لا تظهر إلاّ عبر ضوئها الكشاف، ربما لتنير ظلامها... أو لتنتشل ساكنها من سكونه... وستقوم العنونة المنبنية على ثنائية الضيق المحدود (غرفة) والمتسع الفضائي «هليكوبتر» لإنجاز دلالة فائقة الأهمية: إننا محدودون بوجودنا الجدراني، لكننا متسعون بحلمنا الفضائي... وربما أدت الهليكوبتر وظيفة حلمية مناسبة لا مبالغة فيها، لأنها أقرب الطائرات إلى الأرض... ولنرَ ما في جهة الكتاب المعاكسة، فإذا كانت «الهليكوبتر» وسيلة إنقاذ فضائية، فإن «السير» وسيلة خروج أرضية، تتصدر عنوان الديوان الثاني، ولكن الانزياح الدلالي واضح عبر الواسطة التي تستخدم في السير: (ببال مغمض)... بذاكرة لا تريد أن ترى، فتتم المعاكسة لا بالوجود المقلوب للديوان باتجاه الآخر، بل باختيار وسيلة أرضية للمشي كمواجهة لضوء الهليكوبتر في ظلام الغرفة...

كلا العنوانين سيضع القارئ في ثنائية ضدية قاسية: الوجود والحلم... الغرفة والطائرة... السير والسهو أو إغماض الذاكرة... وهذا هو الوعد الذي يقطعه العمل لقارئه وهو يستقبله.

السرد هو مفتاح قراءة قصائد الديوانين، فالشاعر الذي بدأ تجربته بقصائد النثر دون سواها، ولم يتدرب أو يجرب إمكانات تعبيرية أخرى، عثر على حداثة خطابه باختلاطات السرد التي تتمدد على حساب كثافة الشعر وتركيزه واختزاله.

الاختلاطات وصف لحضور (عناصر) بنائية سردية في نصوص سبيع منها: تعيينات المكان وتحيينات الزمان والقص المسترسل والحوارات (داخلية كانت أم في هيئة مناجاة ومخاطبة) وأفعال السرد وأحداثه المتلاحقة التي تقرر مصائر النصوص...

ولعل لهذه الاستعانات السردية تشكل وجوداً مركزياً طارداً لغنائية النص الشعري ومجازات الصور والاستعارات... المخيلة هنا إطار... والعمل كله للذاكرة... حتى وهي تتخفى تحت مسمى (البال)... لكن الذاكرة ليست تقليدية أو اجترارية... إنها تعوض عمل المخيلة، أي أنها توسع المفردة المستعادة وتصفها في آتون سردي لا يضيق بالخيالي بل يطوره ليخلق إيقاعاً بديلاً عبر تآزر تلك العناصر في حاضنة السرد. هنا سأستعين بمثال: قصيدة قصيرة عنوانها «أوزات حميمية من دون مناسبة»: «هذا الصوت في الظلمة/ هو بحثي عن زر الإضاءة/ وهذا المسدس الشفوي/ والمشحون في يدي/ سيصيب بدقة/ الأوزات الناصعة في الصالة/ ومع أن بالي معصوب كله بالشاش/ إلاّ أنني سأسبح به من هنا إلى المطبخ/ من دون أن يبتل بقطرة ماء واحدة».

كثير من متواليات الديوانين تحتشد هنا وتتنضد: استذكار أشياء الغرفة في الظلام... استيهام المسدس لتبديد الخوف، وتخيل الأوزات البيض في الصالة... ثم السباحة - تماهياً مع وجود الأوزات - ولكن من دون مياه.

هذا الاصطفاف الفانتازي للأشياء هو من صنف (العجائبي) المتميز بشعرية خاصة: الإيهام بوجود الأشياء أو حدوثها، والبقاء على مسافة كافية من التيقن بحصول ذلك، حتى تسري العدوى إلى القارئ الذي لا يدري إن كان ذلك كله قد حصل في زمن ما أو مكان داخل النص...

لعبة الإيهام

بعض النصوص تكاشف القارئ بلعبة الإيهام وتفضح له آلياتها. في نص طويل بحركات عدة عنوانه «تفصلنا واو عطف... لا يمكن زحزحتها» يواجه القارئ افتراضات لا يخفى طابعها التهكمي: «لنلتق مصادفةً في الشارع/ أنا سأسألك مراراً عن حالك/ (في محاولة لنقل صفر الصداقة إلى مكان أنسب)/ وأنت ستبتسمين بالموازاة/ (لأن الصفر ظل مكانه كل مرة)». هذا الاستهلال يضع القارئ في صلب لعبة الإيهام، فكل ما سيحدث هنا افتراضي. صحيح أن الكون الشعري كله ورقيّ متخيّل، لكن الاستيهام هنا يضاعف ابتعاده وانتماءه إلى متخيل مطلوب أو مشتهى، فاللقاء بالمرأة مصمّم على أساس أنه سيحدث افتراضاً... وذلك يتيح للشاعر أن يصنع ما يمكن تسميته بـ «الميتاسردية»، أي إمكان وجود نص شارح يعلق عمل النص الأصلي ويراقبه ويعترضه ويرصد خطابه...

الدلالة بدورها لا تبتعد كثيراً. فالشاعر يعرض خساراته هنا. إنّ واو العطف التي تفصل بين الشاعر المتحدث والمرأة المخاطبة ستظل فاصلاً يحول دون اتحادهما... وهذا الشعور مترجم إلى حبكة قصيرة في قصيدة «الثالث» المهداة إلى (ماريان) بتمويه مقصود يوحي بأنها ليست مهداة لها بالضرورة: «... إننا لم نكن اثنين فحسب/ لأن عدم رغبتنا بالبقاء معاً/ كان ثالثنا باستمرار».

هذا تنويع آخر للانفصال والابتعاد، لا بوجود حرف فاصل يجعل لكل من المرأة والرجل وجوداً مستقلاً بعيداً، بل بوجود البعد نفسه بهيئة نفور أو في شكل عدم رغبة هذه المرة.

تستفيد قصائد نبيل من استرخاء السرد وامتداده وكذلك من فضاء الاستيهام والتخيل لصنع خطاب ساخر. السخرية هنا ليست من النوع المجاني أو المموّه لعرض المآسي. فالسخريات في الواقع سخريات شعرية من المصائر والأقدار كلها، ومن الأفعال قبل أن تنجز، والمواقف قبل أن تتحقق... سخرية من صورة (مرحوم) لا تقبلها الجدران. وجدران وهمية لا تقبل مسماراً... ومن (مانيكان) ينزل إلى الشارع ليتعقب الفتيات... ومرمى مهجور تسدّد إليه ضربات خيالية بكرة غير مرئية... وهكذا. التراكيب هنا في خدمة خطاب متنوع. أيّ شيء هنا على حافة الحلم وهوس اليقظة ورغبة الانفراد لا الانخراط... العناوين وحدها تجعل حداثة نبيل سبيع شبيهة بزملاء التسعينات وحداثتهم التي وجدت مراجعها وموضوعاتها وصياغاتها وإيقاعاتها بعيداً من شعرية الاجترار والمماثلة... العناوين إعلان باذخ وحادّ لدى نبيل سبيع عن حداثته... أحياناً بأكثر مما يحتاج نص بسيط أليف... بينما تتراجع نصوص أكثر حميمية وراء لافتات العناوين العادية مثل «الملعون» المهداة إلى الأم.

لا تنخرط دعابات نبيل سبيع في المجانية بل تحفر في بال حداثي مأزوم. الأزمة عنوان العصر الذي عاشه جيله وتفتحّ على أصدائها وعيه، لذا كان الهروب لازماً وضرورياً إلى البال... وتجميد الأشياء في ثلج الذاكرة التي لا حدود للزمن فيها...

إيقاعات العمل كلغته تنمو من داخل النص... يمتصها النثر أحياناً ويلفها ببرودته... لكن الشعر يلتهم كل شيء من بعد، ويراقب الأفعال حتى في صياغاتها اللغوية ليخلق نصوصاً تتعالى على النصوص ذاتها مثل تقليبه كلمة (جالس):

«أجلس كما لو كنت كلمة (جالس) ذاتها».

وكذلك يمتص النص حكايات ودعابات شائعة: حذاء أبي القاسم الطنبوري في المحكي الموروث يعاد الى صاحبه كلما ألقاه بيدي فاعل خير. هنا يعود الوجه الملقى بإرادة صاحبه إليه كلما رماه: «كان فاعلو الخير الوفيرون/ يعيدونه إليّ يداً بيد/ أو بواسطة البريد...».

هكذا أزعم وأنا أختتم تداعياتي حول عمل نبيل سبيع بقسميه أنه يضيف الى ملفوظ التسعينات الشعري مقترحات ورؤى ومغامرات وهواجس قلّ أن يضمها عمل في أيامنا هذه.

* «الحياة» ٢٠٠٦/٢/٢٠

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

Wed. 8/2/1427 - 8 Mar. 2006 No. (45) الاربعاء ٨ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٨ مارس ٢٠٠٦ العدد (٤٥)

لعنة العاصمة!

محمد الغباري

malghbari@yahoo.com

كانت الساعة تقترب من العاشرة صباحاً وهو وقت الذروة لحركة الناس في العاصمة ذهاباً إلى مصالحهم، قبل أن يعودوا إلى منازلهم مع تجاوز عقاربها الثانية عشرة بقليل. السيارات تنساب بشكل اعتيادي وافراد، لا يتجاوز عددهم الستة، موزعون في مناطق متفرقة من الشارع الرئيس لمدينة حدة السكنية بعرباتهم يبيعون فاكهة المانجو ويطمعون بعائد مجز؛ إذ أن الزبائن في ذلك الحي غالباً لا يراجعون في الاسعار.

فجأة قفز مجموعة من العسكريين كانوا يستقلون سيارة برتقالية اللون، هي في العادة لمنتسبي إدارة الاسكان، اعترضوا طريق أحد الباعة وقاموا برمي العربة بما عليها على الارض وانهالوا بالضرب على من يقودها واجبروه على الصعود إلى السيارة وقد خسر كل شيء عدا حياته فقط.

اصحاب الدكاكين المجاورة وعدد من المارة في ذلك الشارع بمن فيهم اصحاب السيارات تطوعوا لإنقاذ بقية الباعة من بطش موظفي الاسكان. احدهم أدخل عربته في مقهى والآخر اخفاها خلف عمارة وثالث عاد هارباً إلى شارع خلفي، بينما رأسماله يتطاير على الارض، خوفاً من أن يظفر به البطاشون. تبعثرت حبات المانجو في الطريق بصورة تعكس رخص حياة الانسان وكرامته في اليمن وإن تطوع بعض الناس لجمعها.

والحال كذلك! قفزت امامي صورة القتلى من ضحايا المظهر الجمالي للعاصمة وغيرها من المدن، اولئك الذين غادروا منازلهم بأمل العودة إلى ابنائهم بما يسد رمقهم أو يكسو اجسادهم العارية إلا أن خبر مقتلهم يسبق هذا الأمل... في كل يوم ينضم ضحية من ضحايا الفقر والبطالة إلى قائمة الذين يدفعون حياتهم وابنائهم ثمناً لادعاء كاذب بأن المظهر الجمالي للعاصمة يتطلب قطع ارزاق الناس وسبل العيش.

اذا كان امين العاصمة السابق قد استمرأ المكابرة واعتبر ما يقوم به منتسبو هذه الامانة هو اجراء ضروري لإظهار صنعاء كواحدة من المدن الجميلة في العالم، فإن الامل اليوم لا يزال معقوداً على الدكتور يحيى الشعيبي في ان يعيد الاعتبار لكرامة الناس وللحياة اصلاً، ويوقف هذه الوحشية والعدوانية التي باتت اليوم سمة ملازمة لغالبية منتسبي ادارة الاسكان.

لا أدري أين هو الجمال الذي سيسيء اليه رجل يقف على ناصية شارع ليبيع فواكه، أو بعض المعلبات!! وهل من الجمال منع رجل او عشرات الشبان من مسح السيارات التي تقف في بعض الأماكن والشوارع او عند المكاتب والمطاعم؟! انها عادة مألوفة في كثير من البلدان؛ لأن مثل هذه الاعمال تساعد في التخفيف من اعباء الفقر والبطالة التي تتسع رقعتها كل يوم. وهؤلاء مثلهم مثل العاملين على الدراجات النارية فلا يعقل أن تكون اليمن الدولة المحورية في الكون ولا تسمح بمثل هذه الاعمال التي تسمح بها دول ثانوية مثل الهند وتايلند والفلبين وحتى ماليزيا، وبعض الدول الأوروبية..؟!

المشكلة لدينا دائماً أننا نفهم الأمور بعكس حقائقها، فالعمل في سيارات الاجرة والمهن الصغيرة كالبسطات والباعة المتجولين والذين يعملون على تنظيف السيارات وإصلاح الاحذية، وغيرها من المهن الصغيرة باتت اليوم أحد اساليب مكافحة الفقر والبطالة، وفي ظل حكومة لا تقدم شيئاً لمواطنيها والعلاقة التي تجمعها بهم تقتصر على الجبايات، فإن المنطق يفترض في هذه الحكومة ان لا تحارب الناس في ارزاقهم بعد ان تخلت عن مهمتها الأصلية.

اذا كان ولا بد وقد اصيبت أمانة العاصمة بعقدة من شكل الباعة أو مظهر عرباتهم فإن عليها ايجاد البدائل مثل ان يبتكر «علماء» ادارات الاسكان أشكالاً اخرى للعربات تتوافق وذوقهم، ولهم ايضاً أن يوجدوا لباساً مميزاً ويلزموا العاملين في هذه المهن بارتدائه، فقد نقبل منهم الحرص على إخفاء حقيقة الفشل في معالجة الفقر والبطالة تحت غطاء زائف من المظاهر، لكننا لا نقبل قطع الأرزاق ودفع الناس إلى طرق الإجرام.

وزير الاعلام: سأكرّس موقعي لمافية خدمة الصحافة

حسن اللوزي وزير الاعلام أنه سيكرّس موقعه الحكومي في خدمة العمل الصحفي، واعتبر أن للصحفيين والاعلاميين الحق كله في أن يكون لهم وضع مميز في استراتيجية الاجور.

وشدّد اللوزي اثناء التقائه بمجلس نقابة الصحفيين على ضرورة وجود علاقة تعاونية بين الوزارة والنقابة لخدمة مهنة الصحافة. وكان زار مقر نقابة الصحفيين الاحد الماضي واستمع من اعضاء مجلس النقابة إلى قضايا وهموم الوسط الصحفي، وملاحظات المجلس على اوضاع مهنة الصحافة والمعالجات المقترحة للنهوض بها. وهو وعد بأن يستوعب ملاحظات النقابة ومقترحاتها في خطة الوزارة للمرحلة القادمة.

وإذ رحب مجلس النقابة الذي انعقد برئاسة الزميل سعيد ثابت- الوكيل الأول، بمبادرة الوزير، لفت إلى أهمية وجود رؤية جديدة للاعلام الرسمي، تتيح قيامه بوظيفته الدستورية، وبخاصة انفتاحه على الرأي الآخر لتمكين الرأي العام من الاطلاع على وجهات النظر المتعددة في مختلف القضايا.

وعلمت «النداء» أن اللقاء بحث أوضاع المؤسسات الاعلامية العامة، وأهمية الاسراع بإعادة ترتيب الأولويات فيها بما يصب في خدمة الأقسام الابداعية فيها.

وإزاء الاجراءات العقابية المتخذة بحق عديد من الصحف، دعا المجلس الوزير إلى المبادرة بإلغاء تلك الاجراءات بما يساعد على خلق بيئة ايجابية تسهم في إزالة العلاقة بين النقابة والوزارة.

المدير التنفيذي ليونيتل:

سنعمل طبقاً لاحدث الانظمة

عقدت (RLR) يونيتل، وهي المشغل الثالث للـ G.S.M ، التي رست عليها مناقصة التشغيل من وزارةالمواصلات اليمنية، مؤتمراً صحافياً ظهر أمس الثلاثاء، حضره المدير التنفيذي للشركة، وليام تايلر -بريطاني الجنسية- الذي أوضح للصحفيين معلومات عامة عن الشركة والجهات العربية الشريكة، وقال إن الشركاء الاساسيين لشركة (RLR) يونيتل من مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، واكد، رداً على اسئلة الصحفيين، أن ثلاثة مشغلين رئيسيين يتنافسون على العمل مع الشركة مرجحاً أن تفوز إحدى الشركات في الاتحاد الاوروبي بحسب المؤشرات والدراسات لدى الشركة.

وقال إن مؤتمرا صحافياً سيعقد بعد اسبوعين، بعد وصول المدير التنفيذي للشركة في اليمن.

وأكد ان تشغيل نظام الـ G.S.M بالنسبة لشركته سيكون طبقاً لاحدث الانظمة على مستوى العالم.

ظلم أكاديمي!!

تقدم احمد علي حسن الزراعي-أغسطس 2005 - لشغر وظيفة معيد بقسم التاريخ كلية التربية- أرحب- وهو على يقين من نيله إياها كونه الأول على دفعته وبتقدير جيد جداً. إلا أن رئيس قسم التاريخ بالكلية رأى بعد اجراء اختبار المفاضلة ترشيح محمد حسن الدهشاء، حاصل على تقدير جيد، لشغل الوظيفة كونه، بحسب التوصية، الاول على دفعته (مع ان المستندات تقول عكس ذلك) مؤكداً على ضرورة اعفاء الدهشاء من شرط التقدير بسبب ما عُرف عن قسم التاريخ من تشدد في منح الدرجات، هكذا ورد في محضر اجتماع مجلس القسم بتاريخ 2005/10/17.

بدورها أيدت اللجنة الاكاديمية بالكلية ما سبق، حينها لم يجد نائب رئيس الجامعة للشؤون الاكاديمية مفراً من مصادقة كل هذا ليصدر في النهاية قرار رئيس الجامعة بتعيين محمد الدهشاء معيداً، ما يعني حرمان أحمد الزراعي من حقه في التعيين.

بالنسبة لنا ما نزال على يقين ان في جامعة صنعاء من بيده امر إعادة الامور إلى نصابها الصحيح وتمكين كل مستحق حقه.

الاوقاف تمنع التبرعات في المساجد

وجهت وزارة الاوقاف جميع المساجد في عموم الجمهورية بعدم جمع التبرعات فيها لأي طرف كان ولأي غرض من الأغراض. وجاء في رسالة الوزير، حصلت «النداء» على نسخة منها، والتي خاطبت محافظي المحافظات ومدراء عموم الوزارة «تأكيداً لحرمة بيوت الله وحرصنا على تعميم السكينة والإطمئنان فيها يجب الإلتزام بعدم السماح بجمع التبرعات في المساجد سواء من قبل القائمين عليها أو غيرهم». وتضمنت الرسالة الصادرة في 25 فبراير التوجيه بعدم السماح ايضاً لاولئك الذين تعودوا على الشحاتة في المساجد بعد الصلوات وعدم السماح باثارة العصبية في المساجد.

التداول السلمي للسلطة في ندوة «بلا قيود»

«التداول السلمي للسلطة وأولويات الاصلاح السياسي» ندوة تنظمها منظمة صحفيات بلا قيود -السبت القادم 11مارس 2006م في فندق رمادا حدة، يتحدث فيها أمناء الاحزاب السياسية الرئيسة في البلاد، وهم محمد اليدومي- أمين عام الاصلاح، ياسين سعيد نعمان، أمين عام الاشتراكي، سلطان العتواني، امين عام الناصري، سلطان البركان الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، ياسر العواضي نائب رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام.

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

أمـــل

تدخلت «أمل» لتقطع خط التداعيات الخاص باحتمالات صعود تيار الشيخ الزنداني إلى الحكم من طريق الانتخابات الحرة، وتفرض علينا إرجاء التأمل في منطقة ملغومة ومتفاقمة الخطورة بدرامية لا تسمح بترف «التنظير» أو التحديق البارد في كرة لهب تتقافز بتفلت شره لالتهام الملعب وحرق المجال المتاح للنظر، خاصة بعد أن تعرض الشيخ الزنداني لمحاولة اغتيال يجب ان تدان بقوة من قبل الفعاليات السياسية والمدنية اليمنية المدعوة لإدراك التبعات الكارثية التي كان -ومازال- من الوارد ان تترتب على مثل هذا الفعل المشين الذي هدف إلى استعجال الزج باليمن في أتون الجحيم.

وتدخلت «أمل» بخبر عاجل ينتصر للحياة ويستوجب التوقف.

فتحية للاستاذة القديرة أمل الباشا، رئيسة منتدى الشقائق، الناشطة الفاعلة في مجال حقوق الانسان والحقوق المدنية والشخصية التي ما انفكت تتأكد وتتجدد من باب الاختلاف الخلاق عن السائد العفن والمتفسخ، والاستثناء الضوئي في ليل الاشباح وفي قلب العتمة المدلهمة، والجمال في تجليه الابداعي المهور برونق الاعتراض على القبح والبشاعة والتسبيح القيامي والجماعي بحمد الظلام.

تحية لأمل الارادة المتوقدة لاجتراح الحياة بأمل بشوش يختزن طاقة الفعل الجسور والانطلاق على اجنحة المغامرة التي طالما دفعتها إلى سلك الدروب الوعرة والخطرة و غير المطروقة، واقتحام المسكوت عنه والممنوع والمحجوب بأردية العيب والعار والعورة والحياء المخاتل والقاتل.

ذلك ما كانت عليه وهي تنطلق إلى عمران بغيرة لا تقبل أن تداس وتذبح زهرة السوسن أمامها وترفض أن تذعن أو تتساكن مع ما يحدث من ارتكابات تسفح براءة الطفولة، وتشهد على استفحال فحولة معطوبة وتدميرية، وارتفاع صوت البلاغة المروعة لمنطق الاغتصاب وسفك الدماء والحياء والكبرياء والكرامة وهو منطق لم يعد يكتفي بتخليف الطفولة والانوثة ثمار اغتصاب وانما يتمادى في ازهاق المهمش وتهميشه ومصادرة صوت وجعه وانينه وشطبه.

.. لا شك أن بلاغة الاغتصاب هذه التي نشهد ونسمع تتغذى من مصفوفة العيب والعورة والفضيحة وإلى آخر ما في هذه المصفوفة التي طالما استغلت واستثمرت من قبل اشاوس الاغتصاب، وطالما اخلت سبيلهم طلقاء في الظلام وفي الحرام على خلفية جدار صمت المجتمع وتخاذله وتواطئه وتجريمه للضحية في اكثر الاحيان والاحوال.

.. لكن ما حدث اليوم يشير إلى مستجد لافت و مثير تدشن بفعل امل الباشا التي كانت منظمتها (الشقائق) اول جهة مدنية تدين الجريمة وتزور الضحية وتتبنى مقاضاة المجرم الذي اغتصب سوسن ذات الثمان سنوات و هو المجاوز للستين.

وكما تستحق كافة منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام التي استنكرت الجريمة وتفاعلت مع الحدث، كل التقدير والثناء فإن صوت الأمل الطالع بقوة، هذه المرة، كان من التأثير ليحضنا على التفاؤل بتباشير لحظة مختلفة، وغد آخر ينطوي على وعد بلجم طغيان الاغتصاب الشامل للحياة والاحياء من الكائنات الادمية رجالاً ونساءً واطفالاً وشيوخاً... الخ.

من خفايا السجون: نداء لرئيس الجمهورية ولكل ذي عدل

■ محمد الأسعدي

المرء بطبيعته البشرية لا يستطيع أن يشعر بمعانات الآخرين إلا إذا عاشها أو اقترب منهم. ولعل تجربتي في السجن قرابة أسبوعين كانت كفيلة لتعرفني على كثير من خفايا السجن التي أقمت فيه إقامة جبرية.

في سجن محكمة ونيابة جنوب غرب يتناوب العشرات من المواطنين والأجانب الأماكن دخولاً وخروجاً على مختلف القضايا المدنية والجنائية.

لكن هناك شخصين مخضرمين في ذلك السجن الاحتياطي أحدهما عميد الزنزانة وهو أخ عراقي يدعى عبد إبراهيم دحبوش، والآخر هو يمني الأصل يدعى يحي الزئبق.

يتسابق الدحبوش والزئبق على كل سجين جديد ليحكي كل منهما حكايته، لعلهم يجدون في المستمع من ينقل معاناتهما إلى خارج ذلك القبو. في الغالب دحبوش العراقي يسبق الزئبق اليمني، لأنه أكثر تأثيراً على سامعيه ويحكي قصته بهدوء مقنع.

دحبوش، رجل أعمال عراقي، جاء إلى اليمن للاستثمار فيها، هروباً بنفسه وماله من النظام العراقي السابق، كما يتضح من كلامه. الوثائق التي جمعها في ملف مخرم على شكل ملزمة وكأنها مادة مقررة على طلبة الحقوق، تحتوي عدداً من الأحكام النافذة الصادرة من محاكم يمنية معتمدة ورسائل ووثائق نقدية ومراسلات تجارية واتفاقيات وضمانات وما إلى ذلك. إجمالي ما في تلك الوثائق والأحكام يشير إلى قرابة خمسة ملايين دولار للمستثمر دحبوش لدى رجال أعمال يمنيين معروفين، ناهيك عن مبالغ في البنوك المحلية. وهو مسجون على ذمة مبلغ خمسة وعشرين ألف دولار لأحد التجار المحليين. ويقسم أنه قد سدد المبلغ مرتين، إلا أن خصمه لا يريد له الخروج من السجن، كما يزعم.

أنا لن أتحدث عن قصته هنا لأن فترة إقامتي في السجن بطولها لم تكن كافية لمعرفة كل شيء عن خبايا الرجل وكل أسباب إقامته في سجون اليمن المختلفة متنقلاً بين سجون صنعاء وعدن الاحتياطية والعقابية والأمنية، ولفترة عشر سنوات ونصف تقريباً، كما يقول.

دحبوش، يقدم نفسه بالاسم التالي: "دحبوش السنحاني" تيمناً على هذا اللقب يشفع له ليخرج من ذلك السجن وتنتهي ضائقته ويأخذ كل ذي حق منه حقه ويستعيد حقوقه من الآخرين ويعيش مع أسرته الصغيرة المكونة من زوجة يمنية وابنتين، لا عائل لهن إلا سجين تتقاذفه أياد نافذة من سجن إلى آخر، ومن تهمة إلى أخرى، حسب زعمه.

دحبوش بحاجة إلى لفتة كريمة من فخامة الرئيس على عبد الله صالح، الراعي الأول للاستثمار في اليمن كما أشارت بعض الاستطلاعات الصحفية مؤخراً، لإعادة حقوق الرجل التي نهبها المتنفذون، ولاستعادة حقوق الناس منه طالما أنه أبدى استعداده مرات عدة لذلك.

المطلوب إنصاف الرجل الذي ما يذكر في حضوره سجن إلا ووصف مداخله ومخارجه ويشرح مع من سجن وما إلى ذلك. دحبوش قصة غامضة وحكاية مثيرة لابد أن تكشف ولا بد للحق أن يعود لأصحابه. وكما سمعت مؤخراً أن القاضي المعني بقضية دحبوش يبدي تفهماً، إلا أن أطرافاً كثيرة لابد أن تلتقي لإيجاد الحل المنصف والأنسب للجميع.

الرجل الثاني، يحيى الزئبق، يحكي قصته بكلمات ودموع عن ابن له قتل (عمداً، كما يقول) من قبل زملائهما العسكر أمام بيته وبين أطفاله وأسرته. الزئبق وابنه من منتسبي الأمن المركزي. وما يبكي الزئبق الإنسان هو أن هناك محاولات مستميتة من قبل متنفذين ومسؤولين في الداخلية لإقناع الزئبق (الأب) أن يستلم دية ولده، وهو لا يزال مصراً على القصاص.

أساب سجنه هو زوجة القتيل والأطفال الذين خلفهم. مشادة بين والد الأرملة ووالد القتيل من صاحب الحق في الوصاية على الأولاد. والد القتيل يخشى كما يعلل أن يسلم أولاد ابنه لأمهم التي في دار أبيها، فيؤثر الجد على ابنته فيتنازلوا عن دم القتيل، ويعد أن يوفر كل ما تحتاجه أرملة ابنه من مستلزمات بما في ذلك سكن مستقل وكفالة يلتزم بها أمام القاضي.

الزئبق أيضاً يقول إن معاش ابنه القتيل موقف ولم يصرف من أشهر ولم يستطع المطالبة من الإدارة المعنية، معللين رفضهم أن المعاملة غير مكتملة، وأشياء أخرى، لا أفهمها.

القصة تبدو معقدة ولكنها إن درست من جميع جوانبها فلن تستدعي حبس الرجل لشهور متتالية، كما زعم. ويطالب بإعادة راتب ولده القتيل لكفالة الأطفال، كما يطالب الجهات المختصة بتنفيذ شرع الله في الجاني.

ما كتبته هنا هو براءة للذمة ونقل للأمانة التي حملتها من شركائي في تلك الزنزانة إلى من يستطيع مساعدتهما وغيرهما في السجون اليمنية المختلفة.

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤